نموذج ترخيص

أنا الطالبة: سندس عادل هاشم العبيد أمنح الجامعة الأردنية و/ أو من تفوضه ترخيصاً غير حصري دون مقابل بنشر و / أو استعمال و / أو استغلال و / أو ترجمة و / أو تصوير و / أو إعادة إنتاج بأي طريقة كانت سواء ورقية و / أو إلكترونية أو غير ذلك رسالة الماجستير / الدكتوراه المقدمة من قبلي وعنوانها.

الحديث التحليلي - دراسة تأصيلية.

وذلك لغايات البحث العلمي و / أو التبادل مع المؤسسات التعليمية والجامعات و / أو لأي غاية أخرى تراها الجامعة الأردنية مناسبة، وأمنح الجامعة الحق بالترخيص للغير بجميع أو بعض ما رخصته لها.

اسم الطالبة: سندس العبيد

التوقيع:

التاريخ: ٢٠١٤/١/٢٢

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة (الحديث التحليليّ - دراسة تأصيليّة -)، وأجيزت بتاريخ ٢٩/ ١٢/ ٢٠١٣م

أعضاء لجنة المناقشـــة	التوقيـــــع
الدكتورة نماء محمد البنا، مشرفًا أستاذ مشارك في الحديث النبوي – الجامعة الأردنية	.....
الدكتور باسم الجوابرة، عضوًا أستاذ دكتور في الحديث النبوي – الجامعة الأردنية	.....
الدكتور زياد العبادي، عضوًا أستاذ مشارك في الحديث النبوي – الجامعة الأردنية	.....
الدكتور شاكر فياض ، عضوًا أستاذ مشارك في الحديث النبوي– جامعة الحسين بن طلال	.....

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع.....التاريخ.....

الحديث التحليليّ

دراسة تأصيليّة

إعداد

سندس عادل جاسم العبيد

المشرف

الدكتورة نماء البنا

قدّمت هذه الرسالة استكمالًا لمتطلب الحصول على درجة الماجستير في

الحديث النبويّ الشريف

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع.....التاريخ.....

كليّة الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

كانون الثاني ٢٠١٤

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع ...

للذي احتواني بحكمته وحبه .. للذي غرس فيّ من الصغر حب التعلم والبحث .. أبي العزيز.

للتي ما وقف لسانها من الدعاء لي .. للتي أغرقتني بحنانها وعطائها .. أمّي الغالية.

للذي ساندني وشجّعني .. للذي مسح دمعي وساعدني .. زوجي العزيز.

لأملي بهذه الحياة .. الذين تحملوا الغربة معي .. أبنائي مهجة قلبي.

لإخواني وأخواتي الأعزاء .. فلست أنسى فضلهم .. ولوعة فراقهم.

لجدّاتي الغاليات .. ولأهلي الطيبين جميعًا .. ولأهل زوجي الكرام .. ولصديقاتي المخلصات.

للعالِم الربّاني الذي أحسبه والله حسيبه .. والداعية المتواضع .. والشيخ المعطاء .. الدكتور عبد الكريم الوريكات.

لكل من ساندني ووقف بجانبي .. لكل الأعزاء .. فلولا خشية الإطالة لذكرتهم فردًا فردًا..

ولكل طلاب العلم .. وكل المسلمين.

شكر وتقدير

نِعم الله أحاطتني من كل جانب فالشكر أولًا وأخيرًا للذي نعمه لا تعدّ ولا تحصى، لله سبحانه وتعالى، أعانني الله وإياكم على شكره وحسن عبادته.

ثم أتقدّم بجزيل الشكر والوفاء لأستاذتي الفاضلة الدكتور نماء البنا لإشرافها على رسالتي هذه، وتعاونها معي فلها شكري وتقديري.

ثمّ الشكر للجنة المناقشة التي تكرّمت بقراءة الرسالة ومن ثمّ مناقشتها، فللجميع الشكر والتقدير.

كما ويشرفني أن أتقدّم بالشكر الجزيل، وببالغ التقدير لأساتذتي في كليّة الشريعة الذين درست على أيديهم وتعلّمت منهم الكثير، في مقدّمتهم الدكتور عبد الكريم الوريكات والدكتور عبد ربه أبو صعيليك على ما قدماه لي من تعاون متواصل وعطاء كبير، والشكر موصول للدكتور باسم الجوابرة، والدكتور سلطان العكايلة، والدكتور شرف القضاة.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة المناقشة	ب
الإهداء	جـ
شكر وتقدير	د
فهرس المحتويات	هـ
الملخص	حـ
المقدمة	١
الفصل الأول: [الحديث التحليليّ] المفهوم، والنشأة، والضوابط	١٠
المبحث الأول: مفهوم [الحديث التحليليّ]	١٢
المطلب الأول: تعريف [الحديث التحليليّ] لغة	١٢
المطلب الثاني: تعريف [الحديث التحليليّ] اصطلاحًا	١٤
المبحث الثاني: نشأة تحليل الأحاديث النبويّة، وتطورها	١٨
المطلب الأول: مرحلة التحليل العملي	١٨
المطلب الثاني: مرحلة ظهور الاصطلاح وتطوره	٢٦
المطلب الثالث: مناهج المعاصرين في تحليل الأحاديث النبويّة	٣١
المبحث الثالث: ضوابط تحليل الأحاديث النبويّة	٣٦
المطلب الأول: التحقّق من قبول الحديث	٣٧
المطلب الثاني: جمع الروايات والوقوف على الاختلافات فيها	٣٩
المطلب الثالث: تحليل الحديث في ضوء الأحاديث الأخرى	٤١
المطلب الرابع: تحليل الحديث في ضوء الآيات الكريمة المتعلقة به	٤٢
المطلب الخامس: تحليل الحديث بالاستعانة بأقوال الصحابة والتابعين وآثارهم	٤٤
المطلب السادس: تحليل الحديث وفق علوم اللغة العربيّة	٤٦
المطلب السابع: تحليل الحديث وفق مقاصد الشريعة	٤٨
المطلب الثامن: تحليل الحديث وفق القواعد الأصوليّة في فهم النص	٤٩
المطلب التاسع: تحليل الحديث بمراعاة التكامل بين العلوم	٥١
المطلب العاشر: اشتمال العملية التطبيقية التحليلية على تحليل السند والمتن معًا	٥٤
المبحث الرابع: الأمور المُعينة في تحليل الحديث النبوي	٥٥

المطلب الأول: معرفة السمات والصفات الواجب توافرها فيمن يقدم على التحليل	٥٥
المطلب الثاني: وضع عناوين رئيسة وفرعيّة في العمليّة التطبيقيّة للتحليل	٥٦
المطلب الثالث: معرفة مصادر تحليل الأحاديث النبويّة	٥٨
المطلب الرابع: معرفة تراجم الحديث ومقاصدها، عند المصنفين	٥٨
المطلب الخامس: استخدام التقنيات المعاصرة	٦٠
المطلب السادس: الاستعانة بالعلوم المعاصرة	٦١
الفصل الثاني: تحليل إسناد الحديث، والحكم عليه	٦٢
المبحث الأول: تخريج الحديث	٦٤
المطلب الأول: معرفة طرق تخريج الحديث	٦٤
المطلب الثاني: حصر طرق الحديث	٦٨
المبحث الثاني: دراسة إسناد الحديث	٧٠
المطلب الأول: ترجمة رجال السّند	٧٠
المطلب الثاني: ذكر لطائف الإسناد	٧٣
المبحث الثالث: الحكم على الحديث - سندًا ومتنًا -	٧٨
المطلب الأول: التحقّق من اتّصال السند	٧٨
المطلب الثاني: التحقّق من سلامة الحديث من العلّة	٨١
المطلب الثالث: الحكم على إسناد الحديث وحده	٨٥
المطلب الرابع: إصدار الحكم على الحديث بوجه عام	٨٥
المبحث الرابع: المثال التطبيقي	٨٦
المطلب الأول: تحرير وجه الاختلاف	٨٦
المطلب الثاني: تخريج الحديث	٨٧
المطلب الثالث: رسم شجرة الإسناد	٩٤
المطلب الرابع: ترجمة رجال الإسناد	٩٥
المطلب الخامس: لطائف الإسناد	١٠١
المطلب السادس: الحكم على الحديث وحده	١٠٢
المطلب السابع: الحكم على الحديث بوجه عام	١٠٣
الفصل الثالث: تحليل متن الحديث	١١٥
المبحث الأول: تحليل لغة الحديث	١١٧

المطلب الأول: غريب الحديث	١١٨
المطلب الثاني: إعراب الحديث	١٢٤
المطلب الثالث: البلاغة في الحديث	١٢٩
المبحث الثاني: علوم الحديث المتّصلة بتحليل الأحاديث النبويّة	١٣٤
المطلب الأول: معرفة سبب ورود الحديث	١٣٤
المطلب الثاني: معرفة الناسخ والمنسوخ	١٣٦
المطلب الثالث: معرفة مختلف الحديث ومُشكِله	١٤٢
المطلب الرابع: معرفة ضبط ألفاظ الحديث وتشكيلها	١٤٦
المبحث الثالث: فقه الحديث	١٤٧
المطلب الأول: بيان المعنى الإجمالي للحديث	١٤٧
المطلب الثاني: شرح الحديث	١٥٠
المطلب الثالث: التكامل بين العلوم في تحليل المتن	١٥٣
المطلب الرابع: بيان الفوائد المُستنبطة من الحديث	١٥٥
الخاتمة	١٦٠
المراجع	١٦٣
الملخص باللغة الإنجليزية	١٧٧

الحديث التحليليّ
دراسة تأصيليّة

إعداد

سندس عادل جاسم العبيد

المشرف

الدكتورة نماء البنا

الملخّـــــص

اعتنت هذه الدراسة بتأصيل تحليل الأحاديث النبويّة من خلال التجوّل بين الدراسات التطبيقيّة التحليليّة بمختلف المراحل الزمنيّة، حيث تمكّنت الباحثة من استخراج مفهوم [الحديث التحليليّ] وبيان نشأته وضوابطه، ثمّ التفصيل في شرح عناصر التحليل مع التمثيل لها ما أمكن.

ومن أهمّ النتائج التي توصّلت إليها الباحثة: أنّ [الحديث التحليليّ] هو دراسة تكامليّة تفصيليّة للحديث الواحد سندًا ومتنًا مع استنباط فوائده، وأنّ عناصر التحليل تسعة: التخريج الجامع، والترجمة لرجال الإسناد، وبيان لطائف الإسناد، والحكم على الحديث، وتحليل لغة الحديث، وذكر المعنى الإجمالي للحديث، وشرح الحديث وفق قواعد التحليل وما يتطلّبه الشرح من أمور، والتكامل بين العلوم في تحليل المتن، واستخراج الفوائد المُستنبطة.

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

مُقَدِّمَة

الحمد لله ربّ العالمين والصّلاة والسلام على سيّدنا محمّد خير البشريّة أجمعين، وعلى آله وصحبه الطيّبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين، أمّا بعد:

لاقى الحديث النبويّ عناية كبيرة من العلماء جمعًا وتخريجًا وتحقيقًا، وشرحًا وتحليلًا، ولا عجب في ذلك، فالسنّة النبويّة الشريفة هي المصدر الثاني للتشريع، فيها البيان والتوضيح، وفيها التأسيس والتشريع.

وتكمن أهميّة تعلّم السنّة النبويّة ونشرها من أهميّتها في التشريع، فكيف يعرف المسلم تفاصيل كثير من الأحكام دون الرجوع للسنة؟ وأين يبحث عن أمر لم يبين حكمه القرآن الكريم؟، لذلك فإنّ فهم السنّة النبويّة أمر ضروري، وعلى رأس من اهتم بها وحرص على فهمها فهمًا صحيحًا الصحابة ﷺ، واقتدى بهم العلماء من بعدهم، حتى صنّفت الكتب وظهرت كتب الشروح كعلم من العلوم المُعتنية بالحديث الشريف.

وكانت جهود العلماء متواصلة ومتجدّدة، فقد أبدع العلماء بشرح الأحاديث النبويّة وتوضيحها، وتنوّعت مناهجهم في الشرح، كلٌ يدلي بدلوه لخدمة السنّة النبويّة، حتى تنوّعت المناهج وكثرت الكتب والمؤلَّفات.

ومن المناهج المشهورة عند شرّاح الحديث النبوي " المنهج التحليليّ" في شرح الحديث، وهذا المنهج بدا واضحًا في العديد من كتب السابقين، ما جعل المعاصرين يخصّونه بمزيد عناية، إلى أن اصطلح أهل الإختصاص من المعاصرين على تسميته [الحديث التحليليّ]، وأصبح مساقًا يدرّس في كليات الشريعة في معظم الجامعات، ويعتمد هذا المنهج على التعمّق والتكامل بين العلوم في شرح الحديث سندًا ومتنًا، وهو منهج بالغ الأهميّة يدرّب الباحث على التكامل والمواءمة بين العلوم والدراسة العميقة، وتظهر فيه الصناعة الحديثية والمهارة التطبيقية لدى الباحث، فهو يرتكز أوّلًا على دمج علوم الحديث بمختلف فروعها في تحليل الحديث سندًا ومتنًا، ثمّ دمج العلوم

الشرعية كالعقائد والفقه والأصول، ثمّ دمج العلوم الأخرى، وهو بذلك يظهر خلاصة ما تعلّمه الباحث من علوم ليخدم به الحديث النبويّ الشريف.

وقد تنوّعت مناهج المعاصرين في [الحديث التحليليّ]، فمهنم من ألّف ضمن منهج تحليليّ مختصر، ومنهم من توسّط في ذلك، ومنهم من اهتم بالتكامل في التحليل، ومنهم من خلط بين تحليل الحديث وشرح المتن فقط، وهذا التنوّع أمر طبيعي لأن مصطلح [الحديث التحليليّ] ظهر متأخرًا.

وعلى الرغم من شهرة مصطلح [الحديث التحليليّ] بين المختصّين في الوقت الحاضر، إلا أن الدراست التأصيليّة قليلة فلا توجد دراسة علميّة متخصّصة شملت هذا الموضوع بمختلف جوانبه وأبعاده التأصيليّة، إلّا ما كان من مبادرة الدكتور عاصم القريوتي في بحث منشور له، أسماه: (الحديث التحليليّ- دراسة تأصيليّة).

ولأهميّة هذا الفن وقلّة الدراسات فيه، وحاجة طلبة العلم لمعرفة المزيد عنه، **رأت الباحثة أن تقدّم بحثها لنيل درجة الماجستير بعنوان" الحديث التحليليّ - دراسة تأصيلية".**

ولمّا كان البحث في بابه كثير الجوانب، متعدد الجهات، فقد استخرت الله تعالى، ثم استشرت مشايخي الكرام، وعزمت على الإسهام في استقراء هذا الفن وتأصيله - رغم قصر باعي وقلّة بضاعتي في العلم - مستنيرة بدُرر ما خطّه العلماء قبلي، والله أسال التوفيق والسداد، إنّه وليّ ذلك والقادر عليه.

مشكلة الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لحلّ عدد من المشكلات المنهجيّة في دراسة الأحاديث النبويّة وتحليلها، وتجيب عن عدد من التساؤلات:

- ما مفهوم [الحديث التحليليّ]، وما ضوابطه؟
- كيف يحلل الباحث سند الحديث؟
- ما آلية تحليل متن الحديث؟

أهميّة الدراسة:

تكمن أهميّة هذه الدراسة في النقاط الآتية:

- فضل فهم الحديث النبوي وأنّه أشرف العلوم بعد القرآن الكريم.

- الجدّة والأصالة في هذا الموضوع، فهذه الدراسة تعدّ من أوائل الدراسات التي تعنى بالتأصيل للحديث التحليليّ.
- الحاجة الملحّة عند كثير من الباحثين إلى دراسة شاملة تبيّن منهجيّة دراسة [الحديث التحليليّ].
- إثراء المكتبة الإسلاميّة، خاصة الحديثية منها، والإسهام في خدمة السنّة النبويّة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- إبراز دراسة علميّة جادّة في [الحديث التحليليّ]، تأصيلًا وبيانًا وتوضيحًا، لتكون في متناول الباحثين في الحديث الشريف.
- بيان مفهوم [الحديث التحليليّ] وضوابطه.
- الوقوف على تحليل سند الحديث بجوانبه الرئيسة كافة.
- توضيح آلية تحليل متن الحديث، مع إظهار أهميّة اللغة العربيّة، وعلوم الحديث المتّصلة بالتحليل.

الدراسات السابقة:

بعد جهد في البحث والاستعانة بعدد من أهل التخصّص في الحديث، وما تتيحه الوسائل الحديثة، لم أقف إلا على دراسة تأصيليّة وحيدة في [الحديث التحليليّ]، بخلاف الدراسات التطبيقيّة للحديث التحليليّ التي وقفت على العديد منها[(١)].

الدراسة التأصيلية السابقة:

- **الحديث التحليليّ دراسة تأصيليّة**، للدكتور عاصم بن عبد الله الخليلي القريوتي، منشور في مجلة سنن، إصدار الجمعية العلميّة السعوديّة للسنّة وعلومها، العدد الثاني رجب ١٤٣١هـ[(٢)].

وهذا البحث لم أقف عليه بداية، فعزمت على مراسلة مؤلّفه طالبة الوقوف عليه، كونه أوّل من كتب في هذا الموضوع، وتفضّل عليّ- مشكورًا مأجورًا – بإرساله إليّ، فأسأل الله أن يجزيه عنّي خير الجزاء.

---

(١) - سيأتي بيان الدراسات التطبيقية (ص:٣١).

(٢) - الدكتور عاصم القريوتي ، أستاذ دكتور بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميّة في المملكة العربية السعوديّة، ألّف هذا البحث حينما أسند إليه تدريس مادّة الحديث التحليليّ في برنامج الدراسات العليا في السنّة وعلومها كما ذكر في مقدّمة بحثه (ص: ١٨٢).

قسّم الدكتور الفاضل بحثه إلى مقدمة، و أربعة مباحث وخاتمة، على النحو الآتي:

١- المبحث الأول: تعريف الحديث التحليليّ ونشأته، وفيه تناول الباحث ثلاثة أمور:

- تعريف الحديث التحليليّ لغة، ذكر فيه الباحث المعاني اللغوية للتحليل، دون تحديد معناه في السياق.
- تعريف الحديث التحليليّ اصطلاحًا، ابتدأه بذكر تعريف الدكتور سيد محمد نوح[(١)] رحمه الله، موضحًا أنه أول من عرّف الحديث التحليليّ، ثم عرّف الباحث الحديث الموضوعي، والحديث التحليلي.
- بيان نشأة الحديث التحليليّ: ذكر الباحث أن جذور الحديث التحليليّ قديمة ابتداء من التصنيف في الصحاح والسنن، وأن المعنى الأوسع للحديث التحليليّ مر بثلاثة مراحل وهي: مرحلة كتب الشروح، ومرحلة كتب متقدمة أفردت بشرح حديث شريف، ومرحلة كتب الحديث التحليلي المعاصرة.

٢- المبحث الثاني: جوانب دراسة الحديث التحليليّ: قسمه الباحث إلى قسمين رئيسين وهما:

- جوانب دراسة السند:

وفيه تناول ثلاثة أمور رئيسة وهي: (تخريج الحديث وجمع طرقه، والترجمة لرجال الإسناد، وبيان لطائف الإسناد)، وفي ثنايا هذه الأمور ذكر فوائد جمع الطريق، وذكر تنبيهات تساعد الباحث على استخراج لطائف الإسناد.

- جوانب دراسة المتن:

وفيه تناول الباحث سبعة أمور رئيسة، وهي: (معرفة غريب الحديث، ومعرفة أسباب ورود الأحاديث، والشرح الإجمالي، وإبراز الأحكام الفقهيّة، والتنبيه على المسائل العقدية، والتنبيه على الإعراب والجوانب البلاغيّة، وإبراز الفوائد المستخرجة من الحديث).

٣- المبحث الثالث: نماذج من المؤلّفات المعاصرة في الحديث التحليليّ: تناول الباحث الفاضل عدة نماذج من الدراسات المعاصرة وبيّن مناهج المؤلّفين فيها.

---

(١) - الدكتور سيد محمد نوح أستاذ في الحديث وعلومه، درس في العديد من الجامعات العربية، منها كلية الشريعة بجامعة قطر، وكلية الآداب بجامعة الإمارات، وكلية الدراسات العربية والإسلامية بدبي، وحظيت كلية الشريعة في جامعة الكويت بوجوده بها إلى وفاته رحمه الله، والدكتور أشرف على العديد من الرسائل الجامعية، وله عدد من الأبحاث المنشورة في الدوريات العلمية، ينظر: موقع فضيلة الشيخ السيد محمد نوح HTTP://WWW.ALSAYEDNOOH.COM/L2.PHP?BAAB=1 .

٤- المبحث الرابع: فوائده وسُبُل تنمية القدرات فيه: ذكر فيه الباحث فوائد الحديث التحليليّ، ثم أتبعه بكيفيّة تنمية القدرات على تعلّم تحليل الأحاديث النبويّة[١].

وهذه الدراسة كانت في ستين صفحة تقريبًا، تناول فيها الباحث التأصيل بشيء من الاختصار مع استيعاب المصنفات التي تعين الباحث في التحليل، وتميّز الباحث في كثير من المباحث، كمبحث المؤلفات المعاصرة، إلا أن هذا التأصيل هو أقرب لتأصيل المنهج الجزئي من مناهج التحليل، فقد دلت الدراسات التطبيقية - وكما شرحها وبينها الباحث في دراسته – على تنوع مناهج التأليف في الحديث التحليلي، ومن الأفضل أن يضم تأصيل الحديث التحليليّ كل هذه المناهج والله أعلم.

و الدكتور عاصم القريوتي له باع طويل في علوم الحديث ومتميز في طرحه وعلمه بارك الله في جهوده، ولعل البحث جاء مختصرًا، لما تقتضيه طبيعة البحوث العلميّة من الاختصار، ولكونه منهجًا دراسيًّا، ومع هذا الاختصار إلا أن دراسة الدكتور قيّمة، سهّلت لكثير من الباحثين آلية تحليل الأحاديث النبويّة، وهذا لا يعني أن تقف الدراسات التأصيليّة في [الحديث التحليليّ] على هذا البحث، فميدان البحوث العلميّة يكمل بعضها بعضًا حتى تكتمل دراسة الموضوع بجوانبه كافة.

- **تميّزت دراسة الباحثة " الحديث التحليليّ- دراسة تأصيليّة "، بعدة جوانب وهي:**

- تحديد مفهوم [الحديث التحليليّ] من خلال تتبع مراحله الزمنية وتطور اصطلاحه.
- استنباط عناصر التحليل التي احتوتها الدراسات التطبيقيّة، مع شرحها وبيانها.
- وضع ضوابط علميّة منهجيّة لتحليل الأحاديث النبويّة من خلال هذه الدراسة لهذا الموضوع، وتتبّع صنيع العلماء في تحليل الأحاديث النبويّة.
- أبرزت هذه الدراسة المثال التطبيقي لمعظم عناصر التحليل، إلا ما كان في ذكره إطالة للرسالة كشرح الحديث.
- توضيح آلية البحث العلمي في تحليل الحديث سندًا ومتنًا، بجوانبه الكليّة وتفصيلاته الدقيقة.
- تعريف الباحث بأهمّ المقدّمات العلميّة التي يحتاج إليها في تحليله للحديث النبويّ، بأسلوب مختصر ودقيق.
- بيان أهميّة معرفة علوم الحديث المتّصلة بتحليل الأحاديث النبويّة، وتأثيرها فيه.

---

(١) - القريوتي، عاصم بن عبد الله الخليلي، الحديث التحليلي دراسة تأصيلية، مجلة سنن، العدد الثاني، رجب ١٤٣١هـ، الجمعيّة العلميّة السعوديّة للسنة وعلومها.

منهج الدراسة:

أمّا المنهج الذي سارت عليه الباحثة في أثناء جمع المادّة العلميّة وكتابة البحث، فيمكن تلخيصه في النقاط الآتية:

- استخدمت الباحثة المنهج الاستقرائي الاستنباطي، وذلك من خلال تتبع الدراسات التطبيقيّة للحديث التحليليّ بمختلف مراحلها الزمنيّة، والوقوف على طرق العلماء ومناهجهم في التحليل، لاستنباط آلية تحليل الأحاديث النبويّة وما يتعلّق بها، كضوابط التحليل وعناصره.
- وكذلك اعتمدت الباحثة المنهج التحليليّ التطبيقي، فقد وضعت مثالًا حيث دعت الضرورة، وكان في الغالب اشتمال كل عناصر التحليل على مثال تحليلي، إلا ما كان في ذكره تطويل.
- منهج الباحثة في التخريج: إذا كان الحديث في الصحيحين أو في أحدهما فقد اكتفت الباحثة بهما، وكذا إن كان من السنن الأربعة فتكتفي بهم، وإلا توسّعت في التخريج من الكتب التسعة، ثم باقي كتب الحديث.
- لم تترجم الباحثة للأعلام خشية الإطالة، وتذكر تاريخ الوفاة إذا كان في ذكره تحديد للنشأة، أو بيان تطور في التأليف، وماشابه ذلك.
- ذكرت الباحثة معاني الألفاظ الغريبة، بما تدعو إليه الحاجة لتوضيح هذه الدراسة وبيانها.

خطّة البحث:

جاء البحث في مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة.

المقدّمة: ذكرت فيها الباحثة مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها، والدراسات السابقة، والمنهج الذي سارت عليه في كتابة البحث.

الفصل الأول: [الحديث التحليليّ] المفهوم، والنشأة، والضوابط

المبحث الأول: مفهوم [الحديث التحليليّ]

المطلب الأول: تعريف [الحديث التحليليّ] لغة.

المطلب الثاني: تعريف [الحديث التحليليّ] اصطلاحًا.

المبحث الثاني: نشأة تحليل الأحاديث النبويّة، وتطورها

المطلب الأول: مرحلة التحليل العملي.

المطلب الثاني: مرحلة ظهور الاصطلاح وتطوره.

المطلب الثالث: مناهج المعاصرين في تحليل الأحاديث النبويّة.

المبحث الثالث: ضوابط تحليل الأحاديث النبويّة

المطلب الأول: التحقّق من قبول الحديث.

المطلب الثاني: جمع الروايات والوقوف على الاختلافات فيها.

المطلب الثالث: تحليل الحديث في ضوء الأحاديث الأخرى.

المطلب الرابع: تحليل الحديث في ضوء الآيات الكريمة المتعلقة به.

المطلب الخامس: تحليل الحديث بالاستعانة بأقوال الصحابة والتابعين وآثارهم.

المطلب السادس: تحليل الحديث وفق علوم اللغة العربيّة.

المطلب السابع: تحليل الحديث وفق مقاصد الشريعة.

المطلب الثامن: تحليل الحديث وفق القواعد الأصوليّة في فهم النص.

المطلب التاسع: تحليل الحديث بمراعاة التكامل بين العلوم.

المطلب العاشر: اشتمال العملية التطبيقية التحليلية على تحليل السند والمتن معًا.

المبحث الرابع: الأمور المُعينة في تحليل الحديث النبوي

المطلب الأول: معرفة السمات والصفات الواجب توافرها فيمن يقدم على التحليل.

المطلب الثاني: وضع عناوين رئيسة وفرعيّة في العمليّة التطبيقيّة للتحليل.

المطلب الثالث: معرفة مصادر تحليل الأحاديث النبويّة.

المطلب الرابع: معرفة تراجم الحديث ومقاصدها، عند المصنفين.

المطلب الخامس: استخدام التقنيات المعاصرة.

المطلب السادس: الاستعانة بالعلوم المعاصرة.

<u>الفصل الثاني:تحليل إسناد الحديث، والحكم عليه</u>

المبحث الأول: تخريج الحديث

المطلب الأول: معرفة طرق تخريج الحديث.

المطلب الثاني: حصر طرق الحديث.

المبحث الثاني: دراسة إسناد الحديث

المطلب الأول: ترجمة رجال السّند.

المطلب الثاني: ذكر لطائف الإسناد.

المبحث الثالث: الحكم على الحديث - سندًا ومتنًا -

المطلب الأول: التحقّق من اتّصال السند.

المطلب الثاني: التحقّق من سلامة الحديث من العلّة.

المطلب الثالث: الحكم على إسناد الحديث وحده.

المطلب الرابع: إصدار الحكم على الحديث بوجه عام.

المبحث الرابع: المثال التطبيقي

المطلب الأول: تحرير وجه الاختلاف.

المطلب الثاني: تخريج الحديث.

المطلب الثالث: رسم شجرة الإسناد.

المطلب الرابع: ترجمة رجال الإسناد.

المطلب الخامس: لطائف الإسناد.

المطلب السادس: الحكم على الحديث وحده.

المطلب السابع: الحكم على الحديث بوجه عام.

<u>الفصل الثالث:تحليل متن الحديث</u>

المبحث الأول: تحليل لغة الحديث

المطلب الأول: غريب الحديث.

المطلب الثاني: إعراب الحديث.

المطلب الثالث: البلاغة في الحديث.

المبحث الثاني: علوم الحديث المتّصلة بتحليل الأحاديث النبويّة

المطلب الأول: معرفة سبب ورود الحديث.

المطلب الثاني: معرفة الناسخ والمنسوخ.

المطلب الثالث: معرفة مختلف الحديث ومُشكِله.

المطلب الرابع: معرفة ضبط ألفاظ الحديث وتشكيلها.

المبحث الثالث: فقه الحديث

المطلب الأول: بيان المعنى الإجمالي للحديث.

المطلب الثاني: شرح الحديث.

المطلب الثالث: التكامل بين العلوم في تحليل المتن.

المطلب الرابع: بيان الفوائد المُستنبطة من الحديث.

وختم البحث بخاتمة فيها أهم النتائج والتوصيات.

الفصل الأول

[الحديث التحليليّ]

المفهوم، والنشأة، والضوابط

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم [الحديث التحليليّ]

المبحث الثاني: نشأة تحليل الأحاديث النبويّة، وتطورها

المبحث الثالث: ضوابط تحليل الأحاديث النبويّة

المبحث الرابع: الأمور المُعينة في تحليل الحديث النبويّ

تمهيد:

تأتي هذه الدراسة [الحديث التحليليّ دراسة تأصيليّة] لتوضح آلية تحليل الأحاديث النبويّة، ولبيان تلك الآلية فلا بدّ من معرفة مناهج العلماء في التحليل، وبعد التجول بين كتب العلماء قديمًا وحديثًا تبين أنهم على ثلاثة مناهج في تحليل الأحاديث النبويّة، منهم من اتبع المنهج الجزئي في التحليل ومنهم من اتبع المنهج الموسع في التحليل ومنهم من اتبع المنهج المتكامل في التحليل، وكان غالب صنيعهم التنوع بين هذه المناهج بحسب الحاجة وبما يخدم الحديث النبويّ الشريف.

وقد غلب على هذه الرسالة الجانب التأصيلي كما هو موضح في عنوانها، وكان التأصيل حسب المنهج المتكامل في التحليل لأن بيان المنهج المتكامل يشمل بداهةً كل المناهج الأخرى.

وفي هذا الفصل يأتي بيان مفهوم الحديث التحليليّ، ونشأته وتطوره، مع ذكر الضوابط الواجب مراعاتها أثناء التحليل، والأمور المعينة في التحليل.

المبحث الأول: مفهوم [الحديث التحليليّ]

إن فهم مفهوم [الحديث التحليليّ] من ضروريات التحليل، فإذا فهم الباحث هذا المفهوم جيدًا وأحاط به من كل جوانبه، سهل عليه ذلك العملية التطبيقيّة للتحليل.

المطلب الأول: تعريف [الحديث التحليليّ] لغةً

تعريف [الحديث التحليليّ] لغة، يشمل تعريف كل من (الحديث) و(التحليل) على الانفراد، للتوصل إلى معنى تركيب جملة [الحديث التحليليّ] اصطلاحًا، وللوصول إلى المعنى اللغوي المراد من الكلمة فإن التعريف اللغوي يشمل ثلاثة أقسام: (أصل استخدام الكلمة، استعمال الكلمة في اللغة، معنى الكلمة في السياق اللغوي)، وعلى هذا النحو سيكون تعريف كل من الحديث والتحليل:

١- تعريف كلمة [الحديث] لغة:

- أصل استخدام كلمة الحديث في اللغة:

بيّن ابن فارس أصل استخدام كلمة الحديث بقوله: "الحاء والدال والثاء أصلٌ واحد، وهو كونُ الشيء لم يكُنْ، يقال حدثَ أمرٌ بَعْد أن لم يكُن، والحديثُ مِنْ هذا؛ لأنّه كلامٌ يحْدُثُ منه الشيءُ بعدَ الشيء"[(١)].

- استعمال الكلمة في اللغة - المصدر حَدَثَ -:

تأتي كلمة (حَدَثَ) لغة بعدة استعمالات منها: الحدوث: وهو كون الشيء لم يكن، وحداثة السن: أول الشباب، والأَحْدَاث: الأمطار، وحدث الأمر: أي وقع[(٢)]، وأحداث الدهر: أي شبه النازلة، ومحدثات الأمور: ما ابتدعه أهل الأهواء من الأشياء، والحديث: الجديد من الأشياء، وما يحدّث به المحدّث تحديثًا[(٣)]، والحديث: الخبر يأتي على القليل والكثير[(٤)].

---

(١) - ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا(ت٣٩٥هـ)، **معجم مقاييس اللغة**، دار الجيل - بيروت ، ط٢ ، ت : عبد السلام محمد هارون، (٢ / ٣٦).

(٢) - الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني(ت١٢٠٥هـ)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، دار الهداية ،(٢٠٦/٥-٢٠٧،٢١٢).

(٣) - الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت٣٧٠هـ)، **تهذيب اللغة**، دار إحياء التراث العربي - بيروت - ٢٠٠١م،ط١، تحقيق:محمد عوض مرعب، مادة حدث، (٢٣٤/٤-٣٣٥).

(٤) - ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري(ت٧١١هـ)، **لسان العرب** ، دار صادر - بيروت ،ط١، (٢ / ١٣٣)، مادة حدث.

- معنى كلمة (حديث) في سياق جملة [الحديث التحليليّ]:

إن معنى الحديث في سياق جملة [الحديث التحليليّ] هو ما اصطلح عليه المحدثون من تسمية الحديث فيما يختص بكلام النبي ﷺ دون كلام غيره من البشر، ويأتي معنى الحديث في الاصطلاح ليشمل " كل ما أضيف إلى النبي ﷺ قولًا له أو فعلًا أو تقريرًا أو صفةً، حتى الحركات والسكنات في اليقظة والمنام "[١].

٢- تعريف كلمة [التحليل] لغة:

- أصل استخدام كلمة تحليل في اللغة:

بيّن ابن فارس أصل استخدام كلمة التحليل بقوله: "الحاء واللام له فروع كثيرة ومسائل، وأصلها كلُّها عندي فَتْح الشيء، لا يشذُّ عنه شيء"[٢].

- استعمال الكلمة في اللّغة -المصدر حلَّلَ-:

تأتي كلمة حلل في اللغة بعدة استعمالات، منها: حِل وحلال أي: مباح، وحلّ الدّين حلولًا: وجب أداؤه، وحلّ: أي نزل[٣]، حلّ العقدة: فكّها ونقضها وفتحها[٤]، والجامد أذابه و الكلام المنظوم نثره، وتحليل الجملة: بيان أجزائها ووظيفة كل منها، والتحليل: عمليّة تقسيم الكلّ إلى أجزائه، وردّ الشّيء إلى عناصره "تفكير تحليليّ"، وتحليليَّة: اسم مؤنَّث منسوب إلى تَحْليل، ودراسة تحليليّة: تتَّخذ التحليل أساسًا لها، وحلَّ الأمرَ: أوضحه وكشف عنه، وحلَّل المشكلةَ: أمعن في بحثها والتدقيق فيها، وحلَّل نفسيَّتَه: درسها لكشف خباياها، واحتلّ المكان: استولى عليها قهرًا، وتحلّل من التبعة: أي تخلص منها، واستحلّ الشيء: أي عدّه حلالًا، والمِحلال: المكان كثير الروّاد، ومحل الإعراب في النحو: ما يستحقّه اللّفظ الواقع فيه من الإعراب لو كان معرَبًا، والحُلّة: الثوب الجيد الجديد[٥].

---

(١) - السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن(٩٠٢هـ)، **فتح المغيث شرح ألفية الحديث**، دار الكتب العلمية - لبنان - ١٤٠٣هـ، ط١، (١٠/١).

(٢) - ابن فارس، مقاييس اللغة (٢ / ٢٠).

(٣) - ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة، مادة حلّ (٢٧٩/٣-٢٨٥). ابن منظور، لسان العرب (١١ / ١٦٣-١٧٤)، مادة حلل. إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار ، **المعجم الوسيط** ، دار الدعوة ، ت : مجمع اللغة العربية، (١ /١٩٣- ١٩٤).

(٤) - ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة، مادة حلّ (٢٨٠/٣). ابن فارس، مقاييس اللغة (٢ / ٢٠). ابن منظور، لسان العرب (١١ / ١٦٩)، مادة حلل. الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر(ت٧٢١هـ)، **مختار الصحاح** ، مكتبة لبنان - بيروت، تحقيق : محمود خاطر، (١ /٦٣). الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب(ت٨١٧هـ)، **القاموس المحيط** ، مؤسسة الرسالة – بيروت، (١ / ١٢٧٥).

(٥) - ينظر: مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط (١ /١٩٣- ١٩٤). مختار، أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت١٤٢٤هـ)، **معجم اللغة العربية المعاصرة**، عالم الكتب، القاهرة، ط١، (٥٤٧/١-٥٤٩-٥٥٠).

- معنى كلمة تحليل في سياق جملة [الحديث التحليليّ]:

بعد التجول في معاني التحليل لغة، مع مقارنة صنيع العلماء في تحليلهم للأحاديث النبويّة، يتبين أن معنى التحليل في سياق تركيب جملة [الحديث التحليلي] يرجع إلى معنى: الفتح والرد والكشف وما يدور حول هذه المعاني اللغوية، والخلاصة في ذلك أن التحليل يشمل: (فتْح الشيء، وتقسيم الكل إلى أجزاء، والإيضاح، وردّ الشيء[١] إلى عناصره، والإمعان في البحث، والدراسة، والكشف عن الخبايا، والتدقيق، والفك)، ومن هذه المعاني يُستخرج المعنى الاصطلاحيّ للحديث التحليلي.

المطلب الثاني: تعريف [الحديث التحليليّ] اصطلاحًا

إنّ الناظر في كتب علوم الحديث لا يجد ذكرًا لمصطلح [الحديث التحليليّ]، ما يؤكّد تأخّر ظهور هذا المصطلح كفنٍّ مستقلّ له حدوده وضوابطه، وبالرغم من ظهوره في الوقت المعاصر إلا أن الدراسات التأصيليّة فيه تكاد تعدم إلا ما يكون من بحوثٍ أو مسوّدات، ولا يجد القارئ لمصطلح [الحديث التحليليّ] تعريفًا استقرّ عليه العلماء، لكنّهم استقروا على مفهومه وعناصره من خلال دراساتهم التطبيقيّة، وبعد البحث عن تعريفات لهذا الفنّ وجدت الباحثة اثنين من الباحثين الأجلّاء قد عرّفوه:

أولاً: تعريف الدكتور سيد محمد نوح رحمه الله **حيث قال** : " الحديث التحليليّ هو: التركيز على حديث واحد بتخريجه وبيان درجته قبولًا وردًّا، وجمع الألفاظ التي وردت بها قدر الطاقة والإمكان، لأنها تساعد على فقهه وخصوصًا التأليف بين المتعارضات، وبيان معاني المفردات والجمل والبلاغة والإعراب ، لما لذلك من دور في إبراز المعنى وتوضيحه، وأيضًا سبب الورود إن وجد لمعرفة اللفظ، ما يراد به وبيان فقهه في ضوء لفظه وفي ضوء النصوص الأخرى، ثم ما يستفاد منه من أحكام إجمالًا، والعلاقة بينهما[٢]: الحديث التحليليّ مقدمة للحديث الموضوعي، والحديث الموضوعي أعمّ من الحديث التحليليّ فهو أخص "[٣] ا.هـ.

---

(١) - سواء أكان نصًّا أو مشكلة أو أمرًا.

(٢) - أي الحديث التحليلي والحديث الموضوعي.

(٣) - تعريف الدكتور سيد محمد نوح، موجود على الإنترنت في محاضرات مفرغة للدكتور. HTTP://HADIITH.COM/MONTADA/SHOWTHREAD.PHP?T=208 . القريوتي، عاصم بن عبد الله الخليلي، الحديث التحليلي دراسة تأصيلية، **مجلة سنن**، العدد الثاني، رجب ١٤٣١هـ، الجمعيّة العلميّة السعوديّة للسنة وعلومها، (ص:١٨٥) من المجلة.

ويلاحظ على التعريف، أمور وهي:

- أن هذا التعريف ليس جامعًا ولا مانعًا.
- فصّل الباحث في ذكر وسائل [الحديث التحليليّ] وعناصره، وهذا لا ينبغي بالتعريف، بل هو إلى الشرح أقرب، ولعلّ السبب الرئيس أنّ هذا التعريف جاء في سياق شرحه لمحاضراته في الحديث الموضوعي، وليس في مقام تعريفه [الحديث التحليليّ] بدراسة مستقلة.
- ومع ذكره لهذا التفصيل، فقد كان من المفترض أن يستوعب كلّ عناصر التحليل، إلّا أنّه لم يستوعبها[١]، فهناك عناصر لم يذكرها، وهي: (التخريج الجامع لكلّ الطرق - وترجمة الرواة - ولطائف الإسناد - والتكامل بين العلوم في تحليل المتن).

ثانيًا: تعريف الدكتور عاصم القريوتي حيث قال - حفظه الله -: " الحديث التحليليّ هو: دراسة تتناول حديثًا نبويًّا واحدًا، رواية ودراية من خلال تخريجه، وبيان درجته وجمع الألفاظ التي رُوي بها، وبيان معاني المفردات والجُمل، والأحكام والفوائد المستنبَطة من الحديث، والتعريف برواته ولطائف إسناده، والبلاغة والإعراب، لما لذلك من دور في إبراز المعنى وتوضيحه.

ويمكننا تعريفه اختصارًا وتلخيصه بأن نقول: (هو دراسة الحديث رواية ودراية)، فيكون بذلك يتناول الإسناد ولطائفه والمتن وأحكامه والفوائد المتنوعة المستنبطة منه "[٢] ا.هـ.

ويلاحظ على التعريفين اللذين ذكرهما الدكتور عاصم القريوتي للحديث التحليليّ ما يلي:

- التعريف الأول:

- انتهج فيه الباحث مثل منهج الدكتور السيد محمد نوح، مع تهذيبه للتعريف بإضافة ترجمة الرواة ولطائف الإسناد.
- في هذا التعريف فصّل الدكتور في ذكر وسائل [الحديث التحليليّ] وعناصره، وهذا مما لا ينبغي أن يكون موجودًا في تعريف المصطلحات والمفاهيم، بل هو إلى الشرح أقرب، ووقع في نفس الإشكال الذي وقع فيه الدكتور سيد نوح رحمه الله.

---

(١) - عناصر التحليل كما استنبطتها الباحثة من الدراسات التطبيقية: (التخريج الجامع – ترجمة الرواة – لطائف الإسناد – الحكم على الحديث - تحليل اللغة – المعنى الإجمالي – شرح الحديث – التكامل بين العلوم في تحليل المتن– الفوائد المستنبطة) كما سيأتي(ص: ٥٤) من الدراسة.
(٢) - القريوتي، الحديث التحليلي دراسة تأصيليّة (ص:١٨٦).

- رغم التفصيل الذي اتّسم به وشموله أغلب عناصر التحليل، إلا أن هناك عنصرًا لم يذكره، فقد دلّت الدراسات التطبيقيّة من عهد المتأخّرين إلى عهد المعاصرين إلى ضرورة التكامل بين العلوم في تحليل الحديث.

- التعريف المختصر:

- إنّ دراسة الحديث رواية ودراية لا تشمل التكامل في التحليل فلو خُصّص التعريف بكلمة السند والمتن لكان أوضح، وأقرب إلى ذهن القارئ، مع الإشارة إلى ضرورة التكامل والتفصيل والاستنباط في تحليل الحديث النبويّ، والله أعلم.

❖ **التعريف المختار لمصطلح [الحديث التحليلي] - عند الباحثة - :**

بعد التجوّل بين كتب العلماء والدراسات التطبيقيّة في [الحديث التحليليّ]، وحصر عناصر التحليل التي احتوتها دراساتهم بمختلف المراحل الزمنية التي مر بها [الحديث التحليليّ]، والوقوف على الواقع العلميّ - التطبيقي - المعاصر المتمثّل بالدراسات المعاصرة والمحاضرات التحليليّة، مع مراعاة السياق اللغوي، تمكّنت الباحثة من أن تخلص إلى تعريف للحديث التحليليّ وهو:

" دراسة تكاملية تفصيليّة للحديث الواحد سندًا ومتنًا، مع استنباط فوائده".

شرح عناصر التعريف:

(دراسة): قراءة بتمعّنٍ وفهمٍ ، وتأتي بمعنى التحقيق والبحث[١].

(تكامليّة): الجمع بين علوم مختلفة[٢] يكمّل بعضها بعضًا للوصول إلى غرض واحد، هو فهم الحديث النبويّ بعمق، والتكامل في [الحديث التحليليّ] كما دلت عليه الدراسات التطبيقية على ثلاثة ضروب: الأول هو لبّ التحليل وإذا فُقد فسينتفي المنهج التحليليّ، والثاني وجوده في التحليل مهمّ وأكثر فائدة، والثالث إن وجد فسيكون التحليل أقرب من الواقع، وبيان ذلك بالآتي:

الضرب الأول من التكامل: ويكون بالجمع بين علوم الحديث والعلوم الشرعية والعلوم اللغوية في دراسة الحديث النبوي المراد تحليله، كما كان صنيع العلماء القدامى شراح الحديث النبوي كابن رجب وابن حجر والعيني، وهؤلاء العلماء هم أئمة هذا المنهج التحليلي المتكامل، وصنيعهم في

(١) - مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة (١/ ٧٣٧\٧٣٨).
(٢) - جاءت هنا نكرة لتعم: فتشمل كلّ أنواع العلوم: الشرعيّة واللغويّة والمعاصرة، وغيرها مما له تعلق بدراسة الحديث.

التحليل يختلف حسب الحاجة إلى التفصيل والتوسع بما يخدم الحديث النبوي الشريف، فمثلًا أحاديث الصحيحين لا تحتاج إلى توسع في الحكم عليها إذ أنها مقبولة باتفاق الأمة، بخلاف غيرها فتحتاج إلى تفصيل في الحكم على الحديث.

الضرب الثاني من التكامل: وفيه إضافة إلى ماسبق، مراعاة العلوم المساعدة والمعاصرة في تحليل الحديث النبوي، وهذا ليس على الإطلاق وإنما حسب الحاجة وبما يخدم النص، دون تكلف ولا تأويل للنصوص فكثير من الأحاديث لا يحتاج الباحث في تحليلها للعلوم المعاصرة كأحاديث التشهد مثلًا.

الضرب الثالث من التكامل: وفيه إضافة إلى ماسبق، مراعاة الواقع ولكن دون تكلف ولا تأويل للنصوص، وبما يخدم النص الشرعي.

(تفصيليّة): أي بالبسط والشَّرح والتَّحليل[١]، ويعتمد التفصيل في الحديث التحليلي على المنهج الذي يتبعه الباحث في التحليل، فمثلًا إذا اتبع المنهج التحليلي المتكامل فعليه بالتفصيل الدقيق والإلمام الكبير، أما في المنهج التحليلي الموسع فيكون التفصيل فيه أقل، بخلاف المنهج التحليلي الجزئي الذي يعتمد على الاختصار في التحليل والتفصيل في أمور قليلة، والباحث في ذلك مخير في اختياره للمنهج التحليلي، حسب هذه المناهج المتوفرة في الواقع التطبيقي.

(للحديث الواحد): قيدٌ؛ يفرّق [الحديث التحليليّ] عن الحديث الموضوعيّ في منهجه المتكامل بدراسة مجموعة أحاديث سندًا ومتنًا دراسة تكامليّة تفصيليّة .

(سندًا ومتنًا)[٢]: تكون الدراسة للسّند والمتن مجتمعين، تمييزًا عن دراسة المتن وحده، وهو ما يكون في شرح الحديث وفقهه ، وعن دراسة السّند وحده، وهو موضوع علم دراسة الأسانيد .

(اِسْتِنْباطٌ): أي استخراج فوائده وتلمّسها[٣] .

(فوائده): كلمة تشمل كلّ ما يستفاد من المعارف و النكت والآداب والأحكام، في السّند والمتن.

---

(١) - مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة (٣/ ١٧١٣).
(٢) - السند: هوالإخبار عن طريق المتن، أما المتن فهو: ألفاظ الحديث التي تتقوم بها المعاني. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)، **تدريب الراوي في شرح تقريب النّواوي**، دار الكتب العلمية بيروت(١/١٠-١١).
(٣) – ينظر: مجمع اللغة العربيّة، المعجم الوسيط (٢ / ٨٩٨).

المبحث الثاني: نشأة تحليل الأحاديث النبويّة، وتطورها

لم يكن مصطلح [الحديث التحليليّ] موجودًا في كتب المتأخّرين ولا المتقدّمين، ولو بحثنا عن نشأة هذا المصطلح لوجدناه مصطلحًا معاصرًا، لكن الدراسات التحليليّة التطبيقيّة موجودة عند المحدثين بتميّز وإتقان، ولتوضيح ذلك تم تقسيم نشأة تحليل الأحاديث النبويّة وتطورها إلى مرحلتين رئيستين:

- الأولى: مرحلة التحليل العمليّ.
- الثانية: مرحلة ظهور اصطلاح [الحديث التحليليّ] وتطوره.

ويأتي بيان ذلك في المطالب الآتية:

المطلب الأول: مرحلة التحليل العملي

تعدّ مرحلة التحليل العملي - في الحقيقة - الترجمة التطبيقيّة لما عليه العمل عند السابقين في دراساتهم التطبيقيّة، ولا يعنى ذلك اشتراط أن تكون مناهجهم في التحليل مشابهة لمناهج المعاصرين في تحليل الحديث الشريف، ولا يحقّ لنا توجيه النّقد لهم، لعدم ظهور هذا المصطلح في عصرهم كعِلم مستقلّ له حدوده وضوابطه، وفي مرحلة **التحليل العملي** هذه محاولة لإظهار نشأة التحليل وما مرّ به من تطور، وللوقوف على المراحل الجزئية لهذه المرحلة فسيتم البحث عن التحليل بالمعنى اللغوي لأن المعنى الاصطلاحي ظهر متأخرًا كما هو معلوم عند المتخصصين.

ويمكن تقسيم مرحلة التحليل العملي وتلخيصها في مراحل فرعية أربع:

- الأولى: جذور [الحديث التحليليّ].
- الثانية: تأصيل قواعد في بعض العلوم من خلال الاستنباط والتحليل.
- الثالثة: التصنيف في الحديث وفق الاستنباط والتحليل.
- الرابعة: كُتب الشروح وأثرها في تكوين المنهج التحليلي.

المرحلة الأولى: جذور [الحديث التحليليّ].

لتحديد جذور [الحديث التحليليّ] نرجع إلى أصل كلمة التحليل في اللغة وهو (فتح الشيء) الذي يشمل- كما مرّ سابقًا-[(١)]: الإيضاح، والكشف عن الخبايا، والإمعان، والتدقيق، والفك، والرد، وهو بعبارة أخرى الفهم الدقيق، وهذه المرحلة تضم ثلاثة أطوار (عهد النبوة، والصحابة الكرام، والتابعين)، وبيان ذلك بالآتي:

أولاً: عهد النبوة

نمت جذور [الحديث التحليليّ] من العهد النبويّ، فنجد في كثير من الأحاديث النبويّة يطرح النبي المربّي ﷺ على صحابته الكرام ﷺ المعلومات بصيغة السؤال ليعلّمهم الاستنباط، وأحيانًا كثيرة في كلماته ﷺ يذكر المعاني إجمالًا ثم يفصّلها، ومن أمثلة التحليل في كلامه ﷺ حديث أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ، قال:**«أَتَدْرُونَ مَا الْمُفْلِسُ؟»** قالوا: المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع، فقالﷺ: **«إِنَّ الْمُفْلِسَ مِنْ أُمَّتِي يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصَلَاةٍ، وَصِيَامٍ، وَزَكَاةٍ، وَيَأْتِي قَدْ شَتَمَ هَذَا، وَقَذَفَ هَذَا، وَأَكَلَ مَالَ هَذَا، وَسَفَكَ دَمَ هَذَا، وَضَرَبَ هَذَا، فَيُعْطَى هَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، فَإِنْ فَنِيَتْ حَسَنَاتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْضَى مَا عَلَيْهِ أُخِذَ مِنْ خَطَايَاهُمْ فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ، ثُمَّ طُرِحَ فِي النَّارِ»**[(٢)].

ومن ذلك: بيانه للفرقة الناجية في قوله ﷺ : **«إِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ افْتَرَقَتْ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، وَإِنَّ أُمَّتِي سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً، كُلُّهَا فِي النَّارِ، إِلَّا وَاحِدَةً وَهِيَ: الْجَمَاعَةُ»** [(٣)]، وهذه الكلمات هي محاولة لإثبات أنّ من أساليبه ﷺ السؤال ثم الإجابة، والإجمال ثم البيان، وفي هذا تحليل من النبي ﷺ فيما أجمل من كلامه، ودعوة للصحابة في محاولة الاستنباط عن طريق السؤال، وهذه الأساليب تدخل في التحليل والاستنباط.

---

(١) - (ص:١٤) من الدراسة.

(٢) مسلم: مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري (٢٦١هـ)، **المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ**، دار إحياء التراث العربي - بيروت، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب البر والصلة والآداب، باب تحريم الظلم، ح٢٥٨١ (٤ / ١٩٩٧).

(٣) – **أخرج الحديث بهذا اللفظ من حديث أنس:** ابن ماجه، محمد بن يزيد أبو عبدالله القزويني(٢٧٣هـ)، **سنن ابن ماجه**، دار الفكر - بيروت ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، كتاب الفتن- باب افتراق الأمم-ح٣٩٩٣ (٢ / ١٣٢٢)من حديث أنس بن مالك، ورجال هذا الإسناد ثقات إلا هشام بن عمار صدوق، وفيه عنعة قتادة وهو مدلس من الثالثة، وهذا الحديث له شاهد من حديث عوف بن مالك، ورجال هذا الشاهد ثقات إلا عمرو بن عثمان بن سعيد بن كثير الحمصي صدوق، وعباد بن يوسف مقبول، **وأخرجه من حديث أبي هريرة:** الترمذي، سنن الترمذي، أبواب الإيمان – باب ما جاء في افتراق هذه الأمة – ح٢٦٤٠ (٢٥/٥)، قال الترمذي: **"**وفي الباب عَنْ سَعْدٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَعَوْفِ بْنِ مَالِكٍ، حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ"، وأبو داود، سنن أبي داود، كتاب السنة – باب شرح السنة – ح٤٥٩٦ (١٩٧/٤)، وهذا الحديث بمجموع طرقه يتقوى ويرتقي إلى درجة الحسن لغيره.

ثانيًا: عهد الصحابة الكرام ﷺ

وهم رجال تربّوا في المدرسة النبويّة وعاينوا التنزيل وزكّاهم الله سبحانه لصحبة نبيّه، وأّكّد النبي ﷺ أنّهم خير الناس في هذه الأمّة، فلا عجب إن كان فهمهم عميقًا واستنباطهم دقيقًا، ومثال فهمهم ﷺ لكلام النبي ﷺ وأفعاله، ما روي من فهم ابن مسعود رضي الله عنه لفعل النبي ﷺ، حيث قال شَقِيْقُ بنُ سَلَمَةَ أَبُو وَائِلٍ الأَسَدِيّ: كان عبد اللهِ يُذكِّرُنَا كلَّ يوْمِ خمِيسٍ، فقال له رجُلٌ: يا أبَا عبد الرحمن إنّا نحِبُّ حدِيثَكَ ونَشْتَهِيهِ ولَوَدِدْنَا أنَّكَ حدَّثْتَنَا كلَّ يوْمٍ، فقال: "ما يمْنَعُنِي أنْ أُحدِّثَكُمْ إلا كرَاهِيَةُ أنْ أُمِلّكُمْ، إنَّ رسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم كان يتَخَوَّلُنَا بِالْموْعِظَةِ في الْأيَّامِ كرَاهِيَةَ السّآمَةِ علَيْنَا" [(١)].

ثالثاً: عهد التابعين

لا ريب أنّ من كان قريبًا من التنزيل، وكان بصحبة صحابة رسول الله ﷺ سيكون على دين وورع، وسيكتسب الفهم ممن تعلم منهم، وقد ظهر ذلك واضحًا في شرحهم لأحاديث النبي ﷺ، فلو مرّ الباحث سريعًا في صحيح البخاري لوجد كثيرًا من تراجم الإمام البخاري هي عبارة عن استنباطات الصحابة والتابعين في بيان معاني الحديث النبويّ، ومن أمثلة استنباطهم: ما ذكره ابن سيرين في حديث أبي هُرَيْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: **«مَنْ رَآنِي فِي المَنَامِ فَسَيَرَانِي فِي اليَقَظَةِ، وَلاَ يَتَمَثَّلُ الشَّيْطَانُ بِي»**، قال ابن سيرين:"إِذَا رَآهُ فِي صُورَتِهِ"[(٢)].

قال العيني موضحًا كلام ابن سيرين: "أراد أن رؤيته إياه لا تعتبر إلا إذا رآه على صفته التي وصف بها"[(٣)].

---

(١) - أخرج هذا الأثر بهذا اللفظ مسلم، المسند الصحيح، كتاب صفة القيامة والجنة والنار- باب الاقتصاد في الموعظة - ح٢٨٢١، (٢١٧٣/٤). وأخرجه البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله(ت٢٥٦هـ)، **الجامع الصحيح المختصر**، دار ابن كثير ، اليمامة - بيروت - ١٤٠٧ - ١٩٨،ط:٣، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، بلفظ مقارب، الجامع الصحيح، كتاب العلم - باب ما كان النبي صلى الله عليه و سلم يتخولهم بالموعظة والعلم كي لا ينفروا - ح٦٨ (١ / ٣٨)، و باب من جعل لأهل العلم أياما معلومة - ح٧٠ (٣٩/١)، كتاب الدعوات - باب الموعظة ساعة بعد ساعة - ح٦٠٤٨ (٥ /٢٣٥٥).

(٢) – متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: أخرج الحديث والأثر : البخاري، الجامع الصحيح، كتاب التعبير، باب من رأى النبي صلى الله عليه في المنام، ح٦٥٩٢،(٦ / ٢٥٦٧). وأخرج الحديث: مسلم، المسند الصحيح، كتاب الرؤيا، باب قول النبي صلى الله عليه و سلم: من رآني في المنام فقد رآني، ح٢٢٦٦،(٤/ ١٧٧٥).

(٣) - العيني، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد(ت٨٥٥هـ)، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، دار الكتب العلمية- بيروت،ط١ (٢١١/ ٢٤).

ومن خلال ما سبق يتبين أن جذور [الحديث التحليليّ] بمعنى (الفهم والاستنباط) بدأت منذ عهد النبوة، وفي هذه المرحلة لم تظهر الحاجة للسؤال عن الإسناد كما بيّن ذلك ابن سيرين في قوله: "لَمْ يَكُونُوا يَسْأَلُونَ عَنِ الْإِسْنَادِ، فَلَمَّا وَقَعَتِ الْفِتْنَةُ، قَالُوا:سَمُّوا لَنَا رِجَالَكُمْ، فَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ السنّة فَيُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ، وَيُنْظَرُ إِلَى أَهْلِ الْبِدَعِ فَلَا يُؤْخَذُ حَدِيثُهُمْ"[(١)]، وهذا يبيّن أنّ الاهتمام بالإسناد ظهر مع وقوع الفتنة وظهور الفِرَق المبتدعة، لكن لم تُجمَع دراسة السّند والمتن في مكان واحد في هذه المرحلة.

ومن ملامح هذه المرحلة الحرص على فهم ألفاظ الحديث النبوي، واستنباط المعاني الدقيقة منه، ولم تظهر في هذه المرحلة الحاجة لدراسة الإسناد منذ البداية، إنما ظهر الاهتمام بالسؤال عن الرواة في آخر هذه المرحلة، وقد كان التحليل في هذه المرحلة بما يناسب زمانهم، فيوضحون ما يحتاجون إلى شرحه وبيانه.

المرحلة الثانية: تأصيل قواعد في بعض العلوم من خلال الاستنباط والتحليل.

جاءت هذه المرحلة بعد عهد التابعين، فحينما ظهرت الحاجة للعلوم النظرية للتعامل مع الأحكام والأحاديث، برز الإمام الشافعي (٢٠٤هـ) في تأصيل علوم كثيرةٍ كأصول الفقه وعلوم الحديث ومختلف الحديث في كتابه (الرسالة)، وكثير من القواعد تُبنى على الاستنباط والتحليل من الأحاديث النبويّة.

ومن الأمثلة على استنباط القواعد من الأحاديث: قاعدة حجيّة السنّة قال الشافعي: [أخبرنا "سفيان" قال: أخبرني "سالمٌ أبو النَّضْر" أنَّه سمِع "عُبَيْد الله بن أبي رافِعٍ" يُحَدِّثُ عن أبيه: أنَّ النبيَّ ﷺ قال: **«لاَ أُلْفِيَنَّ أَحَدَكُمْ مُتَّكِئًا عَلَى أَرِيكَتِهِ يَأْتِيهِ الأَمْرُ مِنْ أَمْرِي مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ، فَيَقُولَ:لاَ أَدْرِي،مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللهِ اتَّبَعْنَاهُ»** [(٢)]، قال الشافعي: "فَقَدْ ضَيَّقَ رسولُ الله على الناسِ أنْ يرُدُّوا أمْرَهُ، بِفَرْضِ اللهِ عليهم اتِّباعَ أَمْرِهِ"[(١)].

---

(١) - مسلم، المسند الصحيح، المقدمة (١ / ١٥).

(٢) - أخرج هذا الحديث: الشافعي، محمد بن إدريس أبو عبد الله(٢٠٤هـ)، **الرسالة**، دار الكتب العلمية - بيروت – ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م ، ط:١ ، تحقيق: أحمد محمد شاكر،(ص: ٢٢٥) – والترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى (٢٧٩هـ)، **الجامع الصحيح- سنن الترمذي**، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ت: أحمد محمد شاكر وآخرون ، كتاب العلم، باب ما نهي عنه أن يقال عند حديث النبي صلى الله عليه و سلم،ح٢٦٦٣، (٥ / ٣٧) – وأبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي(٢٧٥هـ)، **سنن أبي داود**، دار الفكر - بيروت، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، كتاب السنة- باب في لزوم السنة،ح٤٦٠٥،(٤ / ٢٠٠) – وابن ماجه، **سنن ابن ماجه**، باب اتباع سنة رسول الله ﷺ، ح١٣، (١ / ٦) – كلهم من طرق عن سفيان بن عيينة عن سالم أبي النضر عن عبيد الله بن أبي رافع عن أبي رافع عن النبي صلى الله عليه وسلم، وفي طريق ابن ماجه ذكر "أو زيد بن أسلم " بعد سالم أبي النضر، وجاءت رواية أبي النضر عند الترمذي مقرونة برواية محمد بن المنكدر بذكر الحديث موقوفاً على أبي رافع، ثم بيّن الترمذي أن ابن عيينة إذا روى الحديث =

وملامح هذه المرحلة تتلخص بالتقعيد للعلوم، والاستفادة من الأحاديث النبويّة في استنباط كثير من القواعد.

المرحلة الثالثة: التصنيف في الحديث وفق الاستنباط والتحليل، وهي تشمل:

١- التصنيف الموضوعي:

يعدّ التصنيف الموضوعي أحد الاتجاهات المعروفة في التأليف، وهو ترتيب تشمله كتب الجوامع والسّنن، بحيث تُجمع أحاديث الموضوع الواحد في مكان واحد، والأكثر إبداعًا في هذا المجال هي تلك التراجم المستنبطة كما كان في موطأ الإمام مالك (١٧٩هـ)، والجامع الصحيح للبخاري (٢٥٦هـ) وقد برز الإمام البخاري أيضًا في تكرار الأحاديث وتقسيمها وفق المعاني المستنبطة، وتميّز الإمام مسلم (٢٦١هـ) في صحيحه بطريقة ترتيبه للأحاديث في الكتب، وممن تميّز أيضًا بالتراجم المستنبطة أبو داوود (٢٧٥هـ)، والترمذي (٢٧٩هـ)، والنسائي (٣٠٣هـ) في سننهم، لكن الأكثر بروزًا وشهرة في هذا المجال هو الإمام البخاري لدقة استنباطه وللظهور الواضح لفقهه في صحيحه.

٢- الأجزاء الحديثية:

الأجزاء الحديثية هي نوع من التأليف فيه ما هو مرتب على الموضوعات، وما هو مرتب على المسانيد والشيوخ، وهي كتب تختص بجمع كل الأحاديث التي جاءت في موضوع واحد، ككتاب (خلق أفعال العباد) للبخاري، و(الدعاء) للطبراني(٣٦٠هـ)، و(شعب الإيمان) للبيهقي(٤٥٨هـ)، و(الطهور) للقاسم بن سلام(٢٢٤هـ)، وغيرها كثير.

مرحلة التصنيف وفق الاستنباط والتحليل أقرب للحديث الموضوعي من [الحديث التحليليّ]، لكنها جزء من التحليل لشمولها الاستنباط والفهم الدقيق، ومن ملامحها الاتجاه لتصنيف الأحاديث وترتيبها وفق الموضوعات والأبواب المستنبطة.

المرحلة الرابعة: كُتب الشروح وأثرها في تكوين المنهج التحليلي.

يمكن تقسيم كتب الشروح في هذه المرحلة إلى عدة أنواع:

=على الانفراد بيّن حديث ابن المنكدر من حديث سالم أبي النضر وقال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح"، الخلاصة: هذا حديث إسناده صحيح مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

(١) الشافعي، الرسالة (ص: ٢٢٦).

١. كُتب اعتنت بالتوفيق بين الأحاديث المتعارضة في ظاهرها، كما فعل ابن قتيبة (٢٧٦هـ) في كتابه (تأويل مختلف الحديث)، فقد ركّز اهتمامه لدفع التعارض عن الأحاديث، وإزالة اللّبس فيما بينها.

٢. كتب اهتمت بالجانب اللغوي، مثل كتاب (معالم السُّنن شرح سنن أبي داود) للخطابي(٣٨٨هـ).

٣. كتب جمعت بين الصناعة الفقهيّة والحديثيّة، مثل كتاب (التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد) لابن عبد البر (٤٦٣هـ).

٤. كتب أظهرت الجانب الفقهي، مثل: (الاستذكار) لابن عبد البر، و(إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام) لابن دقيق العيد (٧٠٢هـ)، و(سبل السلام) للصنعاني (١١٨٢هـ)، و(نيل الأوطار) للشوكاني (١٢٥٠هـ).

٥. كتب تناولت شرح الحديث بتوسّط مع استنباط الفوائد غالبًا، مثل كتاب (شرح صحيح مسلم) للنووي (٦٧٦هـ).

٦. كتب اشتملت على الشرح الإجمالي: وهذه الأنواع من الكُتب لم تتعرّض لدراسة السّند غالبًا، وإنّما اعتنت ببيان المعنى الإجمالي للحديث، وإذا تطرّقت للسّند فباختصار، ومن أمثلة هذه الكتب شرح السيوطي (٩١١هـ) على صحيح مسلم وسنن النّسائي وسنن ابن ماجة، وحاشية السندي (١١٣٨هـ) على صحيح البخاري وسنن النسائي وسنن ابن ماجة.

٧. كتب أُفرِدت لشرح حديث واحد، مثل: كتاب (بغية الرائد لما تضمّنه حديث أم زرع من الفوائد) للقاضي عياض (٥٤٤هـ)، وكتاب (نظم الفرائد لما تضمّنه حديث ذي اليدين من الفوائد) للعلائي (٧٦١هـ)، و(شرح حديث النزول) لابن تيمية (٧٢٨هـ)، و (شرح حديث لبّيك اللهم لبّيك) و(شرح حديث من سلك طريقًا يلتمس به علمًا) و(شرح حديث ما ذئبان جائعان) و(نور الإقتباس في مشكاة وصية النبي لابن عباس) لابن رجب (٧٩٥هـ)، و(قطر الولي على حديث الولي) للشوكاني (١٢٥٠هـ).

٨. كتب اتّسمت بالتكامل والجمع بين العلوم في شرح الحديث، مثل: كتاب (الكواكب الدراري) للكرماني (٧٨٦هـ)، و(فتح الباري) لابن رجب (٧٩٥هـ)، و(فتح الباري) لابن حجر(٨٥٢هـ)، و(عمدة القاري) للعيني (٨٥٥هـ)، و(إرشاد الساري) للقسطلاني (٩٢٣هـ).

ومن الملاحظ أنّ هذه المرحلة كانت مفصليّة في نشأة [الحديث التحليليّ]، حيث إن كتب الشروح تعدّ أُولى مراحل تَكَون [الحديث التحليليّ] وتدوينه، ومن ملامح هذه المرحلة تنوّع المناهج في شرح الحديث النبويّ.

وبعد هذه الجولة بين مراحل التحليل العملي عند السابقين، يتبيّن أنّ فكرة تحليل الحديث النبويّ كانت موجودة عندهم، لكن دون أن يكون التحليل فنًّا مستقلًّا، بل كان مختلطًا مع شروح الحديث، ولم يكن القصد من هذه الجولة التعرف على مناهجهم على وجه الخصوص، وإنما هي محاولة للكشف عن عناصر التحليل وبداياته في كتبهم وكيفية تحليلهم، **وقد برزت جهود علماء الحديث المتأخّرين** وتوجّههم نحو الدراسات التطبيقيّة التحليليّة للحديث سندًا ومتنًا، دون الاقتصار على المتن، وبهذا فإن أئمة تكوين المنهج التحليليّ هم شراح الحديث النبويّ المتأخّرين والفضل يعود إليهم بعد الله تعالى في إرساء جذور هذا المنهج التحليليّ، ففكرة الدراسات التحليليّة للحديث النبويّ ليست فكرة وليدة العصر، وإنّما هي بذرة في كتب المتأخّرين، ذكرها المعاصرون، وطبّقوها من خلال كتاباتهم ومؤلّفاتهم الحديثيّة.

أنموذج للحديث التحليليّ من دراسات السابقين:

اختارت الباحثة الحديث الأول[(١)] من كتاب "عمدة القاري شرح صحيح البخاري" للعيني كأنموذج للحديث التحليليّ عند السابقين، وليس القصد تقديم كتابه على غيره ممن له السبق في التأليف والبيان، لكن بما أنّ العيني وضع عناوين في شرحه للحديث تبيّن القضايا التي يتناولها في شرحه، وقد كان شرحه منظمًا ومقسمًا؛ لذا اختارته الباحثة أنموذجًا للحديث التحليليّ ليتضّح منهج الدراسات التحليلية عند السابقين، ولا شك أنّ العيني استفاد ممن سبقه استفادة كبيرة.

ابتدأ العيني بذكر عنوان الترجمة بقوله: "قال الشيخ الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري ﷺ تعالى آمين، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله، وقول الله جلّ ذكره: ﴿۞ إِنَّآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ كَمَآ أَوۡحَيۡنَآ إِلَىٰ نُوحٖ وَٱلنَّبِيِّـۧنَ مِنۢ بَعۡدِهِۦۚ﴾ [سورة النساء:١٦٣]"، ثم أعقبه بمباحث تخص الترجمة، وهي: (بيان حال الافتتاح، وبيان الترجمة، وبيان اللّغة، والصَّرف،

---

(١) - لفظ الحديث: «**إنما الْأَعْمَالُ بالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لكُلِّ امْرِئٍ ما نوَى فمَنْ كانت هِجرَتُهُ إلى دُنيَا يُصِيبُها أو إلى امرَأَةٍ يَنكِحُهَا فَهِجرَتُهُ إلى ما هاجَرَ إليه**»،متفق عليه من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه: أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب بدء الوحي- باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم؟، ح١،(٣/١). وأخرجه بنحوه:مسلم، المسند الصحيح، كتاب الإمارة - باب قوله صلى الله عليه وسلم إنما الأعمال بالنية،ح١٩٠٧، (٣ / ١٥١٥).

والإعراب، والمعاني، والبيان، وبيان التفسير، وبيان تصدير الباب بالآية المذكورة) كلّ هذه المباحث وضعها في عناوين فرعية يشرح فيها ترجمة الباب[١]، ثم ذكر متن الحديث كاملًا سندًا ومتنًا، ثمّ أعقب الحديث بمباحث متنوّعة ومتعمقة، مثل: (بيان تعلق الحديث بالآية، وبيان تعلق الحديث بالترجمة، وبيان رجاله، وبيان ضبط الرجال، وبيان الأنساب، وبيان لطائف إسناده، وبيان تعدّد الحديث في الصحيح، وبيان من أخرجه غيره، وبيان اختلاف ألفاظه، وبيان اختياره هذا في البداية، وبيان اللّغة، والإعراب، والمعاني، والبيان، والبديع، والأسئلة والأجوبة، وبيان السبب والمورد، واستنباط الأحكام، وفائدة)[٢].

لا شك أن هذه الدراسة تعدّ أنموذجًا مميزًا في التكامل بين العلوم والتعمق في التحليل والاستنباط، فكاتبها هو إمام في التحليل والبيان، ولا ينبغي على الباحث أن يفوّت الاستفادة من مناهج المتأخّرين في التحليل فهُم أوّل من ابتدأ بهذا المنهج التحليليّ المتكامل.

(١) - ينظر: العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١/٣٥-٤٣).
(٢) - ينظر: العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١/٤٣ – ٧٢).

المطلب الثاني: مرحلة ظهور الاصطلاح وتطوّره

كلّ مصطلح أو فنّ حديث الظهور لا بدّ أن يمرّ بمراحل حتى يكتمل وينضج بهيأته المتكاملة، ومصطلح [الحديث التحليليّ] عند المعاصرين هو أحد هذه المصطلحات التي مرّت بمراحل عِدّة حتّى تطوّرت واكتملت.

ويمكن تلخيص مراحل ظهور مصطلح [الحديث التحليليّ] وتطوره بما يأتي:

- أولاً: التطبيق العملي عند المعاصرين.
- ثانيًا: ظهور الاصطلاح، واستقرار الفن.
- ثالثًا: الإفراد والتأليف.
- رابعًا: التأصيل والنهوض.

المرحلة الأولى: التطبيق العملي عند المعاصرين

غالبًا ما يسبق التطبيق العملي ظهور الاصطلاح، وهذا ما حصل في اصطلاح [الحديث التحليلي] فقد وُجدت دراسات تطبيقية قبل ظهوره كمصطلح خاص، وتتلخص هذه المرحلة عند المعاصرين بنوعين من المؤلفات، أحدها يختص بشرح الحديث، والآخر غلب عليه الجانب التحليلي في التطبيق، وبيان ذلك فيما يلي:

١- شرح الحديث في الكتب المعاصرة

يمكن القول إنّ شرح الحديث هو جزء من التحليل، ومن أمثلة كتب الشروح المعاصرة: (تطريز رياض الصالحين) و (خلاصة الكلام شرح عمدة الأحكام) كلاهما لفيصل بن عبد العزيز المبارك الحريملي النجدي (١٣٧٦هـ)، و(التحفة الربّانية في شرح الأربعين حديثًا النووية) لإسماعيل السعدي الأنصاري (١٤١٧هـ).

٢- ظهور كتب في شرح الحديث تحمل الطابع التحليليّ

كانت الدراسات التطبيقيّة التحليليّة في شرح الحديث موجودة عند المعاصرين، فحينما يقرأ الباحث هذه الدراسة التحليليّة ضمن كُتب الشروح يشعر بأنها تختلف عن الشرح المعتاد، وأنّها دراسة متعمّقة، وهذه المرحلة متوقّعة لتأثّر المعاصرين بالسابقين، وسبقت الإشارة إلى أنّ كثيرًا من الدراسات السابقة أخذت طابع التحليل والتعمّق، كفتح الباري لابن رجب، وفتح الباري لابن حجر وغيرهم، ومن هذه الكتب:

- شرح سنن النسائي المسمّى(ذخيرة العقبى في شرح المجتبى) تأليف الشيخ محمد بن علي بن آدم بن موسى الأثيوبي الولّوي، نشر في ١٤١٦هـ -١٩٩٦م.

يبدأ المؤلّف بشرح الباب وعلاقة الحديث بالترجمة، ثم يذكر الحديث سندًا ومتنًا، ثم ينتقل إلى "رجال الإسناد" يذكر عددهم ويترجم لهم ترجمة وافية، ثم يضع عنوانًا آخر خاصًّا "للطائف الإسناد" بعد أن ينتهي من ترجمة كل رواة السّند ترجمة وافية شاملة للجرح والتعديل والشيوخ والتلاميذ، ثم يعنون عنوانًا خاصًّا (لشرح الحديث) ويبسط في الشرح، ثم يعنون عنوانًا (لمسائل تتعلق بحديث الباب) وذكر فيه: "المسألة الأولى في درجته:حديث الباب صحيح وهو من أفراده" وقوله:" المسألة الثالثة:فيما يستفاد من الحديث"[(١)]، إنّ هذا الكتاب مميز في بابه ويعدّ من الدراسات التطبيقية للحديث التحليليّ، وهو دليل واضح على اهتمام المعاصرين بالدراسات المتعمقة.

المرحلة الثانية: ظهور الاصطلاح، واستقرار الفن.

ظهر اصطلاح [الحديث التحليليّ] في أواخر القرن العشرين تقريبًا، ودليل ذلك انتشاره في الجامعات في هذه الفترة، ففي هذه الفترة طرحت مادة [الحديث التحليليّ] في الجامعة الأردنية بهذا المسمى، وطرحت في جامعة الكويت بهذا المسمى في سنة ٢٠٠٤م، وكل المؤلفات التي تحمل مسمى [الحديث التحليليّ] ظهرت في هذه الفترة، ولعل الاصطلاح ظهر على غرار مصطلح التفسير التحليليّ[(٢)].

وبما أن كثيرًا من الجامعات أقرت مادة (حديث تحليلي)، فقد اعتبر المختصون الدراسات التطبيقيّة المتقدمة أنموذجًا للتحليل مثل: فتح الباري لابن رجب، وفتح الباري لابن حجر، وكتاب عمدة القاري للعيني، وإرشاد الساري للقسطلاني، ويمكن القول إنّ كتب المتأخّرين كانت تدرّس في هذه المرحلة لاستخراج عناصر التحليل وتحديدها.

المرحلة الثالثة: مرحلة الإفراد والتأليف.

بعدما درس المتخصّصون مؤلّفات السابقين، وبرزت عناصر التحليل، بدأ المتخصّصون بتأليف الدراسات التطبيقية في [الحديث التحليليّ]، وهم في ذلك على ثلاثة مناهج: فبعض من ألّف في

---

(١) - ينظر الأثيوبي، محمد بن علي بن آدم بن موسى، **شرح سنن النسائي المسمّى ذخيرة العقبى في شرح المجتبى**، مطابع الفاروق الحديثة للطباعة والنشر- القاهرة، ط١ ١٤١٦هـ -١٩٩٦هـ ،(٣/٥- ١٩) كتاب الطهارة، باب٨٨، ح١٠٩.

(٢) - ذُكر التفسير التحليلي كمصطلح ضمن أساليب التفسير في كتاب: العمري، أحمد جمال، **دراسات في التفسير الموضوعي للقصص القرآني**، مكتبة الخانجي- مصر، ط١ ١٤٠٦هـ، (ص:٤٠).

[الحديث التحليليّ] اتّبع المنهج الجزئي، وبعضهم اتّبع المنهج التحليليّ المتوسط، وبعضهم اتّبع المنهج التحليليّ المتكامل.

المرحلة الرابعة: مرحلة التأصيل والنهوض.

ظهرت في هذه المرحلة الدراسات التأصيليّة، وكانت عبارة عن بحوث محكّمة كبحث الدكتور عاصم القريوتي، وهو البحث الوحيد المنشور في تأصيل هذا العلم، أو مسوَّدات لمحاضرات لم تُبيّض، أو كلمات ألحقت مع الدراسات التطبيقيّة، وفي هذه المرحلة نادى المتخصصون في الحديث الشريف طلبتهم بضرورة الاتجاه إلى الدراسات التطبيقيّة في [الحديث التحليليّ]، وضرورة الالتزام بعناصر التحليل قدر المستطاع.

أنموذج للحديث التحليليّ من الدراسات المعاصرة:

هناك عدة نماذج متميزة للدراسة التحليلية لأحاديث النبي ﷺ، وقد اختارت الباحثة كتاب (الفوائد المنتقاة من حديث مثل القائم على حدود الله[(١)]) للشيخ عبد الآخر حماد الغنيمي[(٢)]، أنموذجًا من الدراسات التطبيقيّة عند المعاصرين، لاحتوائه كل عناصر التحليل بالمنهج المتكامل، وربما وُجدت هذه العناصر في كتاب غيره، إلا إنّه تميّز بربط القضايا المعاصرة مع الحديث، وإظهار الجوانب اللّغوية من خلال هذا الحديث.

قسّم الباحث دراسته إلى عشرة فصول، كالآتي:

الفصل الأول: مباحث حديثيّة[(٣)]:عرض فيه المؤلّف الحديث كاملًا سندًا ومتنًا، ثم خرّج الحديث تخريجًا موسّعًا مستوعبًا الجوامع والسنن والمصنفات والمسانيد، والمعاجم والأجزاء الحديثية، وترجم لرواة الإسناد، وشرح ترجمة الباب، مع بيان علاقة الحديث ومناسبته للباب، وذكر لطائف الإسناد، وتكلّم عن اختلاف ألفاظ متن الحديث، ثم شرح الحديث شرحًا إجماليًّا.

---

(١) - لفظ الحديث: «**مثَلُ القَائمِ على حدُودِ اللهِ وَالوَاقِعِ فيها كمَثَلِ قَومٍ استَهَمُوا على سفِينَةٍ فأَصَابَ بَعضُهُمْ أَعلاَهَا وَبَعضُهُمْ أَسفَلَهَا فكَانَ الّذِينَ فِي أَسفَلِهَا إذا استَقَوْا منَ المَاءِ مرُّوا علَى من فَوقَهُمْ فقَالُوا لو أنَّا خَرَقنَا في نصِيبِنَا خَرقًا ولم نُؤذِ من فَوقَنَا فإنْ يَترُكُوهُمْ وما أرَادُوا هلَكُوا جميعا وإنْ أخَذُوا على أيدِيهِمْ نَجَوا وَنَجَوا جميعا**»، أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الشركة – باب هل يقرع في القسمة والاستفهام فيه - ح٢٣٦١، (٢/ ٨٨٢)، وكتاب الشهادات – باب القرعة في المشكلات - ح ٢٥٤٠، (٢/ ٩٥٤).

(٢) - الغنيمي، عبد الآخر حماد، **الفوائد المنتقاة من حديث مثل القائم على حدود الله**، دار البيارق – عمان، ط١.

(٣) - يُنظر: المرجع السابق (ص:١١- ٣٠).

الفصل الثاني:تأمّلات لغوية[١]: ذكر معاني المفردات، كقوله: "حدود الله: المراد بالحدود هنا ما نهى الله عنه ،وأصل الحدّ في اللّغة المنع والفصل بين الشيئين ، ومنه حدّ الدار، وهو ما يمنع الغير من الدخول فيها، والحداد الحاجب والبواب"، وذكر وجوهًا من النحو، ولطائف من البلاغة: وقسم البلاغة إلى ثلاثة أقسام (المعاني، البديع، البيان).

الفصل الثالث: نظرة أصولية وأحكام فقهيّة[٢]: ذكر فيه نظرة أصولية: وفيها إثبات القياس وعلاقته بالحديث، وذكر قواعد فقهية وأشار إلى بعض القواعد الفقهيّة المتعلّقة بالحديث: كقاعدة: (الضرر لا يُزال بالضرر)، وذكرأحكام فقهية، ومن ذلك: وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

الفصل الرابع: مسائل عقديّة[٣]:ومما ذكره في هذا الفصل: "في الحديث استحقاق العقوبة في الآخرة بترك تغيير المنكر مع القدرة:لأن الهلاك المشار إليه في الحديث عام يشمل الهلاك في الدنيا والخسران في الآخرة".

الفصل الخامس: ومضات دعوية[٤]: ذكر الأهمية الدعوية لضرب المثل، وذكر الأهداف التي تتحقق بذكره، ومن ذلك: [تقريب المعنى للسامعين، الإقناع وإقامة الحجة، الإمتاع ودفع الملل]، وذكر الفرق بين المداهنة والمداراة، و معرفة أصناف المدعوين.

الفصل السادس: لمحات تربويّة[٥]: ذكر الأهداف التربوية العامة لضرب المثل، وهي (تقريب المعنى، تربية العقل على التفكير الصحيح، تحريك المتلقي إلى القيام بواجبه في عمل الخير والبعد عن طريق الشر)، والأهداف التربوية الخاصة لهذا المثل وقسّمها إلى مجالات معرفية ووجدانية وسلوكية.

الفصل السابع: قضايا اجتماعيّة[٦]: وذكر فيه فكرة الضبط الاجتماعي، و أثر انتشار المعاصي في خراب المجتمعات، وتفسير السلوك الإجرامي.

الفصل الثامن: مقارنات قانونيّة[١]: شرح نظريّة التعسّف في استعمال الحقّ، وقضيّة الحريّات الشخصيّة، وعلاقتهما بالحديث.

---

(١) - يُنظر: الغنيمي، الفوائد المنتقاة (ص: ٣١- ٤٤).
(٢) - يُنظر: المرجع السابق (ص: ٤٥- ٦٢).
(٣) - المرجع نفسه (ص: ٦٣-٧٢).
(٤) - المرجع نفسه (ص:٧٣- ٨٤).
(٥) - المرجع نفسه (ص: ٨٥- ٩٢).
(٦) - المرجع نفسه (ص: ٩٣- ١٠٨).

الفصل التاسع: عِبر من عالم الحيوان[٢]: قال فيه: "ليست فكرة التجمّع والعيش في جماعاتٍ خاصةً ببني الإنسان، بل يشاركهم فيها الحيوان والطير وغير ذلك مما خلق الله؛ إذ الكلّ أممٌ أمثالنا، كما قال تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ إِلَّآ أُمَمٌ أَمۡثَالُكُم مَّا فَرَّطۡنَا فِي ٱلۡكِتَٰبِ مِن شَيۡءٖ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ يُحۡشَرُونَ ٣٨﴾ [سورة الأنعام:٣٨] ولمّا كانت تلك المخلوقات أممًا أمثالنا، فإنّ الباحث المتأمّل سيجد في سلوك بعض تلك المخلوقات في مجتمعاتها ما يشبه أحوال بني آدم في مجتمعاتهم، ومما يتعلّق بالحديث الذي بين أيدينا أنّنا نرى بعض أمم الحيوان تمارس فيما بينها نوعًا من الرقابة الاجتماعيّة التي تستهدف تطهير المجتمع من العابثين أصحاب الخلق الرديء، وقد تعرف بفطرتها العواقب الوخيمة لعدم طاعة الله واتّباع أمره".

الفصل العاشر: أهمية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر[٣]: مما قاله فيه: "لمّا كان المقصود الأعظم لهذا الحديث هو بيان أهميّة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأنّه لا تستقيم حال الأمّة إلا به، فقد رأيت أن أختم هذا الكتاب بكلمة حول الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأهميته العظمى في شريعة الإسلام".

وفي نهاية المطاف وجدت هذا الكتاب مميَّزًا في بابه، وشاملًا ومتكاملًا، وإن وجد فيه بعض التطويل والتكلّف كذكره عِبَرًا من عالم الحيوان، لكنّه بوجه عام يعدّ أنموذجًا نادرًا، وعملًا رائعًا يستحق الوقوف عنده، وتلمّس منهجه ومحتواه.

---

(١) - ينظر: الغنيمي، الفوائد المنتقاة (ص: ١٠٩- ١٢٨).
(٢) - المرجع السابق (ص: ١٢٩).
(٣) - المرجع نفسه (ص: ١٣٧).

المطلب الثالث: مناهج المعاصرين في تحليل الأحاديث النبويّة

إن الواقع التطبيقي عند المعاصرين يؤكد وجود مناهج للمختصين في تحليلهم للأحاديث النبويّة، والضابط في الأخذ بأحد هذه المناهج هو: ما يتناسب مع الحاجة وبما يخدم الحديث النبويّ الشريف، فمثلًا المقررات الدراسية في الحديث التحليليّ غالبًا ما يعتمد مؤلفوها على المنهج الجزئي في التحليل، والبحوث المحكمة وبحوث طلبة الماجستير والدكتوراه غالبًا ما يعتمد مؤلفوها على المنهج الموسع في التحليل، أما المؤلفات المختصة لشرح حديث واحد فغالبًا ما يعتمد مؤلفوها على المنهج المتكامل في التحليل.

أولًا: المنهج التحليليّ الجزئي عند المعاصرين

هذا المنهج غالبًا ما يكون في مؤلفات أصلها مقرّرات دراسيّة، ونستطيع القول إنّ عناصر هذا المنهج هي:

١. التخريج المختصر، فغالب من اتّبع هذا المنهج لم يخرّج الحديث إلا من مصدر واحد، ونادرًا ما يذكر في هذا المنهج المتابعات والشواهد.

٢. الترجمة المختصرة لرجال الإسناد دون ذكر لطائف الإسناد، وبعضهم ذكر لطائف الإسناد دون الترجمة لرجال الإسناد.

٣. شرح الحديث، ويزيد بعضهم على شرح الحديث ذكر المعنى الإجمالي للحديث ثم الشرح، وبعضهم يذكر المعاني اللغوية.

٤. الفوائد والأحكام الفقهية المستنبطة من الحديث.

ويتسم هذا المنهج بالاختصار وربما التفصيل لما يحتاج إلى تفصيل، وهو منهج جزئي مختصر، ولعلّ العذر فيه كونه أعد كمقرّرات دراسية، ولطلاب مبتدئين في علم الحديث.

<u>ومن المؤلّفات في هذا المنهج[(١)]:</u>

- حديث تحليلي، للدكتور طارق الطواري، وبيان منهج المؤلف في التحليل بالنقاط الآتية:

---

(١) - ومن المؤلفات في هذا المنهج - دراسات تطبيقية - كتاب: أضواء نبويّة دراسات في الحديث التحليلي، لـ أحمد بن محمد العليمي. لم أتمكن من الحصول عليه، واطلعت على فهرسه، والكتاب يدرّس بدولة الإمارات. ومنها أيضاً مذكرة: الحديث التحليلي للدكتور أحمد المخيال، حصلت عليها قبل تسليم الرسالة بأيام، وهي مذكرة ممتازة ومن المؤلفات المتميزة جدًا، والكتب المذكورة في مناهج المعاصرين هي دراسات تطبيقية للحديث التحليلي ولا تدخل ضمن الدراسات التأصيلية التى ترأسها الدكتور عاصم القريوتي.

- يبدأ المؤلف بذكر الحديث سندًا ومتنًا، وقد اختار أربعة وخمسين حديثًا من صحيح البخاري.

- قسّم دراسته لكل حديث إلى أربعة أوجه:

١- المعاني اللغوية للحديث.
٢- ما يتعلق بالإسناد من لطائف.
٣- شرح الحديث.
٤- المباحث الفقهية، فإن كانت قليلة ضمّها للشرح، وإن كانت كثيرة أفردها، والكتاب هو منهج مادة [الحديث التحليليّ] التي يدرّسها الدكتور كما ذكر في مقدمته[١].

• محاضرات في [الحديث التحليليّ]، للدكتور أبو لبابة الطاهر حسين، وبيان منهج المؤلف في التحليل بالنقاط الآتية:

- الكتاب ألفه الدكتور لطلبة الجامعة، كما ذكر ذلك في المقدمة:"هذه جملة من الأحاديث النبويّة الشريفة منتقاة من الصحاح الستة وغيرها،وهي مفردات مساق[٢] "حديث تحليلي" الذي تولّيت تدريسه لطلبتي بالجامعة ".
- وقد شرح فيه خمسة وعشرين حديثًا: اثنين من مسند أحمد، وتسعة أحاديث من صحيح البخاري، وخمسة أحاديث من الأدب المفرد للبخاري، وحديثًا واحدًا من صحيح مسلم، وستة أحاديث من سنن أبي داود، واثنين من جامع الترمذي.
- في كلّ حديث يذكر المعنى الإجمالي للحديث، والتعريف بإيجاز برجال السّند، شرح الحديث، فوائد الحديث، وهناك أمور يذكرها في بعض الأحاديث كشرح ترجمة الباب، والمتابعات والشواهد، وحكم الحديث، سبب ورود الحديث، وقد ضمّن شرحه بعض مسائل المصطلح، فعرّف المتن والسند وصيغ التحمّل والأداء والمتابعات والشواهد[٣].

---

(١) - ينظر: الطواري، طارق محمد، **حديث تحليليّ**، المكتبة الشاملة- نسخة إلكترونية- البحث غير مطبوع- منشور في موقع الإسلام للجميع، HTTP://ISLAMPORT.COM/W/AMM/WEB/4633/1.HTM .
(٢) - المساق هو المقرر الدراسي، أو المادة بحسب استعمال بعض الجامعات.
(٣) ينظر، أبو لبابة، الطاهر حسين، **محاضرات في الحديث التحليليّ**، دار الغرب الإسلامي- بيروت،ط١-٢٠٠٤م (ص: ٥، ١١-٢٣).

ثانيًا: المنهج التحليليّ الموسع عند المعاصرين

وهو منهج متوسط، كثير الفائدة، عظيم النفع، وتتلخص عناصره بما يلي:

١- التخريج الموسّع، الملمّ بكلّ طرق الحديث.

٢-الترجمة الوافية للرواة.

٣-ذكر لطائف الإسناد والشواهد التطبيقية من علم المصطلح.

٤-شرح الحديث: وهو يتضمّن فوائد لغويّة وبلاغيّة ونحويّة، وفقهيّة، وعلاقة الحديث بالباب إن وجدت علاقة، و كلّ هذه الفوائد ممزوجة مع الشرح بأسلوب ممتع يدلّ على سعة العلم.

٥-الفوائد والأحكام المستنبطة من الحديث.

ومن المؤلفات في هذا المنهج[(١)]:

- كتاب (عشرون حديثًا من صحيح البخاري - دراسة أسانيدها وشرح متونها) للشيخ عبد المحسن بن حمد العباد[(٢)].

انتهج المؤلف في هذا الكتاب منهجًا واحدًا في كل الأحاديث، فيبتدئ عند دراسة كل حديث بذكر الحديث كاملا سندا ومتنًا، ثم يخرج الحديث تخريجًا موسّعًا شاملًا لكل طرق الحديث، ويبيّن فوائد التخريج في الحديث الأول كأنّه ينبّه القارئ إلى فوائد التخريج، ثم يعرّف برجال الإسناد، ثم يذكر لطائف الإسناد والشواهد التطبيقية من علم المصطلح، ثم يشرح الحديث ويبيّن علاقة الحديث بالباب إن وجدت، وينبّه إلى المسائل اللّغوية والبلاغيّة والنحويّة ضمن الشرح، وأخيرًا يذكر فقه الحديث وما يستنبط منه، ومثله (كتاب عشرون حديثًا من صحيح مسلم، دراسة أسانيدها وشرح متونها) للمؤلف نفسه.

---

(١) - ومن المؤلفات في هذا المنهج- دراسات تطبيقية -: كتاب محاضرات في الحديث التحليلي، للدكتور: أبو زكريا يحيى سعيدي، لم أتمكّن من الحصول عليه، والكتاب نشر في الجزائر، ومن خلال قراءتي عن منهجه في بحث الدكتور عاصم القريوتي، صنفته ضمن هذا المنهج.

(٢) - ينظر: العباد، عبد المحسن بن حمد العباد، **كتب ورسائل عبد المحسن العباد**- القسم الأول (الحديث) المجلد الثاني، دار التوحيد- الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ.

ثالثًا: المنهج التحليليّ المتكامل عند المعاصرين

يعدّ هذا المنهج مزيجًا من المعارف والمهارات، ففيه التعمّق والتكامل بين العلوم الشرعية و العلوم المعاصرة، وفيه تظهر المهارة الحديثيّة و الفقهيّة واللّغوية لدى الباحث، والتأليف فيه ليس بالأمر الهيّن، بل يحتاج إلى ضوابط ومؤهِّلات وتدريبات حتى يستطيع الباحث إخراج دراسته على هذا الوجه المتكامل، وسأحاول في هذه الدراسة (الحديث التحليليّ - دراسة تأصيليّة) أن أقدم للباحث ما يعينه للوصول إلى أعلى مناهج تحليل الحديث النبويّ.

تتلخّص عناصر هذا المنهج في محورين رئيسين:

المحور الأول: تحليل السّند، وعناصره:

- التخريج الموسّع.
- ترجمة رجال السّند.
- استخراج لطائف الإسناد والشواهد التطبيقية لعلم المصطلح.
- الحكم على الحديث.

المحور الثاني: تحليل المتن، وعناصره:

- تحليل لغة الحديث: وفيه غريب الحديث، وإعراب الحديث، وبلاغة الحديث.
- المعنى الإجمالي للحديث.
- شرح الحديث وفق قواعد التحليل.
- التكامل بين العلوم في تحليل المتن.
- الفوائد المُستنبطة من الحديث.

<u>ومن المؤلّفات في هذا المنهج:</u>

- كتاب (دراسة حديث نَضّرَ الله امرءًا سمع مقالتي[1] - رواية ودراية) ، للشيخ عبد المحسن العباد، وبيان منهج المؤلف في التحليل بالنقاط الآتية:

---

(١) - لفظ الحديث: «**نضَّرَ اللهُ عَبدًا سمع مَقَالَتي فحَمَلَهَا إلى غَيْرِهِ فَربَّ حَامِلِ فقْهٍ إلى من هو أفْقَهُ منه ورُبَّ حَامِلِ فقْهٍ ليس بفَقِيهٍ ثلاثٌ لا يغِلُّ عَلَيْهِنَّ قلْبُ مُسْلِمٍ إخْلاصُ الْعمَلِ للهِ وَالنَّصيحَةُ للأَئِمَّةِ ولُزُومُ الْجمَاعَةِ فإن دعْوَتَهُمْ تُحيطُ من وَرَائِهِمْ ومَنْ كانَتِ الدُّنْيا همَّهُ نزَعَ اللهُ الْغنَى من قَلْبِهِ وجَعَلَ فقْرَهُ بين عيْنَيْهِ وشتَّتَ اللهُ عليه ضيْعَتَهُ ولم يَأْتِهِ منَ الدُّنْيا إلا ما رُزِقَ ومَنْ كانَتِ الآخرَةُ همَّهُ جعَلَ اللهُ الْغنَى في قَلْبِهِ ونَزَعَ فقْرَهُ من بَينِ عَينَيْهِ وكَفَّ عليه ضَيعَتَهُ وَأَتَتْهُ الدُّنيَا وهِيَ راغِمَةٌ**»، أخرجه الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم، **المعجم الكبير**، مكتبة الزهراء - الموصل – ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م ، ط٢ ، تحقيق : حمدي بن عبدالمجيد السلفي،بهذا اللفظ: عن وهب عن زيد بن ثابت- ح٤٩٢٥، (٥/ ١٥٤)، **وهو حديث متواتر عن عدد من الصحابة**، وأخرجه: ابن ماجه، سنن ابن ماجه، - أبواب السنة – باب من بلغ علمًا - ح٢٣١، ح٢٣٢، ح٢٣٣، ح٢٣٦، (١/ ٨٥ن٨٦). وابن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، **مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة** قرطبة – مصر، ح٤١٥٧، (١ / ٤٣٦)، ح١٣٣٧٤، (٣ /٢٢٥)،=

- ذكر المؤلف سبب دراسته لهذا الحديث، ثم درس الحديث في بابين:

الأول: دراسة سند الحديث، واشتمل على الصيغ التي ورد بها الحديث، وإثبات تواتره، وتلخيص مجمل طُرُقه، ذكر سياق تلك الطُّرق والتعريف بالرواة.

الثاني: دراسة متن الحديث، واشتمل على المعنى الإجمالي للحديث، والشرح التفصيلي بعده، وفقه الحديث وما يستنبط منه، وما يتضمنّه الحديث من مباحث علمَي: مصطلح الحديث وأصول الفقه[1].

=ح١٦٧٨٤، (٤ / ٨٠)، ح١٦٨٠٠، (٨٢/٤)، ح٢١٦٣٠، (٥ / ١٨٣). والدرامي، عبدالله بن عبدالرحمن(٢٥٥هـ)، **سنن الدرامي**، دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٧ ، ط١ ، تحقيق : فواز أحمد زمرلي ، خالد السبع العلمي، المقدمة - باب الاقتداء بالعلماء - ح٢٢٨،ح٢٢٩، (١ / ٨٦). وغيرهم.

(١) - ينظر: العباد، كتب ورسائل عبد المحسن العباد (الحديث) القسم الثاني- المجلد الثالث، دراسة حديث نضر الله امرءًا سمع مقالتي .. رواية ودراية.

المبحث الثالث: ضوابط تحليل الأحاديث النبويّة

الضوابط هي الأساس في التحليل، حيث إنّها تضبط التعامل مع الأحاديث النبويّة، وتسهّل للباحث طرق فهم الحديث النبويّ الشريف، وتيسّر له التحليل المنهجي الصحيح بشكل تفصيليّ ومتعمّق، فاتّباع هذه الضوابط يُجنّب الباحثين الفهم الخاطئ والتأويل المتكلّف للحديث النبويّ الشريف، لذلك فهي ضوابط و قواعد مهمة جدًّا، وينبغي على الباحثين مراعاتها أثناء تحليل الأحاديث النبويّة بما يخدم الحديث النبويّ الشريف.

ضوابط تحليل الأحاديث النبويّة، هي:

الضابط الأول: التحقّق من قبول الحديث.

الضابط الثاني: جمع الروايات والوقوف على الاختلاف فيها.

الضابط الثالث: تحليل الحديث في ضوء الأحاديث الأخرى.

الضابط الرابع: تحليل الحديث في ضوء الآيات الكريمة المتعلقة به.

الضابط الخامس: تحليل الحديث بالاستعانة بأقوال الصحابة والتابعين وآثارهم.

الضابط السادس: تحليل الحديث وفق علوم اللغة العربية.

الضابط السابع: تحليل الحديث وفق مقاصد الشريعة.

الضابط الثامن: تحليل الحديث وفق القواعد الأصوليّة في فهم النص.

الضابط التاسع: تحليل الحديث بمراعاة التكامل بين العلوم.

الضابط العاشر: اشتمال العملية التطبيقية التحليلية على تحليل السند والمتن معًا.

المطلب الأول: التحقق من قبول الحديث

تحليل الأحاديث أمرٌ دقيق، ولا يصلح فيه إلا الأحاديث المقبولة، بل تعدّ هذه الخطوة أُولى خطوات التحليل، فإن كان الحديث مقبولًا مضى الباحث في التحليل وإلا توقّف.

وقد كان صنيع العلماء القدامى ومن تبعهم من المعاصرين عند اختيار حديث منفرد للتحليل لا يختارون إلا الحديث المقبول، أما عند شرح الأربعينات والنُسخ التى تحتوي عدة أحاديث مختارة، وربما وجد فيها حديث ضعيف فإنهم يحليلونه مع بيان ضعفه لقيمة تلك الكتب والنسخ.

ويتناسب في هذا الموطن، الإشارة إلى حكم العمل بالحديث الضعيف:

اختلف العلماء في حكم العمل بالحديث الضعيف على ثلاثة أقوال:

القول الأول: العمل بالحديث الضعيف[١] في الجوانب كافة: الحلال والحرام، والفضائل والترغيب والترهيب، ولكن بشرطين:

١. أن يكون ضعفه غير شديد، لأنّ ما كان ضعفه شديدًا فهو متروك عند العلماء كافة.

٢. ألا يوجد في الباب غيره، وألا يكون ثمّة ما يعارضه[٢].

القول الثاني: عدم العمل بالحديث الضعيف مطلقًا[٣]، لأنّ الحديث الضعيف يفيد الظنّ المرجوح، وفي الأحاديث الصحيحة ما يغني المسلم عن الضعيف[٤].

القول الثالث[٥]: التفصيل والتوسّط، ويعني عدم الاحتجاج بالحديث الضعيف في الأحكام والحلال والحرام، والاحتجاج به في فضائل الأعمال والترغيب والترهيب، ولكن بشروط[١]:

---

(١) - نقل هذا القول عن الإمام أحمد أنه يعمل بالضعيف إذا لم يوجد غيره ولم يكن ثم ما يعارضه وفي رواية أن ضعيف الحديث أحب إليه من رأي الرجال، وذكر ابن حزم أن جميع الحنفية مجمعون على أن مذهب أبي حنيفة - رحمه الله - أن ضعيف الحديث أولى عنده من الرأي والقياس، ونقل عن أبي داود صاحب السنن أنه يخرج الإسناد الضعيف إذا لم يجد في الباب غيره وأنه أقوى عنده من رأي الرجال. ينظر: السخاوي، **القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع**، دار الريان للتراث، (ص: ٢٥٥-٢٥٦).

(٢) - الخضير، عبد الكريم بن عبد الله، **الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به**، دار المسلم- الرياض، ط١ ١٤١٧هـ (ص: ٢٥٠)- رسالة ماجستير تقدم بها الباحث إلى قسم السنة وعلومها بكلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- .

(٣) - وممن قال بهذا الرأي أبو العربي المالكي. السخاوي، القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع (ص: ٢٥٥).

(٤) – الخضير، الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به (ص: ٢٦١).

(٥) – نقل عن الجمهور. ينظر: النووي، **الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار**، دار الكتب العربي - بيروت - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، (ص:٦-٧). السخاوي، القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع (ص: ٢٥٥-٢٥٦).

١. أن يكون الضعف غير شديد.

٢. أن يكون مندرجًا تحت أصل معمول به.

٣. ألا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط.

الترجيح:

لا يصحّ الترجيح إلا بعد مناقشة الأقوال، وخشية الإطالة سأذكر- اختصارًا- ما يصلح أن يكون ضابطًا للتعامل مع الحديث الضعيف، كما توصل إليه الدكتور عبد الكريم الخضير بعد دراسته[٢]:

١. ضعف الحديث ينشأ من أحد شيئين: (سقط في الإسناده، أو طعن في الرواي).

٢. الحديث الضعيف منه ما هو قابل للانجبار وهو ما كان سبب ضعفه سقط في الإسناد أو عدم ضبط الراوي، ومنه ما لا يقبل الانجبار وهو ما كان سبب ضعفه كذب الراوي أو فسقه.

٣. الحديث الضعيف لا يحتج به على الإطلاق، فلا يثبت به حكم شرعي ولا فضيلة خلقيّة ولا يفسر به كتاب الله.

٤. التفريق بين الفضائل والأحكام تفريق بين المتماثلات، إذ الكلّ شرع، والشّرع متساوي الأقدام.

٥. ما اشترطه بعض العلماء للعمل بالحديث الضعيف في الفضائل، من الشروط صعبة التطبيق لا تكاد تتوافر في مثال واحد.

٦. يجب على كل مسلم أراد الكتابة في أيّ فنّ من الفنون، وأراد أن يكتب حديثًا، فلا يثبته إلا بعد التأكّد من ثبوته ، كما ينبغي أن يراعي الدقّة في تعبيره تحاشيًا للكذب على رسول الله ﷺ وهو لا يشعر.

وخلاصة القول: عدم الاحتجاج بالحديث الضعيف مطلقًا، لا في الفضائل ولا في الأحكام على الرأي الراجح عند الباحثة، والمقصود هنا من الحديث الضعيف الأحاديث التي لا تنجبر، لأن الأحاديث التي تنجبر بغيرها من المتابعات والشواهد خرجت من إطار الحديث الضعيف لتدخل في درجة الحديث المقبول.

---

(١) – السخاوي، القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع (ص: ٢٥٥).

(٢) – كل النقاط مأخوذة من د.الخضير: الخضير، الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به (ص: ٤١٣- ٤١٤)، ومن أراد الاستزادة في الموضوع فدراسة الدكتور الخضير قيّمة في هذا الباب.

المطلب الثاني: جمع الروايات والوقوف على الاختلاف فيها.

جمع روايات الحديث من ضرورات التحليل، فكيف يكتمل التحليل دون الوقوف على اختلافات الطرق وزياداتها، فكثير من الفوائد ينبني عليها أحكامٌ شرعية ولا يقف عليها الباحث إلا بعد جمع الطرق، لذا يجب على الباحث جمع كل طرق الحديث، ومع توافر الموسوعات الحديثيّة الورقيّة منها والإلكترونية، فلا عذر للباحث في تقصيره في البحث.

وينبغي عليه أيضًا بعد تخريج كل طرق الحديث، تحليل هذه الطرق ونقدها، والوقوف على اختلافاتها سواء اختلاف حالة الحديث بالرفع أو الوقف، وبالإرسال أو الوصل، أو اختلاف ألفاظ الحديث، ويدرس موضع التفرّد بالإسناد، والطرق المختلفة، ويبيّن مدى قوّة هذه الطُّرق وهل هي في إطار المقبول؟ أم أنها من الضعيف فلا يلتفت إليها؟ أم أنها من الضعيف الذي ينجبر فيدرسها وينقدها؟ ثم يرجّح الروايات الصحيحة، ويقارن بين ألفاظها.

ومن وجوه الاختلاف بين الأحاديث الزيادة في الحديث، كزيادة الثقة، وللعلماء في قبول زيادة الثقة آراء، خلاصة ذلك ما توصّل إليه الحافظ ابن حجر بقوله: "والذي يجري على قواعد المحدثين أنهم لا يحكمون عليه بحكم مستقل من القبول والرد، بل يرجحون بالقرائن"[(١)]، وقال الدكتور حمزة المليباري مفصلًا في القرائن: "قبول زيادة الثقة وردّها عند نقّاد الحديث متوقّف على القرائن، وهي كثيرة ومتنوّعة ، منها كون الراوي أحفظ الناس، ومنها كثرة عدد الرواة، ومنها سلوك الجادّة، ومنها رواية الحديث بالمعنى، ومنها اعتماد الراوي على حفظه، ومنها تداخل الأحاديث، وغير ذلك، بل لكلّ حديث قرينة خاصّة، فلا تكون الأحفظيّة سببًا يعتمد دائمًا للترجيح، وكذا كثرة العدد، وكذا بقيّة القرائن، وبذلك يصبح الترجيح من أصعب المسائل التي لا يمكن القيام بها إلا لمن لديه ما يسمّى فقه القرائن"[(٢)]، وترى الباحثة أن رأي الحافظ ابن حجر هو الصواب والوسط بين الأقوال، فلا تقبل زيادة الثقة على الإطلاق، ولا ترد على الإطلاق إنما الضابط في ذلك القرائن التي تحيط بالحديث، وهذه القرائن كثيرة ومتنوعة، يكتسبها الباحث عند دراسة علل الحديث وبالممارسة والتدريب، وبكثرة المطالعة بالتراجم المعللة، و من القرائن المهمة أيضاً معرفة طبقات أصحاب كل راوي.

---

(١) - ابن حجر،، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني(٨٥٢هـ)، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، دار الراية – الرياض، ط٣ ، تحقيق: ربيع المدخلي،(٢ / ٦٨٧).

(٢) – المليباري، حمزة عبد الله، **الحديث المعلول قواعد وضوابط** ، منشور إلكترونيًا في ملتقى أهل الحديث HTTP://WWW.AHLALHDEETH.COM/VB/SHOWTHREAD.PHP?S=&POSTID=88120 ، طبعة ثانية فيها زيادات عن الطبعة الأولى المطبوعة. (ص: ٥١-٥٢).

الرواية المعتمدة في التحليل:

بعدما يوازن الباحث بين ألفاظ الروايات ويحكم على كلّ طريق، ويحكم على زيادات الطرق وفق قرائن الترجيح مسترشدًا بكلام من سبقه من الحفاظ والنقاد كالإمام أحمد والبخاري وأبي حاتم، عليه بخطوات لاختيار الرواية المعتمدة في التحليل، وهي:

- أن يستبعد ألفاظ الطرق الضعيفة من الاختيار، وربّما ذكرها ضمن الشرح.

- أن يختار الرواية التامّة، والأكثر فائدة، إن كان الكلّ في إطار المقبول.

- إن كانت كل الروايات في القوّة نفسها، و بالألفاظ نفسها يختار ما كان في إسناده فوائد أكثر، ويجعلها أساس التحليل، فليس شرطًا أن يكون بين الطرق اختلاف، وهذا يؤكّد ضرورة دراسة سند الحديث دراسة إجماليّة، أو الاستئناس بقولٍ من أقوال أئمة هذا الفنّ قبل اختيار الحديث للتحليل.

المطلب الثالث: تحليل الحديث في ضوء الأحاديث الأخرى

دراسة النصوص الحديثيّة وفهمها مجتزأة عن باقي النصوص الشرعية، من الأخطاء التي يقع فيها بعض الباحثين، فمثلًا إذا حلّل الباحث حديثًا يتكلّم عن عدد أبواب الجنة، ولم يتطرّق لأسماء هذه الأبواب المذكورة في الأحاديث الأخرى وفي القرآن الكريم، لكان هذا التحليل ناقصًا، واستفادة القارئ منه قليلة، وإذا حلّل الباحث حديثًا في الجهاد مثلًا، وبيّن فضله وحثّ الناس عليه، لكن من غير أن يبين قواعد الجهاد الموجودة في بقيّة الأحاديث النبويّة، لوقع في خطأ جسيم، ولذهب كثير من المسلمين لديار الكفر لجهادهم ودعوتهم للإسلام بالسلاح، وهذا خلاف الصواب، بل لا بد من مراعاة القواعد الإسلامية العامة الموجودة في القرآن الكريم والسنة النبويّة الشريفة، لذا فإنّ التحليل دراسة تكامليّة، ومحاولة لشرح الحديث وفق وحدة متكاملة، تشمل جوانب موضوع الحديث النبويّ المختار كافّة.

وفي هذا الضابط تأكيد على جمع الأحاديث الأخرى الموافقة لمعنى الحديث، وهذا يتم في مسوّدة جانبيّة، ثمّ التحقق من درجة ثبوتها في مسوّدة أخرى، وبعد ذلك يتم تحليل الحديث على ضوء هذا المعنى المتكامل والاستشهاد بهذه الأحاديث النبويّة.

المطلب الرابع: تحليل الحديث في ضوء الآيات الكريمة المتعلقة به.

من المعلوم أنّ السنّة هي الأصل الثاني للتشريع، لذا كانت النصوص الشرعية متكاملة، يُصَدّق بعضها بعضًا، ويبيّن بعضها ما أُجمل في الآخر، ويفسّر بعضها ما أُشكل في غيره[(١)]، وحجيّة السنّة ثابتة سواء ما كان منها على سبيل البيان أو على سبيل الاستقلال، قال الإمام الشوكاني: "إنَّ ثبوت حُجية السنّة المطهَّرة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينيّة، ولا يخالف في ذلك إلا من لا حظّ له في دين الإسلام "[(٢)].

وليس القصد من هذا الضابط ما يزعمه القرآنيّون من عرض السنّة على القرآن فما وافق القرآن أخذنا به وما لم نجد له أصلًا رددناه، بل هذا قول باطل وضعيف أُلّفت كتب كثيرة في الرد عليه[(٣)].

وفي هذا الضابط تأكيد على جمع الآيات المتفقة مع موضوع الحديث النبويّ فهي تسهّل على الباحث التحليل وتيسّره، وكما جمع الباحث الأحاديث التي تتفق مع حديثه، فعليه جمع الآيات الكريمة أيضًا، ليكون لديه تكامل في هذا الموضوع الذي يحتويه الحديث، و بهذا الجمع يظهر له إن كان هناك عموم و خصوص، أو إطلاق وتقييد، أو بيان وإجمال بين النصوص الشرعيّة التي جمعها، وهذا الجمع يكون في مسوّدة جانبية، ثمّ التحليل وفق المعاني التي توصّل إليها، والاستشهاد بهذه النصوص الشرعية.

وهذا الضابط يركز على عدم تأويل النصوص وعدم تمييعها، وإنما يتم شرحها في ضوء ما يتعلق بها من النصوص الشرعية (القرآن الكريم والسنة النبويّة) ، فمثلًا إذا حلّل الباحث حديث «**إِنَّ اللهَ يَبْسُطُ يَدَهُ بِاللَّيْلِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ النَّهَارِ، وَيَبْسُطُ يَدَهُ بِالنَّهَارِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ اللَّيْلِ، حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ مَغْرِبِهَا**»[(٤)]، وهو حديث يثبت صفة اليد لله جلّ في علاه، فيحلّله مع إثبات صِفةَ اليد

---

(١) - ينظر: العمير، محمد بن عبد الرحمن، المحور الأول: ضوابط فهم السنة: التحقق من ثبوت النص، فهم النص في ضوء النصوص الأخرى، **بحوث ندوة فهم السنة النبوية**- الرياض – البحوث منشورة على الإنترنت (ص:١٩).

(٢) - الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (١٢٥٥هـ)، **إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول**، دار الفكر - بيروت - ١٤١٢ - ١٩٩٢ ، ط:١، تحقيق: محمد سعيد البدري أبو مصعب، (١ / ٦٩). أبو شَهبة، محمد بن محمد بن سويلم(ت١٤٠٣هـ)، **دفاع عن السنة وردّ شبه المستشرقين والكتّاب المعاصرين**، مكتبة السنة، ط١-١٩٨٩م.

(٣) - من الكتب المؤلفة في الرد على شبهات القرآنيين: شبهات القرآنيين حول السنة النبوية لمحمود محمد مزروعة، وكتاب شبهات القرآنيين لعثمان بن معلم محمود بن شيخ علي.

(٤) - أخرجه مسلم، المسند الصحيح، كتاب التوبة- باب قبول التوبة من الذنوب وإن تكرّرت الذنوب والتوبة، ح٢٧٥٩،(٤/ ٢١١٣).

لله ، وهذه اليد ليست كأيدي المخلوقين، بل يد تليق بجلال الله دون تمثيل ولا تكييف، ولا تحريف ولا تعطيل[١].

فالله سبحانه يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [سورة الشورى:١١]، وقال تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ ﴿٦٤﴾﴾ [سورة المائدة:٦٤]، ويراعي الباحث في مثل هذه المسائل الرجوع لكتب العقائد، مع معرفة قواعد التعامل مع الأسماء والصفات.

(١) – ينظر: ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم الحراني(٧٢٨هـ)، **الرسالة التدمرية**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - السعودية - ١٤٠٨، ط٤ (ص: ٧، ١٩).

المطلب الخامس: تحليل الحديث بالاستعانة بأقوال الصحابة والتابعين، وآثارهم.

قال الله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [سورة التوبة:١٠٠].

وقال جلّ في علاه: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [سورة التوبة:٢٠].

وقال النبي ﷺ: **«خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ يَجِيءُ أَقْوَامٌ تَسْبِقُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمْ يَمِينَهُ، وَيَمِينُهُ شَهَادَتَهُ»**[(١)].

وقال ﷺ: **«النُّجُومُ أَمَنَةٌ لِلسَّمَاءِ، فَإِذَا ذَهَبَتْ النُّجُومُ أَتَى السَّمَاءَ مَا تُوعَدُ، وَأَنَا أَمَنَةٌ لِأَصْحَابِي فَإِذَا ذَهَبْتُ أَتَى أَصْحَابِي مَا يُوعَدُونَ، وَأَصْحَابِي أَمَنَةٌ لِأُمَّتِي فَإِذَا ذَهَبَ أَصْحَابِي أَتَى أُمَّتِي مَا يُوعَدُونَ»**.[(٢)]

لا يخفى فضل الصحابة رضي الله عنهم على مؤمن عارف بالنصوص الشرعية، فهم الذين اختارهم الله لصحبة نبيه ﷺ، وتربّوا في مدرسة النبوّة، وعاينوا التنزيل، وفقهوا الدين كما تلقّوه من نبيهم ﷺ، لذا كان تقديم فهمهم على فهم غيرهم، كعلو فضلهم ومنزلتهم على غيرهم.

وما أجمل قول ابن القيم في بيان أفضلية رأيهم وعلمهم، حيث قال: "رأي أفقه الأمّة، وأبرّ الأمّة قلوبًا، وأعمقهم علمًا، وأقلّهم تكلفًا، وأصحّهم قصودًا، وأكملهم فطرةً، وأتمّهم إدراكًا، وأصفاهم أذهانًا، الذين شاهدوا التنزيل، وعرفوا التأويل، وفهموا مقاصد الرسول؛ فنسبة آرائهم وعلومهم

---

(١) – متفق عليه من حديث عبد الله بن مسعود: أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الشهادات- باب لا يشهد على شهادة جور إذا أشهد، ح ٢٥٠٩،(٢ / ٩٣٨)، وكتاب فضائل الصحابة- باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه و سلم،ح ٣٤٥١، (٣ /١٣٣٥)، وكتاب الرقاق- باب ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها، ح ٦٠٦٥،(٥ / ٢٣٦٢)، وكتاب الأيمان والنذور- باب إذا قال أشهد بالله – ح٦٢٨٢، (٢٤٥٢/٦)، وأخرجه مسلم، المسند الصحيح، كتاب فضائل الصحابة- باب فضل الصحابة ثم الذين يلونهم، ح٢٥٣٣،(٤ / ١٩٦٣).

(٢) - أخرجه مسلم، المسند الصحيح، كتاب فضائل الصحابة رضي الله عنهم- باب بيان أن بقاء النبي ﷺ أمان لأصحابه، وبقاء أصحابه أمان للأمّة، ح٢٥٣١، (٤ /١٩٦١).

وقصودهم إلى ما جاء به الرسول ﷺ كنسبتهم إلى صحبته؛ والفرق بينهم وبين من بعدهم في ذلك كالفرق بينهم وبينهم في الفضل؛ فنسبة رأي من بعدهم إلى رأيهم كنسبة قدرهم إلى قدرهم"[١].

وقال أيضا: "فلا ريب أنّهم كانوا أبرّ قلوبًا، وأعمق علمًا، وأقل تكلّفًا، وأقرب إلى أن يوفّقوا فيها لما لم نوفّق له نحن؛ لما خصّهم الله تعالى به من توقّد الأذهان، وفصاحة اللّسان، وسعة العلم، وسهولة الأخذ، وحسن الإدراك وسرعته، وقلّة المعارض أو عدمه، وحسن القصد، وتقوى الرب تعالى؛ فالعربيّة طبيعتهم وسليقتهم، والمعاني الصحيحة مركوزة في فطرهم وعقولهم، ولا حاجة بهم إلى النّظر في الإسناد وأحوال الرواة وعلل الحديث والجرح والتعديل، ولا إلى النّظر في قواعد الأصول وأوضاع الأصوليّين، بل قد غنوا عن ذلك كله، فليس في حقّهم إلا أمران: أحدهما:قال الله تعالى كذا، وقال رسوله كذا، والثاني: معناه كذا وكذا، وهم أسعد الناس بهاتين المقدّمتين، وأحظى الأمّة بهما، فقواهم متوفرة مجتمعة عليهما"[٢].

وقال ابن رجب مؤكدًا على أهمية فهم الصحابة ﷺ : "فالعلم النافع من هذه العلوم كلها ضبط نصوص الكتاب والسنّة وفهم معانيها والتقيّد في ذلك بالمأثور عن الصحابة والتابعين وتابعيهم في معاني القرآن والحديث، وفيما ورد عنهم من الكلام في مسائل الحلال والحرام، والزهد، والرقائق، والمعارف، وغير ذلك"[٣].

إنّ الوقوف على فهم السلف الصالح من الصحابة ﷺ، والتابعين، وأتباع التابعين - أصحاب القرون المفضّلة - هو المرحلة الثانية لطالب العلم بعد الوقوف على الأدلة الشرعية من الكتاب والسنّة، ليضبط فهمه لهذه النصوص ويسلم من الانحراف، فمتى ما وجد قولًا للصحابة في المسألة اعتمده في التحليل إن كان إسناده صحيحًا، ومتى ما وجد قولًا للتابعين وأتباعهم استأنس به لقربهم من التنزيل ولخيريّة هذه القرون[٤].

---

(١) - ابن القيم، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب(٧٥١هـ)، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، دار الجيل - بيروت - ١٩٧٣ ، تحقيق: طه عبد الرؤوف، (١/ ٧٩-٨٠).

(٢) - ابن القيم، إعلام الموقعين (٤ /١٤٨-١٤٩).

(٣) – ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن(٧٩٥هـ)، **بيان فضل علم السلف على علم الخلف**، دار البشائر الإسلامية-بيروت، ط٢-١٤٢٤هـ، (ص:٧٢).

(٤) - ينظر: الدميجي، عبد الله بن عمر، فهم السلف الصالح للنصوص الشرعية حقيقته و أهميته وحجيته، **مجلة البيان**، مركز البحوث والدراسات، (ص:٢٤- ٢٥)، بتصرف. ومن الكتب المعاصرة التي طرحت ضوابط الأخذ بقول الصحابي: كتاب قول الصحابي وحجية العمل به لأنس محمد رضا.

المطلب السادس: تحليل الحديث وفق علوم اللّغة العربية.

قال تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ٢ ﴾ [سورة يوسف:٢]، وقال: ﴿لِّسَانُ ٱلَّذِي يُلۡحِدُونَ إِلَيۡهِ أَعۡجَمِيّٞ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيّٞ مُّبِينٞ ١٠٣ ﴾ [سورة النحل:١٠٣] وقال سبحانه: ﴿ إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيّٗا لَّعَلَّكُمۡ تَعۡقِلُونَ ٣ ﴾ [سورة الزخرف:٣].

إن معرفة اللّغة العربيّة أمر في غاية الأهمية لتعلقه بصحة فهم القرآن الكريم والسنّة النبويّة الشريفة، فكيف نفهم ديننا دون التعمّق باللغة التي جاء بها الشرع القويم، خاصة أنّ الناس في ابتعاد عن الفصحى وعن معاني اللّغة ودقائقها، وهذا يؤكد أهميّة معرفتها لفهم كلام النبي ﷺ وتحليله، وقد اعتنى العلماء باللّغة العربيّة أيّما اعتناء، وجعلوا معرفتها من شروط الاجتهاد، وجعلوها في مقدّمة ضوابط فهم النّصوص الشرعية، ومن هذا المنطلق يكون تحليل الحديث وفق علوم اللّغة العربيّة ضابطًا من أهم ضوابط التحليل.

علوم اللّغة العربيّة كثيرة ومتفرّعة، لكن القدْر الذي يحتاج إليه الباحث في التحليل معرفته متيّسرة ومتوفرة بالكتب والمحاضرات والتدريب والممارسة، ويكون هذا القدْر "على الوجه الذي يتمكّن به من فهم الكلام وتركيبه ودلالاته على المعاني"[(١)]، وهذا يتطلّب من الباحث معرفة أصول العلوم اللُّغويَّة التي لها اتصال بكلام الرسول ﷺ وهي:

١- علم المعاني اللّغويّة، أو علم المعاجم، وفيه يعرف الباحث أصل استخدام الكلمة عند العرب واستعمالاتها اللّغويّة، ومن هذه المعاني يستنتج المعنى اللّغوي في السياق الذي قيلت فيه هذه الكلمة.

٢- علم النحو، بما يُحسِن به الإعراب على الأصول المسلّمات والراجحات[(٢)]، وفائدة تعلمه: أنه رمز إلى معنى معين دون غيره - كالفاعلية، والمفعولية، وغيرهما - ولولاه لاختلطت المعانى، والتبست، ولم يفترق بعضها عن بعض[(٣)].

---

(١) - الجديع: الجديع، عبد الله بن يوسف، **تيسير علم أصول الفقه**، الريان- بيروت، ط١، (ص:٣٨١).
(٢) - المرجع السابق (ص:٣٨١)
(٣) - حسن، عباس حسن (١٣٩٨هـ)، **النحو الوافي**، دار المعارف، ط١٥، (١/ ٧٤).

٣- علم البلاغة، بالمقدار الذي يتمكّن فيه من معرفة وجوه المعاني، وما درجت عليه الأساليب العربية من الاستعمالات، كدلالات الخبر والإنشاء، وتأثير التقديم والتأخير والحذف والتعريف والتنكير والإطلاق والتقييد والوصل والفصل والإيجاز والإطناب والحقيقة والمجاز والتشبيه والاستعارة، وغير ذلك، وهو علم عظيم لمعرفة أسرار الأحاديث النبويّة، والزَّلق فيه كثير، فلا بد من الانتباه والتحري في التحليل ، وأكثر ما يحتاج إليه الباحث في التحليل من علوم البلاغة هما: (المعاني والبيان) ، ولكن معرفته بعلم البديع والاستئناس به في التحليل أمر جيّد[١].

هذه أهم علوم العربيّة[٢] التي يجب على الباحث الإلمام بالقدر المناسب منها، ولا يغفل الباحث عن أهميّة مراعاة السياق اللّغوي في التّحليل وما يتعلّق به من معرفة السياق المقالي والمقامي، مع مراعاة القرائن المحتفة بسياق الكلام.

(١) - الجديع، تيسير علم أصول الفقه - بتصرف يسير- (ص: ٣٨٢).
(٢) - سيأتي التفصيل في اللغة عند بيان علم غريب الحديث، وإعراب الحديث، وبلاغة الحديث النبوي، في الفصل الثالث من هذه الدراسة.

المطلب السابع: تحليل الحديث وفق مقاصد الشريعة

من أحسن التعاريف للمقاصد الشرعية أنها : "المعاني الملحوظة في الأحكام الشرعيّة، والمترتبة عليها، سواء أكانت تلك المعاني حِكمًا جزئيّة أم مصالح كليّة أم سمات إجماليّة، وهي تتجمّع ضمن هدف واحد هو تقرير عبوديّة الله ومصلحة الإنسان في الدارين"[١].

اصطلح العلماء على تسمية الغايات والأسرار والحِكم الشرعية بمقاصد الشريعة، التي تعدّ أمرًا ثابتًا وأصلًا مقطوعًا به، وحجّة يقينيّة يجب اعتقادها والتسليم بها، ويلزم استحضارها والالتفات إليها في عملية التحليل وفي بيان الأحكام وتطويرها والترجيح بينها، وتشكّل المقاصد النظام الشامل الواجب على الباحث أن يستحضره ويطبقه في عملية الاستنباط، وأن لا يكتفي تجاهه بالاهتمام بالألفاظ والمباني وظواهر النصوص والأحكام، دون النظر في المعاني والأسرار، وعلى الباحث استحضار المقاصد الشرعية وتذكّر عللها ومناطها وحكمها، حتى تُفهم الأحكام وتُستنبط على وفق ما ارتبطت به من علل وأسرار وأغراض ومشروعيّة[٢].

قال العز بن عبد السلام: "من مارس الشريعة وفهم مقاصد الكتاب والسنة علم أن جميع ما أمر به لجلب مصلحة أو مصالح أو لدرء مفسدة أو مفاسد أو للأمرين، وأن جميع ما نهي عنه إنما نهي عنه لدفع مفسدة أو مفاسد أو جلب مصلحة أو مصالح أو للأمرين، والشريعة طافحة بذلك وقد خفا بعض المصالح وبعض المفاسد على كثير من الناس فليبحثوا عن ذلك بطرقه الموصلة إليه"[٣].

قال ابن القيم: "إنّ الشريعة مبناها وأساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد، وهي عدل كلّها، ورحمة كلّها، ومصالح كلّها، وحكمة كلّها، فكلّ مسألة خرجت عن العدل إلى الجور وعن الرحمة إلى ضدّها وعن المصلحة إلى المفسدة وعن الحكمة إلى العبث فليست من الشريعة، وإن أدخلت فيها بالتأويل"[٤].

---

(١) – الخادمي، نور الدين بن مختار، الاجتهاد المقاصدي- حجيته- ضوابطه- مجالاته، **كتاب الأمّة٦٥** - وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية- قطر- السنة الثامنة عشر (٥٢/١-٥٣).

(٢) - ينظر: المرجع السابق (٥٧/١، ١٣٤) – بتصرف يسير- .

(٣) - العز بن عبد السلام، عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي(٦٦٠هـ)، **الفوائد في اختصار المقاصد**، دار الفكر المعاصر ، دار الفكر - دمشق - ١٤١٦ ، ط١ ، تحقيق : إياد خالد الطباع، (ص:٥٣).

(٤) - ابن القيّم، إعلام الموقعين (٣ / ٣).

قال ابن تيمية: "الشريعة مبناها على تحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها، والورع ترجيح خير الخيرين بتفويت أدناهما ودفع شر الشرين وإن حصل أدناهما"[١].

وهذا ضابط مهم، يجب على الباحث التفقّه فيه، وكلّ من أعرض عن هذا الضابط بعيد عن حقيقة الفقه في الدين، فإنّ الخاصية المميزة للفقه في الدين هي معرفة حكمة الشريعة ومقاصدها ومحاسنها؛ لأنّ من يعلم مقاصد الشريعة يعلم تفسير ما أمر الله سبحانه به ورسوله ﷺ ، وما نهيا عنه[٢]، ولا يفوت الباحث التنبه على عدم الغلو في إعمال مقاصد الشريعة فإن هذا العلم دقيق يحتاج إلى فقه كبير بالكتاب الكريم والسنة المطهرة وإلى تقوى عظيم.

المطلب الثامن: تحليل الحديث وفق القواعد الأصوليّة في فهم النص

علم أصول الفقه بمنزلة المدخل لفهم النّصوص الشرعية، ففيه من القواعد ما يسهّل على الباحث فهم النص الشرعي ضمن الإطار الصحيح، وقد وضع علماء الأصول قواعد لفهم النص،هي: "قواعد لغويّة متعلقة بألفاظ الكتاب والسنّة ودلالاتها، مستفادة من أساليب لغة العرب تساعد المجتهد على التوصّل إلى الأحكام الشرعيّة"[٣].

ويمكن إجمال هذه القواعد، ببيان أقسام علاقة اللفظ بالنسبة للمعنى:

أولاً في وضع اللفظ للمعنى:

قال القاضي صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود المحبوبي: "إن وضع للكثير وضعًا متعددًا فمشترك، أو وضعًا واحدًا والكثير غير محصور فعام إن استغرق جميع ما يصلح له وإلا فجمع منكر ونحوه، وإن كان محصورًا كالعدد والتثنية أو وضع للواحد فخاص"[٤].

ويندرج تحت وضع اللفظ للمعنى: المشترك والعام والخاص.

---

(١) - ابن تيمية، أحمد عبد الحليم، **كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية**، مكتبة ابن تيمية، ط٢ ، تحقيق:عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، (١٩٣/٣٠).

(٢) – ينظر: الدريس، خالد بن منصور، المحور الثاني: الإشكالات المعاصرة في فهم السنّة: الفهم الجزئي للنصوص النبوية، الغلو في إعمال المقاصد الشرعية، **بحوث ندوة فهم السنة النبوية**- الرياض منشورة البحوث على الانترنت (ص:٤-٥)- بتصرف يسير-.

(٣) - الجديع، تيسير علم أصول الفقه (ص: ٢٢٩).

(٤) - التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر(ت٧٩٣هـ)، **شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه**، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١، تحقيق زكريا عميرات، (٤٧/١-٤٨).

ثانيًا استعمال اللفظ في المعنى:

قال المحبوبي: " فإن استعمل فيما وضع له فاللفظ حقيقة، وإن استعمل في غيره لعلاقة بينهما فمجاز،...، ثم كل واحد من الحقيقة، والمجاز إن كان في نفسه بحيث لا يستتر المراد فصريح، وإلا فكناية فالحقيقة التي لم تهجر صريح، والتي هجرت وغلب معناها المجازي كناية، والمجاز الغالب الاستعمال صريح، وغير الغالب كناية"[(١)].

ويندرج تحت استعمالات اللفظ: الحقيقة والمجاز، والصريح والكناية.

ثالثًا ظهور المعنى و خفائه بالنسبة للفظ:

قال المحبوبي: "إذا ظهر منه المراد يسمى ظاهرًا بالنسبة إليه، ثم إن زاد الوضوح بأن سيق الكلام له يسمى نصًا، ثم إن زاد حتى سد باب التأويل والتخصيص يسمى مفسرًا، ثم إن زاد حتى سد باب احتمال النسخ أيضًا يسمى محكمًا،...، والكل يوجب الحكم إلا أنه يظهر التفاوت عند التعارض، وإذا خفي فإن خفي لعارض يسمى خفيًا، وإن خفي لنفسه فإن أدرك عقلًا فمشكل أولًا بل نقلًا فمجمل أو لا أصلًا فمتشابه"[(٢)].

قال التفتازاني في شرحه كلام المحبوبي السابق: "قوله: (وإذا خفي) أي المراد من اللفظ فخفاؤه إما لنفس اللفظ أو لعارض، الثاني يسمى خفيًا، والأول إما أن يدرك المراد بالعقل أو لا: الأول يسمى مشكلًا، والثاني إما أن يدرك المراد بالنقل أو لا يدرك أصلًا: الأول يسمى مجملًا، والثاني متشابهًا فهذه الأقسام متباينة بلا خلاف"[(٣)].

ويندرج تحت ظهور المعنى بالنسبة للفظ: الظاهر، والنص، والمفسر، والمحكم.

ويندرج تحت خفاء المعنى بالنسبة للفظ: الخفي، المشكل، المجمل، المتشابه.

---

(١) – التفتازاني، شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه (١/ ١٣٢).
(٢) - المرجع السابق (١/ ٢٣٢-٢٣٤).
(٣) – المرجع نفسه (١/ ٢٣٦).

رابعًا كيفية دلالة اللفظ على المعنى:

قال المحبوبي: "فهي على الموضوع له أو جزئه أو لازمه المتأخر، عبارة إن سيق الكلام له، وإشارة إن لم يسق الكلام له، وعلى لازمه المحتاج إليه اقتضاء، وعلى الحكم في شيء يوجد فيه معنى يفهم لغة أن الحكم في المنطوق لأجله دلالة"[(١)].

ويندرج تحت كيفية دلالة اللفظ على المعنى: عبارة النص، وإشارة النص، واقتضاء النص، ودلالة النص.

قال المحبوبي: " اعلم أن بعض الناس يقولون بمفهوم المخالفة، وهو أن يثبت الحكم في المسكوت عنه على خلاف ما ثبت في المنطوق، وشرطه أن لا تظهر أولويته"[(٢)].

وهذه مباحث مهمّة في علم الأصول، تلزم الباحث لفهم النص فهمًا صحيحًا، ، وماذكر هنا هو اختصارًا لقواعد الأصوليين اللغوية دون تفصيلاتها، ومن أراد التفقه فيها عليه بالرجوع إلى كتب الأصول، والدراسة على أيدي علماء متمكنين، والأمر بإذن الله متيسّر وممكن لمن عزم على ذلك.

المطلب التاسع: تحليل الحديث بمراعاة التكامل بين العلوم

إنّ قراءة سريعة في الدراسات التحليلية التطبيقيّة عند المتأخّرين والمعاصرين تجعل الباحث يلحظ وجود التكامل بين العلوم في تحليل الحديث، فمثلًا حلل ابن رجب وابن حجر والعيني والقسطلاني الأحاديث باستخدام عدّة علوم كعلوم الحديث بمختلف أنواعها، وعلوم اللغة بمختلف أنواعها، وعلم الفقه وعلم العقائد، أي أنّ أساس التحليل هو التكامل بين العلوم، ومع تطوّر الدراسات التطبيقيّة وظهور الاصطلاح تطوّر التكامل ليشمل علومًا أكثر، والمعاصرون في ذلك لم يُحدِثوا أمرًا مستغربًا في التحليل، وإنّما ساروا على خطى السابقين لكنهّم وجدوا تطوّرًا بالعلوم وزيادة بالفنون ما جعلهم يدرجون العلوم المستجدَّة في التحليل مراعاةً للتكامل بين العلوم، والتكامل بين العلوم يُعدّ سمة بارزة عند المتأخرين الذين ظهرت الدراسات التحليلية في عصرهم بصورة موسّعة، وهو أمر ذو أهمية.

---

(١) - التفتازاني، شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه (١/ ٢٤٢-٢٤٣).
(٢) - المرجع السابق (١/ ٢٦٦).

ينقسم التكامل - كما دلت عليه الدراسات التطبيقيّة - من حيث أهميته إلى ثلاثة ضُروب:

الأول: تحليل الحديث وفق التكامل بين العلوم الرئيسة.

حَرَصَ المتأخّرون في دراساتهم التحليليّة على التكامل بين العلوم الرئيسة في التحليل، وتبعهم المعاصرون من بعدهم، فلا يجد القارئ دراسة تحليليّة إلا وقد تطرّق فيها الشُّرّاح إلى علوم اللّغة وإلى علوم الحديث - بمختلف فروعها - وإلى علم الفقه وعلم الأصول، مع استخراج الفوائد المستنبطة من الحديث، وهذه العلوم عدّها العلماء- في تحليلهم- أساس التحليل، ومنها تستخرج عناصر التحليل مع اعتبار الآلية التي استخدمها العلماء في جمع هذه العلوم، لذا يعدّ هذا الضرب من التكامل ركنًا أساسيًّا وهو لُب التحليل، وإذا فقد فسينتفي المنهج التحليليّ.

الثاني: مراعاة موضوع الحديث في التحليل، مع ربط العلوم المعاصرة مع الحديث إن أمكن.

جاء الإسلام شريعة ومنهاجًا لكلّ الحياة، صالحًا لكلّ زمان ومكان، شاملًا لكل ما يحتاج إليه المسلم، وهذا يؤكد لنا تنوّع الأحكام والمعارف في السنّة النبويّة التي تعدّ المصدر الثاني للتشريع، ولتحليل السنّة النبويّة المتنوّعة بالأحكام والمعارف، فعلى الباحث مراعاة المضمون والموضوع في تحليل الأحاديث النبويّة، ففي أحاديث العقائد يرجع إلى القواعد الصحيحة في الاعتقاد التي توافق الكتاب الكريم والسنة المطهرة، ويبحث في كتبهم بحيث يغطّي المسألة من كلّ جوانبها، وفي أحاديث الفقه والأحكام يستعين بكتب المذاهب الفقهية والفقه المقارن من كل الجوانب، وفي أحاديث الطبّ يرجع إلى كتب الطب النبوي، والمؤلّفات الطبيّة الحديثة وربما احتاج إلى كتب الإعجاز النبوي بحيث يستطيع تحليل الحديث تحليلًا شاملًا عميقًا يستفيد منه القارئ، وهكذا هو نهج الباحث في تحليل الأحاديث النبويّة، ينظر في موضوعها أو ما احتواه مضمونها، ويحرص على الرجوع إلى العلوم التي تساعده في التحليل، وعدم إهمال العلوم المعاصرة التي تعينه في الشرح كثيرًا، كعلم التربية، والآداب، والفلك، وغيرها[(١)]، وهذا الضرب يعد مهمًا في التحليل وفي ذكره أكثر فائدة.

الثالث: ربط الواقع، والقضايا المستجدّة بالحديث قدر الإمكان.

هناك كثير من الأمور المستجدة، التي لها صلة بعدد من الأحاديث النبويّة، فمثلًا في الأحكام الفقهية كثرت الاستنباطات والفتاوى للردّ على تلك القضايا المستجدّة في الساحة، فإن مرّ مع الباحث حديث فيه شيء من هذه الأحكام استعان بالمؤلّفات الفقهيّة المعاصرة لعرض المسألة، وقد

(١) - ستأتي الإشارة إلى العلوم المعاصرة في المبحث الرابع من هذا الفصل.

يمرّ به أمر آخر من أمور الحياة عمومًا، فعلى الباحث مراعاة الواقع الذي يعيش فيه، وتلك القضايا التي تحتاج إلى من يعرضها ويحلّها، لأنّه ابن عصره ودراساته ستفيد أبناء عصره، فإن استطاع من البداية اختيار موضوع يناسب قضايا العصر كان أفضل، وإلا حاول البحث عن الرابط قدر استطاعته واستنباطه دون تكلّف ولا تمييع للنصوص، فإن لم يجد فلا داعي لذكر القضايا المستجدة، وعليه التجديد في الشرح والأمثلة بما يتناسب مع فهم الواقع، وهذا الضرب في ذكره يكون التحليل أقرب للواقع.

المطلب العاشر: اشتمال العملية التطبيقية التحليلية على تحليل السند والمتن معًا

لا بدّ من اشتمال العملية التطبيقية التحليلية على تحليل السند والمتن معًا، فبعد تتبع الدراسات التطبيقيّة التحليليّة بمجموعها، تبيّن أنّ مفهوم [الحديث التحليليّ] يشمل دراسة السند والمتن مجتمعين، وأن لدراسة السند والمتن عناصر وهي:

أولًا: تحليل سند الحديث، ويشمل عناصر:

١- التخريج الجامع لكل الطرق.
٢- الترجمة لرجال الإسناد.
٣- استخراج لطائف الإسناد.
٤- الحكم على الحديث.

ثانيًا: تحليل متن الحديث، ويشمل عناصر:

١- تحليل لغة الحديث.
٢- بيان المعنى الإجمالي للحديث.
٣- شرح الحديث وفق ضوابط التحليل، وما يتطلبه الشرح من أمور.
٤- التكامل بين العلوم في تحليل المتن.
٥- استخراج الفوائد المُستنبطة من الحديث.

وهذه العناصر هي عناصر المنهج التحليلي بأعلى مستوياته، وهو المأمول عند المتخصصين فكم نادوا الباحثين على اتباعه في دراساتهم التحليليّة، لكن الإتيان بغالب هذه العناصر أو التقصير فيها لا يخرج الباحث عن دائرة التحليل، وإنما ينقله إلى مناهج التحليل الأخرى، وكما بينت سابقًا أن الضابط في اختيار مناهج التحليل وفي التفصيل في التحليل مقيد بمدى الحاجة وما يخدم الحديث النبويّ الشريف، وحتى لا يخرج الباحث عن المنهج التحليلي فلا بد أن يضع نصب عينيه **أن مصطلح [الحديث التحليلي] يشمل تحليل السند والمتن معًا،** فلو حلل الباحث المتن فقط لا تدخل دراسته ضمن مسمى الحديث التحليلي وإنما تكون ضمن شروحات الحديث، وكذلك لو حلل السند فقط فلا تدخل دراسته في مسمى الحديث التحليلي وإنما هي ضمن علم دراسة الأسانيد، فالذي يميز الحديث التحليليّ ويفرقه عن غيره اشتماله على دراسة السند والمتن معًا.

المبحث الرابع: الأمور المعينة في تحليل الحديث النبوي

إن تحليل الأحاديث النبويّة أمر دقيق، ويحتاج الباحث فيه إلى جهد كبير، لتظهر دراسته بصورة متكاملة تامة، ومع وجود وسائل تعين الباحث على التحليل يكون التحليل أيسر، ومن هذه الوسائل المعينة التي تلمستها الباحثة ضمن البحث:

١. معرفة السمات والصفات الواجب توافرها فيمن يقدم على التحليل.
٢. وضع عناوين رئيسة وفرعيّة في العمليّة التطبيقيّة للتحليل.
٣. معرفة مصادر تحليل الأحاديث النبويّة.
٤. معرفة تراجم الحديث ومقاصدها، عند المصنفين.
٥. استخدام التقنيات المعاصرة.
٦. الاستعانة بالعلوم المعاصرة.

ويأتي بيانها في المطالب الآتية:

المطلب الأول: معرفة السمات والصفات الواجب توافرها فيمن يُقدِم على التحليل

تأتي كلمة الصِّفات في اللّغة بمعنى المؤهِّلات، وهي مجموعة المعارف والقدرات والمهارات والصِّفات العامّة والتدريبات التي حصل عليها الفرد، وتأتي كلمة السِّمات في اللّغة بمعنى العلامة والخِصلة والسجية، وتكون بمعنى ما يمكن أن يُعتمد عليه للتفريق بين شيئين، أو للدلالة على شيء معيّن[(١)].

من المعنى اللّغوي يتضح مقصود هذا المطلب، الذي يتمثّل بإرشاد الباحث للصفات والسمات التي تؤهّله وتُعدّه للتحليل، وهي:

١. ضرورة توافر صفات طالب العلم العامة في الباحث، منها على سبيل المثال: (الإخلاص، الدقّة والتثبّت، الأمانة العلميّة، الصبر، الصدق، الأخلاق الحسنة، ..).

٢. الحاجة الملحّة لمعرفة مقدّمات العلوم التي يرتكز عليها التحليل، وهذه العلوم هي: (مصطلح الحديث وما يتعلّق به من علوم مثل الناسخ والمنسوخ ومختلِف الحديث، وتخريج الأسانيد ودراستها ، والجرح والتعديل، وعِلل الحديث، والحكم على الحديث، ومناهج المحدّثين،

(١) - ينظر: مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة (٣/ ٢٤٤٧- ٢٤٤٢) مادة وصف- وسم.

وشرح الحديث، وعلوم القرآن والتفسير، وأصول الفقه، والفقه المقارن، واللغة وما يتعلق بها من المعاني والبلاغة والإعراب)، فإذا كانت لديه هذه القاعدة القويّة استطاع المضيّ قدُمًا في التحليل وستتوسّع مداركه بإذن الله.

٣. الالتزام بصفات الباحث العلمي، وأن يكون الباحث مطّلعًا على مناهج البحث والتحقيق.

٤. الموضوعية في البحث والتحليل.

٥. الالتزام بالقواعد الشرعية في التعامل مع النصوص، وألا يحمّل النص ما لا يحتمل.

٦. التحليل وفق قواعد اللّغة العربيّة.

٧. ربط التحليل بالواقع، قدر الإمكان دون التكلف.

٨. كثرة المطالعة في كتب الشّروح الحديثية، وكذلك الدراسات التطبيقيّة في [الحديث التحليليّ]، حتى تتقوّى ملَكَته في التحليل.

٩. العلم والمعرفة بآلية تحليل الأحاديث النبويّة.

المطلب الثاني: وضع عناوين رئيسة وفرعيّة في العمليّة التطبيقيّة للتحليل

المقصود من ذلك ترتيب الباحث للأفكار الرئيسة التي توصّل إليها من خلال الحديث المراد دراسته، إلى عناوين فرعية يُدرجها ضمن عناصر التحليل، مثال ذلك:

يقسّم الدراسة إلى مبحثين: (تحليل السّند ، تحليل المتن)

أ- **تحليل السّند**: يُدرج الباحث عناصر تحليل السّند: [التخريج الموسّع، ترجمة رجال الإسناد، لطائف الإسناد، الحكم على الحديث] و يُعنونها بعناوين رئيسة، ثم يقسّمها إلى عناوين فرعيّة توضح مضمون كل جزئية، مثلًا:

١. التخريج الموسّع: يذكر فيه عناوين فرعيّة: (المدار الرئيس، اختلاف الروايات).

٢. ترجمة رجال الإسناد: عند كل راوٍ يذكر عناوين فرعيّة (الترجمة التمييزيّة، الترجمة التعريفيّة، الترجمة البيانيّة[١]).

٣. لطائف الإسناد: لا يحتاج الباحث فيها إلى عناوين لأنّها نقاط مُستنبَطة.

٤. الحكم على الحديث: يذكر فيه عناوين رئيسة ترتب أفكاره، مثل: (الحكم على إسناد الحديث وحده، الحكم على الحديث بمجموع طُرِقه).

ب- **تحليل المتن**:

يدرج الباحث عناصر تحليل المتن: [تحليل لغة الحديث، المعنى الإجمالي، شرح الحديث، التكامل بين العلوم في تحليل المتن، الفوائد المستنبطة]، و يُعنونها بعناوين رئيسة، ثم يقسّمها إلى عناوين فرعيّة توضح مضمون كلّ جزئيّة، مثلًا:

١. تحليل اللّغة: يذكر فيه عناوين فرعيّة تشمل: (غريب الحديث، إعراب الحديث، بلاغة الحديث).

٢. المعنى الإجمالي: لا يحتاج فيه الباحث إلى عناوين فرعيّة لأنّه أمر مختصر من الشرح العام.

٣. شرح الحديث: يقسّم الباحث هذا العنصر إلى عناوين فرعيّة حسب الأفكار التي توصّل إليها من شرح الحديث.

٤. التكامل بين العلوم: على الباحث وضع عناوين فرعيّة لأسماء العلوم التي وجدها، كأن يقول: (علوم الحديث المستنبطة من الحديث، علاقة الحديث بأصول الفقه، لمحات تربويّة، ومضات دعويّة، قضايا اجتماعيّة، وصايا طبيّة، ..) وتحت كل عنوان يشرح ويفصّل.

٥. الفوائد المُستنبطة: لا يحتاج الباحث فيها إلى عناوين لأنّها نقاط مستنبطة.

وهذه العناوين أمثلة ساقتها الباحثة من خلال الدراسات التحليلية التطبيقيّة التي وقفت عليها، وللباحث الإبداع في تحليل الأحاديث وفق إطار عناصر التحليل، وبما لا يخلّ فيها.

---

(١) - يأتي بيانها (ص:٧٠) من الدراسة.

المطلب الثالث: معرفة مصادر تحليل الأحاديث النبويّة

ينبغي على الباحث في تحليل الحديث النبويّ، أن يتعرّف على مصادر التحليل، ومن هذه المصادر:

(القرآن الكريم، كتب شروح الأحاديث، كتب التراجم والطبقات، كتب الجرح والتعديل، كتب العلل والسؤالات، كتب علوم الحديث، كتب غريب الحديث، كتب أسباب ورود الحديث، كتب الناسخ والمنسوخ، كتب مختلف الحديث، كتب الإعجاز العلمي، كتب إعراب الحديث، كتب البلاغة في الحديث، كتب المعاجم اللّغوية، كتب اللّغة، كتب الفقه وأحاديث الأحكام، كتب أصول الفقه والقواعد الفقهيّة، كتب التفاسير، كتب السيرة والشمائل والتاريخ، علم الاجتماع، علم التربية، علم الطب، والعلوم المساندة والمعاصرة والواقع).

وتبقى هناك مصادر تتفاوت من شخص لآخر، كالذوق الفني، والمَلَكة المعرفيّة لدى الباحث، فبهما تفتح مداركه للتحليل المتكامل، وهي موهبة يرزقها الله مَن يشاء من عباده، فليجتهد الباحث في طلبها بالدعاء الصادق، وبإخلاص النيّة.

ومن الملاحظ أنّ من يتصدّى للتحليل يحتاج إلى كلّ أنواع العلوم؛ لأنّ التحليل لا يختص بعلم معيّن، وإنّما هو دراسة متكاملة تجمع بين كلّ العلوم، مع اختلاف حاجته إليها من حديث لآخر.

المطلب الرابع: معرفة تراجم الحديث ومقاصدها، عند المصنفين

لا بدّ من مراعاة مقاصد تراجم المصنفين[١] في الحديث أثناء التحليل، فهي تنبّئ عن فهم عميق، وتعدّ ملخّصًا دقيقًا يدلّ الباحث على إشارات في الحديث، أو حِكَمٍ خفيّة أو استنباطات دقيقة، وربّما كانت تراجم ظاهرة لكنها ملخصة، لذا كان على الباحث الاهتمام بتلك التراجم كونها وسيلة ومفتاحًا أوليًّا في تحليل الأحاديث النبويّة.

إنّ ترتيب الأئمة كتبهم بهذه الطريقة، وتوزيعهم للأحاديث فيها بهذا الترتيب، يسميه المتخصصون المعاصرون: معرفة سبب إيراد الحديث، وهو يختلف اختلافًا تامًّا عن سبب ورود الحديث.

---

(١) - التراجم هي تبويبات الأئمة لمصنفاتهم الحديثية.

أنواع التراجم عند المصنفين[١]:

- **التَّرَاجِمُ الظَّاهِرَةُ:** وهي التي تطابق الأحاديث المُخَرَّجَة تحتها مطابقة واضحة جليلة، دون حاجة إلى إمعان الفكر والنظر.
- **التَّرَاجِمُ الاسْتِنْبَاطِيَّةُ:** وهي التي تُدرَك مطابقتها لمضمون الباب بوجه من البحث والتفكير القريب أو البعيد.
- **التَّرَاجِمُ المُرْسَلَةُ:** وهي التي يُكتفى فيها بلفظ (باب)، ولم تُعَنْوِنْ بشيء يدل على المضمون.
- **التَّرَاجِمُ المُفْرَدَةُ:** وهي تراجم لا يُخْرِجُ فيها المصنّف شَيْئًا من الحديث للدلالة عليها.

المثال التطبيقي[٢]:

بما أنّ الإمام البخاري رائد الاستنباطات الفقهية في تراجمه، فمن المناسب أن يكون المثال من صحيحه:

قال البخاري: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ:دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى ضُبَاعَةَ بِنْتِ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ لَهَا: «**لَعَلَّكِ أَرَدْتِ الحَجَّ؟**» قَالَتْ:وَاللَّهِ لاَ أَجِدُنِي إِلَّا وَجِعَةً، فَقَالَ لَهَا: «**حُجِّي وَاشْتَرِطِي، وَقُولِي:اللَّهُمَّ مَحِلِّي حَيْثُ حَبَسْتَنِي**» وَكَانَتْ تَحْتَ المِقْدَادِ بْنِ الأَسْوَدِ[٣].

ظاهر موضوع هذا الحديث أنّه في كتاب الحج، ومن فقه الإمام البخاري، ودقة استنباطه، وقوة ملاحظته، فقد خرّجه في كتاب النكاح، في باب الأكفاء في الدين، ليدل على أن الكفاءة لا تعتبر بالنسب، ويصح زواج غير الكفئ من غيره، فضباعة بنت الزبير رضي الله عنها قرشية هاشمية ابنة عم الرسول ﷺ، والمقداد زوجها ليس من قريش فضلاً عن أن يكون هاشميًا، وإنما هو في حلف

---

(١) - ينظر: عتر، نور الدين محمد، **الإمام البخاري وفقه التراجم في جامعه الصحيح**، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية - الكويت - عدد ٤ - سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥م، (ص: ٧٤)، بتصرف يسير.

(٢) - مختصر ومستفاد من: الخضير، عبد الكريم بن عبد الله، محاضرات صوتية: **شرح التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح**، موقع HTTP://WWW.KHUDHEIR.COM/LIST/56 الدرس الأول ، ومنه نسخة مفرغة في برنامج المكتبة الشاملة(١٤/١).

(٣) - متفق عليه من حديث عائشة رضي الله عنها: أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب النكاح- باب الأكفاء في الدين- ح٤٨٠١، (٥ / ١٩٥٧). ومسلم، المسند الصحيح، كتاب الحج- باب جواز اشتراط المحرم التحلل بعذر المرض ونحوه- ح١٢٠٧-ح١٢٠٨- (٢/٨٦٧-٨٦٩).

قريش، وقريش كانوا لا يزوجون بناتهم إلا الأكفاء من بني عمهم؛ لأنهم يرون أنفسهم أشرف الناس، فألغى النبي ﷺ هذه القضية، واعتبر الإسلام هو المعيار للكفاءة بين الزوجين[١].

المطلب الخامس: استخدام التقنيات المعاصرة

إنّنا في عصر التطوّر والنهضة والتكنولوجيا، في عصر قرَّب البعيد وسهَّل القريب، كثرت التقنيات المتطوّرة وتطوّرت الموسوعات وأصبحت متوافرة، ما يسهّل للباحث أمورًا جليلة ويقرب له أميالًا كثيرة، فيجدر بنا الاستفادة من هذا التطور، ومواكبة العصر بتوظيف هذه التقنيات بما يخدم الإسلام، ومن ذلك :

١- الشبكة العنكبوتية (الإنترنت):

لا يخفى على أحد أهمية الإنترنت، بل لا أحسب باحثًا في هذا العصر لم يستفد من هذه التكنولوجيا أيًّا كانت استفادته، فبضغطة زر يجمع الباحث كلّ الدراسات السابقة في الموضوع، وبكلمة بحث يلمّ أغلب الكتب المؤلفة في الموضوع مصورة بعدة طبعات، وقد تكون هذه الكتب مفقودة اليوم، وفي الإنترنت يلتقي بطلبة العلم والمشايخ وتكون المجالس العلمية والحوارات الهادفة، وفيه يستمع للمحاضرات والدروس التي تثري موضوعه وتثقّفه به، وفيه ينشر مؤلفاته وإسهاماته في خدمة السنّة، فعلى الباحث الاستفادة من هذه التقنية الهائلة بكل وسيلة، ولكن دون الركون إليها ونسيان الكتب، كما يفعل ذلك بعض صغار طلبة العلم.

٢- الموسوعات الإلكترونية:

إن للموسوعات الإلكترونية[٢] أهمية بالغة، وفائدة عظيمة، فهي توفر الوقت والجهد، وهي المفتاح في اختيار الموضوع وفي رسم شجرة الحديث ومعرفة الطرق والمتابعات والشواهد، ومن ثم تبقى المرحلة الأساسية التي يعتمد الباحث فيها على جهده، لدراسة الحديث بعد استفادته من الموسوعات الإلكترونية لرسم خريطة ذهنيّة ترتّب أفكاره المتناثرة، وتسهّل عليه الكثير.

---

(١) - ينظر: ابن حجر، **فتح الباري شرح صحيح البخاري**، دار المعرفة- بيروت ، تحقيق:محب الدين الخطيب(١٣٥/٩).

(٢) - يأتي ذكر الموسوعات (ص:٦٦) من هذه الدراسة.

المطلب السادس: الاستعانة بالعلوم المعاصرة

هذا المطلب أكثر ما يخصّ الإعجاز العلمي في الحديث النبويّ، فعندما يكون الباحث على علم بالأبحاث المعاصرة والحقائق العلميّة التي توصّل إليها العلم الحديث فإنه يستطيع إظهار الإعجاز العلمي في الحديث الذي يحلّله، وكثير من الأحاديث قد وضّح علماء الإعجاز العلمي وجه الإعجاز فيها فيبقى للباحث القراءة الواسعة والتنسيق والاستفادة منها.

ويدخل ضمن العلوم المعاصرة العلوم الإنسانية، كعلم النفس، والاجتماع، وعلوم التربية، وعلم الاقتصاد، والعلوم الكونيّة، وغيرها من العلوم المعروفة، فلا يغفل الباحث عن أهمية هذه العلوم، فقد يمرّ معه حديث يبيّن منهج التربية النبويّة، وهو باحث شرعي ربما ليست له خبرة بمناهج التربية، فلو قرأ كتابًا في التربية لتوسّعت مداركه في التحليل، وفتحت له الآفاق في هذا الحديث، وهكذا في باقي العلوم، وهي علوم مساندة وليس القصد منها أن يخضع الحديث النبويّ لهذه العلوم، بل إن الحديث النبويّ هو الأصل، ولكن بعض الباحثين لديهم قصور، والذي يتوجب عليهم زيادة معرفتهم بهذه العلوم التي تعينهم على فهم ما لم يستطيعوا فهمه.

و للتعامل مع هذه العلوم المعاصرة ضوابط تهذّب الغلوّ الحاصل من بعضهم بتقديس هذه العلوم وجعل النصوص تبعًا لها، وهذه الضوابط هي ضوابط التحليل كما سبق بيانها.

الفصل الثاني

((تحليل إسناد الحديث))

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: تخريج الحديث

المبحث الثاني: دراسة إسناد الحديث

المبحث الثالث: الحكم على الحديث

المبحث الرابع: المثال التطبيقي

تمهيد:

يعدّ هذا التمهيد الخريطة الذهنيّة للباحث في تحليل سند الحديث النبويّ، ففي هذه السطور يَعرِف الباحث آلية تحليل السند بخطوات مختصرة تسهل عليه تحليل السند بإذن الله تعالى.

إن تحليل السّند هو الفارق الجوهري بين الحديث الموضوعي و[الحديث التحليليّ]، وفيه يكتسب الباحث مهارات كثيرة، ويتجول في سِيَر الرواة ويتعرّف على عبارات العلماء.

عناصر تحليل السّند أربعة مع ضرورة مراعاة الترتيب بينها:

١. التخريج الموسع: الشامل لكل طرق الحديث.
٢. الترجمة لرجال الإسناد.
٣. استخراج لطائف الإسناد.
٤. الحكم على الحديث.

وفي هذا الفصل بإذن الله سيتم توضيح هذه العناصر وشرحها.

المبحث الأول: تخريج الحديث

إنّ تحليل الأحاديث النبويّة فنٌ يشمل كلّ علوم الحديث، بل هو بمنزلة التدريب العملي لطالب الحديث للجمع بين العلوم والاستفادة منها، ومن أهم علوم الحديث وأولاها - في البداية - بالتعلم (علم تخريج الأحاديث النبويّة[١])؛ فهو مفتاح طالب العلم للتمييز بين صحيح الحديث من ضعيفه، لذا ستكون انطلاقة التحليل منه، ولن أطيل به، فله كتبه المختصّة بالحديث عنه وعن نشأته، إلا أنّ هذه السطور ستكون اختصارًا وتذكيرًا لطالب العلم بالتخريج وما يلزمه منه في تحليل الأحاديث النبويّة، والله أسأل التوفيق والسداد.

المطلب الأول: معرفة طرق تخريج الحديث

إنّ طرق التخريج طرقٌ اجتهادية كلٌّ يُدلي بدلوه، ألا ترى أنّ تقسيمات طرق التخريج تختلف من كتاب لآخر ومن شيخ لآخر؟ لكنها في النهاية تصبّ في قالب واحد ومضمون مشترك، وفي عصرنا عصر النهوض والتكنولوجيا حريّ بنا أن نضيف البرامج المُتقنة إلى طرق التخريج، لكن دون الركون إليها، والحرص على اعتماد النُّسَخ الورقيّة، مع اعتبار هذه البرامج بمنزلة الموسوعات والمفاتيح التي تسهل الوصول للحديث.

طرق التخريج مقسّمة إلى قسمين رئيسين:

إن طرق التخريج تنقسم إلى قسمين رئيسين، هما: (التخريج عن طريق الكتب الحديثيّة، والتخريج عن طريق المواقع والموسوعات الإلكترونية)، ويأتي بيان ذلك بالآتي:

أولاً: التخريج عن طريق الكتب الحديثيّة[٢]، وهو على خمسة طرق:

- <u>الطريقة الأولى: التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث من الصحابة:</u>

وهذه الطريقة تستخدم عندما يكون اسم الصحابي الراوي الأعلى مذكورًا في الحديث، فيسهل على الباحث التفتيش عن الحديث من خلال مسانيد الصحابة ﷺ، ويخدم هذه الطريقة ثلاثة أنواع من المصنّفات، وهي: المسانيد، والمعاجم، وكتب الأطراف.

---

(١) - التخريج هو الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده، ثم بيان مرتبته عند الحاجة. الطحان، محمود، **أصول التخريج ودراسة الأسانيد**، مكتبة المعارف- الرياض،ط٣- ١٤١٧،(ص:١٠).

(٢) - الطرق ملخصة من كتاب: الطحان، أصول التخريج (ص:٣٥-١٣٣).

- الطريقة الثانية: التخريج عن طريق معرفة أول لفظة من متن الحديث.

عندما يكون الباحث على علم بأول لفظة من متن الحديث، فإن هذه الطريقة تيسر له الوصول للحديث بسرعة ويسر،ويخدم هذه الطريقة ثلاثة أنواع من المصنفات، وهي: الكتب المصنفة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة، والكتب التي رتبت الأحاديث فيها على ترتيب حروف المعجم، والمفاتيح والفهارس التي صنّفها العلماء لكتب مخصوصة.

- الطريقة الثالثة: التخريج عن طريق معرفة كلمة يقلّ دورانها على الألسنة، من أي جزء من متن الحديث.

حتى يستطيع الباحث الاستفادة من هذه الطريقة، فعليه بالنظر لألفاظ الحديث وتحديد الكلمات الغريبة في الحديث، أو التي يقل دورانها على الألسنة، والكتاب الذي يخدم هذه الطريقة هو: (كتاب المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي) ترتيب أرندجان ونسنك، وساعد في إخراجه أ.محمد فؤاد عبد الباقي.

- الطريقة الرابعة: التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث

إذا كان الباحث يمتلك القدرة على اكتشاف موضوع الحديث فإن هذه الطريقة تعينه كثيرًا، ويستعان في تخريج الحديث بهذه الطريقة بالمصنّفات الحديثيّة المرتّبة على الأبواب والموضوعات وهي على ثلاثة أنواع رئيسة: المصنّفات التي جمعت أبوابها وموضوعاتها جميع أبواب الدين، والمصنفات التي شملت أبوابها وموضوعاتها أكثر أبواب الدين، والمصنّفات المختصّة بباب من أبواب الدين، مثل: الأجزاء وكتب الترغيب والترهيب وكتب الزهد والفضائل والآداب والأخلاق.

- الطريقة الخامسة: التخريج عن طريق النظر في حال الحديث متنًا وسندًا.

معلوم أنّ للحديث أحوالًا يعرفها الباحث المتمرّس في تخصّصه، فمثلًا كلام الوضّاعين يختلف عن كلام النبوّة، والأحاديث القدسيّة تختلف عن الأحاديث النبويّة، والأمر كذلك في السّند، فهناك كتب ألّفت لأحوال معيّنة من السّند، كرواية الآباء عن الأبناء أو الإسناد المسلسل، أو مثلا الأحاديث المعلّلة أو المشكلة، وهذه الأحوال كلّها يميزها المتمرّس، فعندما يمرّ عليه حديث من أيّ نوع من هذه الأنواع يعرف أين يجده.

ثانيًا: التخريج عن طريق المواقع والبرامج الإلكترونية

التخريج عن طريق المواقع والبرامج الإلكترونية هو في الحقيقة مفتاح سريع يدل الباحث على الحديث، و ينبغي على الباحث التثبت والحرص في التوثيق من الكتب، والعزو إلى المصادر الأصلية التي يروي المصنف فيها الحديث بسنده إلى الرسول ﷺ، وهذه الطريقة تضم:

- **المواقع الإلكترونيّة:**

يستفيد الباحث كثيرًا من المواقع الإلكترونية الدقيقة، ومن هذه المواقع المميزة:

١. موسوعة الحديث الشريف على موقع إسلام ويب[(١)]: هذه الموسوعة تعدّ من أوسع المواقع الإلكترونية، حيث إنها تشمل خاصية القراءة على الشبكة والبحث السريع، وعند تخريج الحديث تعرض للباحث طرق الحديث وشواهده وشجرة الإسناد والترجمة لرواته، وفيها خاصيّة تعدّد اللغات، ويمكن تحميلها كبرنامج على الحاسوب يسمّى جوامع الكلم، الجهد فيها واضح والعمل مميز جزاهم المولى كل خير، إلا أنّ فيها بعض الأخطاء القليلة فيجب على الباحث التنبّه لذلك.

٢. الموسوعة الحديثية على موقع الدُّرر السنية[(٢)]: موسوعة تضمّ مئات الألوف من الأحاديث، مع أحكام المحدثين (المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين) عليها، مستخرجة من كتبهم، وهي من أقدم المواقع الإلكترونية في خدمة السنّة النبوية، ومن خلالها يستطيع الباحث معرفة درجة الحديث من خلال قراءة كلام الأئمة ومقارنته، لكن هذه الموسوعة لا تحصر طرق الحديث في مكان واحد مرتّب، ولا تضع شجرة الإسناد، وإنّما تجمع أقوال الأئمة من كتبهم، وهذا بحدّ ذاته إنجاز مميز وكبير، وجهد القائمين عليها واضح، يشكرون عليه.

٣. الجامع للحديث النبوي[(٣)]: موقع وقفي موسوعي، يخرّج الأحاديث ويشرحها، تطوّر بشكل ملحوظ وبوقت يسير، فيه خدمات كثيرة، ويتوفر منه برنامج للتحميل من غير اتصال بالنت.

٤. الجامع نت[(٤)]: هو نسخة من برنامج الجامع التابع لشركة التراث، ولتصفح الموقع لا بدّ من الاشتراك به.

---

(١) - رابط الموسوعة HTTP://LIBRARY.ISLAMWEB.NET/HADITH/
(٢) - رابط محرك البحث HTTP://WWW.DORAR.NET/ENC/HADITH
(٣) - رابط الموقع HTTP://WWW.SONNAONLINE.COM/DEFAULT.ASPX
(٤) - رابط الموقع HTTP://WWW.ALJAMEA.NET/

- **البرامج الإلكترونية:**

إن البرامج الإلكترونية المتقنة تعد ثروة علمية ثمينة، فهي تجمع كمًا هائلًا من الكتب، مع توفير خدمات مميزة، ومن هذه البرامج المتميزة:

١. برنامج الموسوعة الشاملة[١] وهي من أضخم البرامج المجانيّة، فيها خدمات جبارة وجهود واضحة ومتطورة، رغم أنها مجانية لكن الاهتمام بها وبتطورها أكثر من البرامج المشتراة، أسأل الله أن يجزي القائمين عليها خير الجزاء في الدارين.
٢. برنامج جوامع الكلم[٢]، برنامج مجّاني من إصدار موقع إسلام ويب، وهو برنامج ممتاز وخدماته جبارة إلا أنه ثقيل على الكمبيوتر فأتمنى لو يتطور أكثر، وقد صدر حديثًا في الموقع برنامج موسوعة الحديث[٣] وهو برنامج خفيف ومميز في بابه.
٣. برنامج "إتقان الحرفة بإكمال التحفة" من إصدار شركة الدار العربية لتقنية المعلومات، وهذا البرنامج يتميّز بالدقة، وقد زكّاه الدكتور علي الصياح، وهناك برنامج للشركة نفسها "جامع السنّة" بمواصفات مميزة، لكنهم لم ينتهوا منه إلى الآن.
٤. برنامج الموسوعة الحديثية، إنتاج شركة حرف، برنامج ممتاز يستحق الاقتناء.
٥. برنامج الجامع الكبير لكتب التراث، إصدار مركز التراث للحاسب الآلي، أكثر ما يميزه كثرة الكتب فيه بشتى العلوم، ودقتها بالعزو إلى المصادر.

هذه جملة من المواقع والبرامج الإلكترونية المشهورة التي أعرفها، وإلا فالمتوقّع أن هناك كثيرًا مثل هذه البرامج والمواقع، وأتوقع بإذن الله التميز والمزيد في المستقبل القريب في هذا المجال.

---

(١) - رابط تحميل المكتبة HTTP://SHAMELA.WS/INDEX.PHP/PAGE/DOWNLOAD-SHAMELA
(٢) - رابط تحميل البرنامج HTTP://GK.ISLAMWEB.NET:8080/
(٣) - رابط تحميل البرنامج: HTTP://WWW.ISLAMWEB.NET/MW2.PHP

المطلب الثاني: حصر طرق الحديث

إنّ الوقوف على موضع التفرّد والمخالفة يتطلّب من الباحث جمع طرق الحديث جميعها ودراستها، ومن الأمور التي تسهّل على الباحث جمع طرق الحديث: رسم شجرة الإسناد، وتحديد المدار الرئيس، وفيما يلي بيان ذلك:

أهميّة جمع طرق[١] الحديث:

قال علي بن المديني: "الباب إذا لم تجمع طرقه لم يتبيّن خطؤه"[٢]، ومن المعلوم أن الحكم على أي حديث يتطلب جمع كلّ طُرقه كي يكون الحكم عامًّا ولا يختص بإسناد معيّن؛ لذا فإنّ هذه الخطوة ضرورية جدًّا، فعلى الباحث حصر طُرق الحديث ورسم شجرة الإسناد حتى يسهل عليه تحديد المدار الرئيس والمدارات الفرعيّة إن وجدت، وهذا كلّه لا يكون إلا بالتخريج الموسّع واستيعاب كلّ طرق الحديث وألفاظه التي جاءت عن الصحابي راوي الحديث، ففي تخريج الحديث لا يلزم الباحث إلا طُرق الحديث عن الصحابي نفسه (المتابعات)، دون شواهد الحديث التي قد يحتاج إليها في الحكم على الحديث.

فوائد جمع طرق الحديث:

جمع الطُّرق له فوائد كثيرة، فهو يبيّن للباحث إن كان هناك عموم وخصوص أو إطلاق وتقييد أو إجمال وبيان، ويبيّن كذلك سبب ورود الحديث إن وجد، ويظهر إن كان هناك مختلف للحديث للتعامل معه وفق قواعده، أو أن بين روايات الحديث ناسخًا ومنسوخًا، وغيرها من الفوائد الإسناديّة كبيان المهمل والمبهم من الرواة، وفوائد أخرى تفيد في تقوية وترقية الحديث إن احتاج إلى ذلك[٣].

---

(١) - المراد بالطرق: الأسانيد، والإسنادُ: حكايةُ طريقِ المتن. ابن حجر،**نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، مطبعة سفير - الرياض، ط١ ، ت : عبد الله بن ضيف الله الرحيلي (٣٧/١).

(٢) - الخطيب، أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي أبو بكر(٤٦٣هـ)، **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، مكتبة المعارف - الرياض، تحقيق: محمود الطحان، (٢١٢/٢).

(٣) - ممن أجاد في ذكر فوائد التخريج وتفصيلها الشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد، في كتابه التأصيل في أصول التخريج وقواعد الجرح والتعديل (ص:٦٨).

شجرة الإسناد:

من خلال الواقع العملي للمتخصّصين في تطبيقهم لشجرة إسناد الحديث تخلص الباحثة إلى تعريف شجرة الإسناد بأنها: **رسم شجري متفرع، يحتوي كلّ طرق الحديث مع حكم مختصر على الراوة، إن لزم ذلك.**

وتعدّ شجرة الإسناد خريطة الباحث في طرق الحديث، وهي مهمّة جدًّا لأنها تعطيه صورة كاملة لحال الحديث.

هيئتها: يبدأ التشجير بالنبي ﷺ، ثم الصحابي راوي الحديث، ثم تتفرّع تحت الصحابي الطرق التي روت الحديث عنه، ويتم من خلال شجرة الإسناد تمييز مدار الحديث وحصر طرق الحديث.

مدار الحديث الرئيس:

يمكن تعريف المدار الرئيس كما تدل عليه التطبيقات: أنه الراوي الذي يدور عليه الحديث (أي هو موضع التفرد في الحديث ومن ثم يتفرع الحديث من بعده).

والمدار الفرعي: هو الراوي الذي يتفرّع منه أكثر من طريق وهو متفرع من مدار آخر.

ومن المهم جدًا تحديد مدار الحديث الرئيس، حتى يُعرف موضع التفرّد، ويسهل على الباحث تحديد اللفظ الأقوى إذا كان هناك اختلاف في ألفاظ الحديث عن المدار نفسه، وكذلك فإنّ معرفة مدارات الحديث الرئيسة والفرعية تفيد في المتابعات وفي تقوية الحديث والحكم عليه.

قال الدكتور عبد القادر المحمدي: "فائدة معرفة موضع التفرّد هي معرفة المتابعات التامّة والقاصرة لتسهيل دراسة الإسناد، إذ لو ثبت ضعف المدار فإنّ الإسناد يبقى ضعيفًا ولو كان الرواة دون المدار كلهم ثقاتٍ، فحينئذٍ نستطيع أن نحكم ابتداءً بضعف السّند، أمّا إن كان موضع التفّرد ومن فوقه من رواة مرتبة الاحتجاج، فحينئذٍ ندرس رواة الطرق طريقًا طريقًا، فإن صحّ الإسناد من طريق واحد فالإسناد صحيح، وبقيّة الطرق متابعات له إن كان رواتها من رواة الاعتبار، وقد تصحّ جميعها، وقد يصحّ بعضها، وقد تكون بمجموعها حسنة، فيكون الإسناد حسنًا، وقد لا تصحّ كلّها، وحينئذٍ يعدّ الإسناد ضعيفًا، وهكذا .."[(١)].

---

(١) - المحمدي، عبد القادر مصطفى ، **الميسر في علم تخريج الحديث النبوي** ، مجلة الأنبار للعلوم الإسلامية ، المجلد الثاني، العدد الثامن، كانون الأول٢٠١٠ (ص: ٢٥٧).

المبحث الثاني: دراسة إسناد الحديث

المطلب الأول: ترجمة رجال السّند

ترجمة رجال السّند تمثّل الهيكل الذي يستطيع من خلاله الباحث أن يصدر حكمًا على إسناد الحديث، فالاهتمام بالترجمة وبالآلية المتّبعة في ترجمة الراوي أمر ضروري، وفي [الحديث التحليليّ] لا يقتصر الباحث على دراسة الإسناد لمعرفة حكم الحديث فقط، وإنما ننتقل إلى مرحلة أخرى تتمثل في تحليل الإسناد بدراسته والتعمّق في فوائده ولطائفه.

دلّت الدراسات التطبيقيّة بمجموعها على أنّ تحليل إسناد الحديث يتطلّب من الباحث في (ترجمة الراوي) أن يترجم له وفق أربعة محاور:

١- **الترجمة التمييزية**:

تضم الترجمة التمييزية البطاقة الشخصية للراوي وما يمكن به تمييزه عن غيره، فهي تشمل ذكر: الاسم، والنسب، واللّقب، والكنية، وتاريخ الوفاة، مع بيان روايته في الكتب الستة، ويدخل فيها تمييز المهمل والمبهم من الرواة، ويكون تمييز المهمل[(١)] بجمع الطرق وبالرجوع للشيوخ وتاريخ الوفاة وإلى الكتب التي اعتنت بالمهمل، أمّا المبهم[(٢)] فيكون بجمع الطرق.

مثال الترجمة التمييزية: محمد بن جعفر الهذلي مولاهم أبو عبد الله البصري المعروف بغندر، (ت١٩٣هـ)، وقيل (ت١٩٤هـ)، روى له أصحاب الكتب الستة[(٣)].

---

(١) - المهمل: أن يروي الراوي عن شخصين متفقين في الاسم فقط، أو مع اسم الأب أو نحو ذلك، ولم يتميزا بما يخص كل واحد منهما، كقوله عن سفيان، غير منسوب وفي نفس الطبقة سفيان الثوري وسفيان بن عيينة وقد اشتركا في بعض الشيوخ والتلاميذ، فالمهمل الراوي الذي سمي ولم ينسب. ينظر: ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري(٦٤٣هـ)، **علوم الحديث- مقدّمة ابن الصلاح** ، دار الفكر المعاصر - بيروت - ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م ، تحقيق : نور الدين عتر(ص:٣٤٤)، ابن حجر نزهة النظر (ص:١٥٣)، الطحان، **تيسير مصطلح الحديث**، مركز الهدى للدراسات – الاسكندرية، ط٧-١٤٠٥هـ (ص:١٦١)

(٢) - المبهم: من أبهم ذكره في المتن أو الإسناد من الرجال والنساء، نحو قول رجل، أو شيخ، أي هو الذي ذكر ولم يسمّ سواء كان في الإسناد او المتن. ينظر: ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح (ص:٥٦). أبو شَهبة، **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث** (ص:٦٤٤).

(٣) - المزي، يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج(٧٤٢هـ)، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال** ، الرسالة – بيروت، ط١ ، تحقيق: د. بشار عواد معروف، (٢٥/ ٥).

٢- **الترجمة التعريفيّة:**

في الترجمة التعريفيّة يعرّف الباحث بالراوي أكثر ويذكر مناقبه ومميزاته، فيتلمس ما يتميز به هذا الراوي من صفات، كالشهرة مثلاً، أو وجود أمرٍ مميزٍ، أو غريبٍ به، وهذه الأمور تعينه على استخراج لطائف الإسناد، وبيان هذه الأمور كالآتي:

١. **الشهرة:** كمن اشتهر بلقبه كالأعمش لقب سليمان بن مهران، وغندر لقب محمد بن جعفر، ومعرفة من اشتهر بلقبه من الأمور المهمة لئلا يظن الواحد اثنين إذا ذكر في موضع بالاسم وفي آخر باللقب[(١)]، وكمن اشتهر بالنسبة إلى أمّه مثل ابن علية هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم، وعلية اسم أمه اشتهر بالنسبة إليها؛ "فإذا علم ذلك لا بدّ من أمرين إن ذكر مع اسمه اسم أبيه أو اسم أبيه وجده ثم ذكر منسوبًا إلى أمه: أحدهما أن يعرب "ابن" في النسبة إلى أمه إعراب "ابن" في نسبته إلى أبيه، والثاني أن تثبت الألف في "ابن" في نسبته إلى أمّه كـ إسماعيل بن إبراهيم ابن علية"[(٢)].

١. **أمر مميز:** كأن يكون فقيهًا أو عالمًا، أو أوثق من روى عن فلان.

٢. **أمر غريب:** مثل حال أبي عاصم النبيل قد ولدته أمه وعمرها اثنتا عشرة سنة[(٣)].

ومن أفضل من جمع لنا قواعد هذه الترجمة الحافظ ابن حجر في قوله: "ومن المهم معرفة كنى المسمين، وأسماء المكنين، ومن اسمه كنيته، ومن اختلف في كنيته، ومن كثرت كناه أو نعوته، ومن وافقت كنيته اسم أبيه [كأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق]، أو بالعكس [كإسحاق بن ابي إسحاق]، أو كنيته كنية زوجته [كأبي أيوب وأم أيوب]، ومن نسب إلى غير أبيه، أو إلى أمه، أو إلى غير ما يسبق إلى الفهم [كالحدّاد نسب إلى الحدادة لأنه كان يجالس الحدادين]، ومن اتفق اسمه واسم أبيه وجده، أو [اسمه و] اسم شيخه وشيخ شيخه فصاعدًا، ومن اتفق اسم شيخه والراوي عنه [كالبخاري روى عن مسلم بن إبراهيم وروى عنه مسلم بن الحجاج]، ومعرفة الأسماء المجرّدة والمفردة [التي لم يسم بها إلا واحد]، والكنى [المجردة]، والألقاب، والأنساب، وتقع إلى القبائل والأوطان، بلادًا، أو ضياعًا أو سككًا، أو مجاورة. وإلى الصنائع والحرف، ويقع فيها الاتفاق

---

(١) - العباد، كتب ورسائل عبد المحسن العباد (١٤١،١٧٦/٢)، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (١٢/ ٧٦)، (٥/٢٥).

(٢) - العباد، كتب ورسائل عبد المحسن العباد (١٨٦/٢)، المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣/ ٣١).

(٣) - العباد، كتب ورسائل عبد المحسن العباد (٢/ ٩١)، المزي تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٨٨/١٣).

والاشتباه كالأسماء، وقد تقع ألقابًا [كخالد بن محمد القطواني كان كوفيًّا ويلقّب القطواني وكان يغضب منها][(١)].

٣- **الترجمة البيانية**:

في هذه الترجمة يبين الباحث حال الراوي للاحتجاج به، ويكون ذلك وفق ثلاثة أمور، وهي:

- بيان درجة الراواي من الاحتجاج: حيث إنه يدرس حال الراوي ويستخلص الحكم عليه، ثم يكتفي بوضع الخلاصة لحكم الراوي إن كان ثقةً أو ضعيفًا أو صدوقًا، والاكتفاء بذكر قول أو قولين من أقوال العلماء، أما في الرواة المختلف فيهم يتوسّع بتفصيل حاله ودراسة كلّ الأقوال فيه في مسوّدة ثم استخلاص وجه الخلاف على الراوي والترجيح في حاله حسب ضوابط الجرح والتعديل.
- بيان التوثيق والتضعيف النسبي: كمن وثّق في شيخ دون غيره، ومن ضعّف في شيخ دون غيره أو بلاد دون غيرها أو حال دون حال وهكذا.
- بيان أقوال علماء العلل في هذا الراوي: من خلال تتبع كتب العلل والسؤالات.

٤- **اتصال السّند:** من خلال تاريخ الوفاة وصيغ الأداء، والشيوخ والتلاميذ، وكتب الطبقات، يتثبت الباحث من اتصال السّند[(٢)].

---

(١) - ابن حجر، **نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر** (مطبوع ضمن كتاب سبل السلام) الزيادات [بين معكوفتين] هي تعليقات منتخبة من الشرح ، وليست من المتن، دار إحياء التراث العرب – بيروت (ص: ٢٣٣).
(٢) - يأتي التفصيل في التحقق من السند في (ص:٧٨) من الدراسة.

المطلب الثاني: ذكر لطائف الإسناد

تعريف لطائف الإسناد:

لغة: اللطائف: جمع لغير العاقل، المفرد لطيفة، واللطيفة مؤنَّث لَطيف وهي:

١. نكتة تؤثِّر في النفس فتنشرح لها "ما أكثر لطائفه المضحكة-لطائف الأفكار".

٢. كلّ إشارة دقيقة المعنى تلوح للفهم لا تسعها العبارة[١].

اصطلاحًا: بعد تتبع الدراسات التطبيقيّة، التي حوت لطائف الإسناد، بالإضافة للوقوف على المعنى اللغوي للطائف، خلصت الباحثة إلى تعريفها بأنها: **نكتة تستخرج من خلال النظر الثاقب في الحديث وسنده، وما يتعلق بهما من فوائد.**

طريقة استخراج اللّطائف:

قد تختلف طريقة استنباط لطائف الحديث من باحث إلى آخر، والسبب في ذلك اختلاف إدراك البشر وكثرة اطّلاعهم، فاللّطائف نكت تُلمح من الإسناد، وبعد استقراء الدراسات التطبيقيّة في [الحديث التحليليّ]، وقفت الباحثة على أنّ لطائف الإسناد تدور حول أمور مميّزة تندرج تحتها أمور متنوّعة، وهذه الأمور المميزة هي بمنزلة المفاتيح التي توسّع مدارك الباحث للبحث عن لطائف إسناد الحديث، ومن ذلك:

أولًا: علاقة الرواة بالكتب الستّة: هل أخرج لهم أصحاب الكتب الستة؟ هل كلّهم من رجال الكتب الستة؟ هل أحدهم ليس من رجال الكتب الستة؟ هذا المحور يكتب في لطائف الإسناد ومثاله: "قال البخاري حدثنا يحيى بن بكير قال حدثنا الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين أنها قالت .."، قال العيني في لطائف هذا الإسناد: "منها أن هذا الإسناد على شرط الستة إلا يحيى فعلى شرط البخاري ومسلم"[٢].

مثال آخر: " قال الإمام البخاري في كتاب التفسير من صحيحه: حدثنا عبد الله بن محمد حدثنا حبان حدثنا همام حدثنا ثابت حدثنا أنس قال: حدثني أبو بكر رضي الله عنه قال: كنت مع النبي ﷺ ..."،

---

(١) - مختار، معجم اللغة العربيّة المعاصرة (٣/ ٢٠١٣).
(٢) - العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١/ ٩٠).

قال الشيخ العباد في لطائف هذا الإسناد: "رجال الإسناد الستة خرج حديثهم أصحاب الكتب الستة ماعدا شيخ البخاري فإنه لم يرو عنه مع البخاري سوى الترمذي."[١].

ثانيًا: الصيغ التي ورد بها الإسناد: ينظر الباحث في الصيغة، هل كل الإسناد بصيغة واحدة؟ أو انتصف بصيغتين؟ أو تنوّع الإسناد بكل الصيغ؟ أو المصنف ممن يفرق بين الصيغ؟ فإذا قال حدثني خلاف حدثنا، وإذا قال حدثني خلاف أخبرني، مثاله: "قال البخاري حدثنا الحميدي عبد الله بن الزبير، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا يحيى بن سعيد الأنصاري، قال: أخبرني محمد بن إبراهيم التيمي، أنه سمع علقمة بن وقاص الليثي، يقول: سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: .."، قال الحافظ ابن حجر في لطائفه: "قد اجتمع في هذا الإسناد أكثر الصيغ التي يستعملها المحدثون وهي التحديث والإخبار والسماع والعنعنة "[٢].

مثال آخر: " قال البخاري حدثنا عبد الله بن مسلمة عن مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة عن أبيه عن أبي سعيد الخدري أنه قال قال رسول الله.."، قال العيني في لطائف هذا الإسناد:"ومنها أن فيه فرد تحديث والباقي عنعنة "[٣].

ثالثًا: شهرة الراوي: من خلال الترجمة التعريفيّة لرجال الإسناد يستخرج الباحث هذه اللّطيفة فيبحث في رواة السّند، هل منهم من اشتهر بكنية أو لقب أو بصفة أو اشتهر بنسب إلى غير ما يسبق إليه الفهم، ومثاله: قول الشيخ العباد: " يزيد الفقير، فإن المتبادر إلى الفهم أنه من الفقر وليس كذلك، وإنما كان يشكو فقارة فقيل له الفقير لذلك"[٤]، وقوله في موضع آخر: "صحابي الحديث هو أفضل البشر بعد الأنبياء والمرسلين. وقد اشتهر بكنيته كما اشتهر أبوه بالكنية فهو يعرف بأبي بكر بن أبى قحافه واسمه عبد الله واسم أبيه عثمان. وقد أسلم أبواه وأولاده رضي الله عنهم وعن سائر الصحابة أجمعين ومن تبعهم بإحسان"[٥].

رابعًا: أمر غريب أو مميز في الراوي أو الرواية: ينظر الباحث هل من رجال السّند من في سيرته أمر غريب كمن ولدته أمه وعمرها اثنتي عشرة سنة؟ أو شيء مميز كمن قيل فيه إنّه من أثبت الناس في فلان؟ أو من قيل فيه فقيه أو عالم؟ وهكذا، أو كأن يكون الإسناد ثلاثيًا، أو يكون الإسناد سلسلة من أصح الأسانيد، ومثاله: "قال البخاري حدثنا عبيد الله بن موسى قال أخبرنا

---

(١) - العباد، كتب ورسائل عبد المحسن العباد (١٢٠/٢، ١٤٦).
(٢) - ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري (١٠/١).
(٣) - العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري ، (٢٦٠/١-٢٦١).
(٤) - العباد، كتب ورسائل عبد المحسن العباد (٧٤/٢، ٨٠).
(٥) – المرجع السابق (١٢٨/٢).

حنظلة بن أبي سفيان عن عكرمة بن خالد عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم .."، قال العيني في لطائفه: " ومنها أنه من رباعيات البخاري ولمسلم من الخماسيات فعلا البخاري برجل"[١].

مثال آخر: " قال البخاري حدثنا أبو الوليد قال حدثنا شعبة ،ح قال وحدثني بشر قال حدثنا محمد عن شعبة عن سليمان عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله"، قال العيني:" وهذا الإسناد أحد ما قيل فيه إنه أصح الأسانيد ومنها أن رواته كلهم حفاظ أئمة أجلاء"[٢].

مثال آخر: قال الدكتور طارق الطواري:"أبو هشام هو عروة بن الزبير بن العوام من الفقهاء السبعة المشهورين"[٣].

خامسًا: اشتراك الرواة في أمر: مراعاة مشاركة الرواة في أمر مشترك فيما بينهم، كنسب أو كنية أو صفة أو صيغة أداء أو الرواية عن بعض الشيوخ، أو تاريخ الوفاة إلخ، ومثاله:"قال مسلم وحدثني أبو سعِيدٍ الأَشَجُّ حدثنا وكِيعٌ حدثنا الأَعْمَشُ عن المُسَيَّبِ بن رافِعٍ عن عامِرِ بن عبَدَةَ قال قال عبد الله" ، قال النووي في لطائفه:" فهذا إسناد اجتمع فيه طرفتان من لطائف الإسناد إحداهما أن إسناده كوفي كله، والثانية أن فيه ثلاثة تابعيين يروي بعضهم عن بعض وهم الأعمش والمسيب وعامر وهذه فائدة نفيسة قل أن يجتمع في إسناد هاتان اللطيفتان"[٤].

مثال آخر: " قال البخاري حدثنا سعيد بن يحيى بن سعيد القرشي قال حدثنا أبي قال حدثنا أبو بردة بن عبد الله بن أبي بردة عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه قال.."، قال العيني في لطائفه:" ومنها أن فيه راويان متفقان في الكنية أحدهما أبو بردة بريد والآخر أبو بردة عامر أو الحارث كما ذكرنا وهو شيخ الأول وجده"[٥].

سادسًا: صفة للحديث أو أمر يميزه: كأن يكون المتن من قبيل المرفوع من الفعل تصريحًا أو المرفوع من القول تصريحًا، أو يكون فردًا مطلقًا، ومثاله: " قال البخاري حدثنا عبد الله بن محمد المسندي قال : حدثنا أبو روح الحرمي بن عمارة قال : حدثنا شعبة ، عن واقد بن محمد قال : سمعت أبي يحدث عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال ..."، قال الدكتور الطواري في لطائف هذا

---

(١) - العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١/ ١٩٦-١٩٧).
(٢) – المرجع السابق (٣٣٧/١، ٣٣٩).
(٣) - الطواري، حديث تحليلي (ص: ٨).
(٤) - النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف، **صحيح مسلم بشرح النووي**، دار إحياء التراث العربي - بيروت – ١٣٩٢هـ ، ط٢ (١ / ٧٧).
(٥) - العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (١/ ٢٢١-٢٢٢).

الإسناد: "هذا الحديث غريب الإسناد تفرّد بروايته شعبة، عن واقد قاله ابن حبان وهو عن شعبة عزيز تفرّد بروايته عنه حرمي هذا وهو عزيز عن حرمي تفرّد به عنه المسندي وإبراهيم بن محمد بن عرعرة، ومن جهة إبراهيم أخرجه أبو عوانة وابن حبان والإسماعيلي وغيرهم، وهو غريب عن عبد الملك تفرد به عنه أبو غسان مالك بن عبد الواحد شيخ مسلم، فاتفق الشيخان على الحكم بصحّته مع غرابته، وليس هو في مسند أحمد على سعته"[(١)].

سابعًا: أمر له علاقة بالمصنّف: كأن يكون الحديث أخرجه المصنّف ثلاث مرّات في السّند نفسه، أو أنّ المصنّف لم يخرج لراوٍ من الرواة إلا في هذا الإسناد، ومثاله:"قال البخاري حدثنا عبد الله بن محمد الجعفي، قال: حدثنا أبو عامر العقدي، قال: حدثنا سليمان بن بلال، عن عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة ﷺ،عن النبي ﷺ.." قال الحافظ ابن حجر:" قوله عن أبي هريرة هذا أول حديث وقع ذكره فيه ومجموع ما أخرجه له البخاري من المتون المستقله أربعمائة حديث وستة وأربعون حديثا على التحرير وقد اختلف في اسمه اختلافا كثيرًا"[(٢)].

مثال آخر: قال الشيخ العباد: "أنس هو ابن مالك الأنصاري ﷺ ولا لبس في عدم نسبته لأنّه ليس في رجال البخاري من الصحابة ممن يسمّى أنسًا سواه، وقد نسب في الإسناد في بعض الطرق عند البخاري كما تقدم في التخريج"[(٣)].

مثال آخر:" قال البخاري حدثنا إسماعيل قال حدثني مالك عن إسحاق بن عبد الله أبي طلحة أن أبا مرة مولى عقيل بن أبي طالب أخبره عن أبي واقد الليثي أن رسول الله.."، قال العيني في لطائفه:"ومنها أنه ليس للبخاري عن أبي واقد غير هذا الحديث لم يروه عنه إلا أبو مرة ولم يرو عن أبي مرة إلا ابن إسحاق وقد صرح النسائي في روايته بالتحديث من طريق يحيى بن أبي كثير عن إسحاق فقال عن أبي مرة إن أبا واقد حدثه"[(٤)].

ثامنًا: الشواهد التطبيقيّة لعلم المصطلح: مثل: (المسلسل، المدلّس، المختلط، المبهم، المهمل، الغريب المطلق، السابق واللاحق، رواية أبناء عن آباء والعكس، الاعتبار والمتابعة والشاهد)، ومثاله: "قال البخاري: حدثنا سعيد بن عفير، قال: حدثنا ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب،

---

(١) - الطواري، حديث تحليلي (ص: ٤٢).
(٢) - ابن حجر، فتح الباري (١/ ٥١).
(٣) - العباد، كتب ورسائل عبد المحسن العباد (٢/ ١١٧).
(٤) - العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢/٤٦ -٤٨).

قال: قال حميد بن عبد الرحمن، سمعت معاوية، خطيبا يقول سمعت النبي ﷺ يقول:«**مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ وَاللَّهُ يُعْطِي، وَلَنْ تَزَالَ هَذِهِ الأُمَّةُ قَائِمَةً عَلَى أَمْرِ اللَّهِ، لاَ يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ، حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ**»[(١)]"، قال العباد في لطائفه: "إن تتبّعنا لطرق هذا الحديث يسمّى مثله في علم مصطلح الحديث الاعتبار"[(٢)].

مثال آخر:" قال مسلم أخبرني مخرمة بن بكير عن أبيه قال سمعت عبد الله بن مسلم يقول سمعت محمد بن مسلم يقول سمعت حميد بن عبد الرحمن يقول سمعت أم سلمة"، قال النووي في لطائف هذا الإسناد:"ففي هذا الإسناد ثلاث لطائف من علم الاسناد أحدها....، الثانية أن فيه رواية الكبير عن الصغير لأن عبد الله أكبر من أخيه محمد كما سبق، الثالثة أن فيه رواية الأخ عن أخيه"[(٣)].

مثال آخر:" قال البخاري حدثنا عبد السلام بن مطهر قال حدثنا عمر بن علي عن معن بن محمد الغفاري عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال.."، قال العيني في لطائف هذا الإسناد:"ومنها أن فيه رواية مدلس شديد بعن ولكنه محمول على ثبوت سماعه من جهة أخرى وكل ما كان في الصحيحين عن المدلسين بعن فمحمول على سماعهم من جهة أخرى"[(٤)].

---

(١) - متفق عليه من حديث معاوية رضي الله عنه: أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب العلم- باب من يرد الله به خيرًا يفقه في الدين- ح٧١،(٣٩/١)، كتاب الخمس- باب قول الله تعالى { فأن لله خمسه وللرسول } سورة الأنفال ٤١ – ح٢٩٤٨،(١١٣٤/٣)، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة- باب قول النبي صلى الله عليه و سلم (لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق)-ح٦٨٨٢،(٢٦٦٧/٦)، وكتاب المناقب – باب سؤال المشركين – ح٣٤٤٢، (١٣٣١/٣)، وكتاب التوحيد –باب قول الله تعالى { إنما قولنا لشيء } (النحل ٤٠) **–ح٧٠٢٢** (٢٧١٤/٦). مسلم، المسند الصحيح، كتاب الزكاة- باب النهي عن المسألة- ح١٠٣٧،(٧١٨/٢-٧١٩)، كتاب الإمارة- باب قوله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خالفهم»- ح١٠٣٧،(١٥٢٤/٣).

(٢) - العباد، كتب ورسائل عبد المحسن العباد (٣٧/٢، ٥٢).

(٣) - النووي، صحيح مسلم بشرح النووي، (١٠/ ٢٤-٢٥).

(٤) - العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٣٧٠/١-٣٧١).

المبحث الثالث: الحكم على الحديث

المطلب الأول: التحقّق من اتّصال السّند

التعريف الاصطلاحي:

اتّصال السّند: معناه أنّ كل واحد من رواته قد سمعه ممن فوقه، حتى ينتهي إلى منتهاه[١].

والتحقّق من اتّصال السّند يكون من خلال أربعة أمور، وهي:

١. **التحقّق من إمكانية اللقاء بين الرواة:**

في هذه الخطوة يتأكّد الباحث أنّ الرواة كان لقاؤهم ممكنًا تاريخيًّا، وهو ما يعرف في علم المصطلح بمعرفة وفيات ومواليد الرواة، ويستلزم ذلك "معرفة وفيات ومواليد ومقادير أعمار الصحابة والمحدّثين والعلماء، حتى يتأكّد أن اللقاء بين سلسلة الإسناد ممكن"[٢]، قال سفيان الثوري:" لمّا استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ"[٣].

٢. **التحقّق من السماع بين الرواة:**

للتحقّق من السماع بين الرواة، لا بدّ للباحث أن يكون على دراية بأمور ثلاثة:

- <u>صيغ الأداء ودلالاتها</u>:

لصيغ الأداء مراتب في الدلالة على ثبوت السماع:

أعلاها: **سمعت وحدثني وحدثنا** - وهي تقال للسماع من الشيخ - ، **وأخبرني وأخبرنا** - للقراءة على الشيخ وهو ما يسمّيه العلماء العرض- ، وهذه الألفاظ في مرتبة واحدة على الصحيح، وهي أعلى مراتب السماع.

ثم **ناولني وأجاز لي**: هذه صيغة المناولة المقرونة بالإجازة وهي أرفع أنواع الإجازة، حيث إنّ المناولة المجرّدة لا تقبل، ويشاركها بالمرتبة صيغة: كتب إليّ أي بالإجازة، وهي من أنواع الكتابة المقبولة التي تكون مقرونة بالإجازة.

---

(١) - ابن الصلاح ، مقدّمة ابن الصلاح (ص: ٤٤).
(٢) - المرجع السابق (ص: ٣٨٠)
(٣) - المرجع نفسه (ص: ٣٨٠).

ثم **أنبأني**: وهي صيغة الإجازة، ولا يقبل من أنواع الإجازة إلا ما كان من إجازة معيّن لمعيّن.

ثم**عن ونحوها**: مثل قال وذكر وروى، وهي صيغ محتملة للسماع ولعدمه، ولا تقبل إلا بشرطين:

١. براءة الراوي المعنعن من التدليس.
٢. ثبوت اللقاء ولو مرّة واحدة وهو مذهب الإمام البخاري، واكتفى بعضهم بثبوت المعاصرة، والعلماء في ذلك على مذاهب[١].

- الحدّ المقبول في اعتبار السماع:

هذا الأمر يخصّ الإسناد المعنعن وما في حكمه؛ لاحتماله السماع وعدمه، وللعلماء في ذلك مذاهب وأقوال، لن أطيل في ذكرها لأن هذه المسالة مبسوطة في كتب المصطلح خاصة الكتب المعاصرة، وخلاصة الأمر أنّ العلماء على مذاهب في هذه المسألة أقواها وأشهرها قولان:

الأول: اشتراط ثبوت اللقاء.

والقول الثاني: الاكتفاء بالمعاصرة، مع إمكانية اللقاء.

والخلاف بين هذين القولين ليس بين قوي وضعيف، بل بين قوي وأقوى، ولكلِ قول أتباع كبار وعلماء أجلّاء، والملاحظ أنّ العلماء الذين اشترطوا ثبوت اللّقاء لاتصال السّند المعنعن لم يهملوا القرائن المقويّة لاحتمال السماع، ولم يتركوا الاحتجاج بكلّ حديث لم يثبت اللقاء في سنده إذا كان هناك قرائن تقوّي السماع، والراجح عند الباحثة كما توصل إليه الدكتور خالد الدريس - والله أعلم- هو القول بثبوت اللقاء ولو مرّة واحدة شرط لاتصال السّند المعنعن، وإذا لم يتوافر العلم باللقاء فلا يعدّ الحديث منقطعًا، وإنّما فيه شبهة عدم اتّصال، لذا فهو أعلى من المنقطع ودون المتصل، فنتوقّف عن الاحتجاج به، وإذا توافرت الأمور التي ذكرها الإمام مسلم في الاكتفاء بالمعاصرة وكانت هناك قرائن تقوّي احتمال السماع فالأولى الأخذ بها، ويحتج بذلك السّند الذي لم يثبت فيه اللقاء، والقرائن متنوعة ومتعدّدة يصعب حصرها، لكن ذكر د.الدريس أهمها في كتابه، وفي قول الدكتور خالد الدريس اختيار للقول بثبوت اللقاء، وبعض من الرأي الآخر (الاكتفاء بالمعاصرة)، فالعلم باللّقاء ولو مرّة واحدة شرط لاتصال السّند المعنعن، ولكن ذلك لا يمنع من الاحتجاج

---

(١) - ينظر في صيغ الأداء: ابن حجر، نزهة النظر(ص:١٥٦)، الخضير، عبد الكريم بن عبد الله، **تحقيق الرغبة في توضيح النخبة**، دار المنهاج- الرياض، ط١، (ص:١٩٩-٢٠٣)، و الطحان، تيسير مصطلح الحديث(ص:١٢٣-١٢٨).

بالحديث إذا توافرت فيه إحدى القرائن المقويّة لاحتمال السماع مع المعاصرة والسلامة من التدليس وعدم وجود ما يدلّ على الانقطاع[١].

- تلاميذ كلّ راوٍ وشيوخه:

هناك مؤلفات في التراجم تذكر عددًا من شيوخ الراوي وتلاميذه، كما يفعل المزّي في تهذيب الكمال الخاص بترجمة رجال الكتب الستة، ومع هذا فهو يذكر فلان روى عن فلان ونادرًا ما يذكر لفظ السماع، إلا أنّ هذه الخطوة مهمّة للباحث كونه يبحث عن وجود اسم الراوي الأعلى ضمن شيوخ هذا الراوي، ووجود الراوي الأسفل ضمن تلاميذ هذا الراوي، فهذا مؤشّر قويّ على السماع لأنّه عرف بالرواية عنه.

٣- البحث عن أقوال النقاد في سماع الراوي.

هذه خطوة مهمّة، وهي ضمن الترجمة البيانيّة اللازمة في ترجمة رجال الإسناد كما سبق، وفيها ينظر الباحث لأقوال علماء العلل في هذا الراوي من خلال بحثه في كتب العلل والسؤالات.

٤- التحقّق من عدم تدليس الرواة:

للتحقّق من رواية المدلّس لا بدّ أن يكون الباحث على علم بمراتب التدليس وحكمها، ولا بدّ أن يعرف أنّ هناك كتبًا خاصّة في أسماء المدلّسين، من أجمعها كتاب تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس للحافظ ابن حجر، وقد استفاد فيه من العلائي، ومراتب المدلسين[٢] هي:

١- من لم يوصف بالتدليس إلا نادرًا جِّدا، بحيث إنه لا ينبغي أن يعد فيهم.

٢- من احتمل الأئمة تدليسه وأخرجوا له في الصحيح.

٣- من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع.

٤- من اتفقوا على أنّه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع.

٥- من ضعف بأمر آخر سوى التدليس فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع.

---

(١) - ينظر في هذه المسألة: الدريس، خالد بن منصور، **موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين**، مكتبة الرشد- الرياض، (ص:٤٨٧- ٤٨٩)- بتصرف يسير-.

(٢) - العلائي، صلاح الدين أبو سعيد (ت٧٦١هـ)، **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، عالم الكتب- بيروت، ط٢، تحقيق: حمدي عبد المجيد، (ص: ١١٣). ابن حجر، **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**- طبقات المدلسين، مكتبة المنار- عمان، ط١، تحقيق: عاصم القريوتي، (ص: ١٣-١٤).

من هذه المراتب يتبيّن أنّ الرواة في المرتبة الأولى والثانية عنعنتهم محمولة على السماع، بخلاف المرتبة الثالثة والرابعة حيث يشترط التصريح بالسماع، أمّا المرتبة الخامسة فهي مرتبة ضعف وتدليس لا يقبل حديثهم، وإن صرحوا بالسماع، إلا ما كان من ضعف يسير قابل للانجبار، وهذا الحكم يشمل كل أنواع التدليس التي فيها إسقاط، **وفي تدليس التسوية** وبما أن الراوي فيه يسقط ضعيفاً بين ثقتين، وربما أسقط شيخه أو شيخ شيخه، فيشترط لقبول حديث الراوي المشهور بتدليس التسوية التصريح بالسماع في الإسناد كله[١]، **أمّا تدليس الشيوخ** فإن لم يكن الراوي معروفًا بغير تدليس الشيوخ فلا يشترط التصريح بالسماع وحكمه حكم الإسناد المعنعن، لأنّ الراوي في تدليس الشيوخ لا يسقط وسائط بينه وبين شيخه وإنما هو يغير الاسم، وعند عدم معرفة الراوي الذي دُلس اسمه فهو في حكم مجهول العين والله أعلم[٢]، وينبغي على الباحث أن يتنبّه إلى أنّ ألفاظ التصريح بالسماع كثيراً ما تقع خطأ ووهمًا في الروايات، لذا عليه مراجعة كتب العلل حتى يعرف أقوال أئمة العلل في سماع الراوي، وعلى الباحث أيضًا أن يراعي من له اصطلاح خاص من الرواة في التحديث كأن يكون ممن يرى جواز إطلاق لفظ التحديث في الإجازة أو الوجادة[٣].

المطلب الثاني: التحقق من سلامة الحديث من العلّة

تعريف العلّة:

لغة: قال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة: علّ: العين واللام أصول ثلاثة صحيحة، أحدها: تكرار أو تكرير، والثاني: عائق يعوق والثالث: ضعف في الشيء[٤].

اصطلاحًا: قال ابن الصلاح: "اعلم أنّ معرفة علل الحديث من أجلّ علوم الحديث وأدقّها وأشرفها، وإنّما يضطلع بذلك أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب، وهي عبارة عن أسباب خفيّة غامضة قادحة

---

(١) - ينظر: الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**، المكتبة العلمية - المدينة المنورة ، تحقيق : أبو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي، (ص: ٣٦٤). السخاوي، فتح المغيث (١٩٣/١-١٩٤).

(٢) - ينظر: عوض الله، طارق، **اصطلاح الاصطلاح نقد كتاب تيسير مصطلح الحديث للطحان**، مكتب التوعية الإسلامية- مصر، ط١، (ص:٢٣٨)- بتصرف يسير-.

(٣) - ينظر المرجع السابق(ص:٢٣٥).

(٤) - ابن فارس، مقاييس اللغة (٤/ ١٢).

فيه"[١]، **قال العراقي فيما نقله عنه البقاعي:** "المعلل هُوَ خبرٌ ظاهرهُ السلامةُ اطلعَ فيهِ بعدَ التفتيشِ عَلَى قادحٍ".[٢]

للتحقق من خلو الحديث من العلة، فلا بدّ للباحث من خمس خطوات، وهي:

١- جمع كل طرق الحديث والموازنة بين الروايات.

قال الخطيب البغدادي: "والسبيل إلى معرفة علّة الحديث أن يجمع بين طُرقه وينظر في اختلاف رواته ويعتبر بمكانهم من الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط"، وقال ابن المديني:"الباب إذا لم تجمع طُرقه لم يتبيّن خطؤه"[٣].

٢- تحديد مدار الحديث واستخراج وجوه الاختلاف والتفرد.

قال ابن الصلاح: "ويستعان على إدراكها بتفرّد الراوي وبمخالفة غيره له مع قرائن تنضم إلى ذلك تنبه العارف بهذا الشأن على إرسال في الموصول، أو وقف في المرفوع أو دخول حديث في حديث أو وهم واهم بغير ذلك، بحيث يغلب على ظنّه ذلك فيحكم به أو يتردد فيتوقف فيه. وكلّ ذلك مانع من الحكم بصحّة ما وجد ذلك فيه"[٤].

٣- **عدم دراسة سند الحديث بمعزل عن المتن،** فقد يكون السّند ظاهره الصحة إلا أنّ المتن فيه نكارة شديدة[٥]، لكن لا ينبغي التوسّع بهذا الأمر كما يفعل بعضهم الآن بردّ كثير من الأحاديث الصحيحة بحجّة أنها تعارض عقولهم، أو أنها تستحيل على رسول الله ﷺ، لذا ينبغي لطالب العلم التثبّت والحذر والبحث عن أقوال السابقين وعدم التسرع في الحكم على الأحاديث.

قال ابن حجر في علم العلل: "هذا الفنّ أغمض أنواع الحديث وأدقّها مسلكًا، ولا يقوم به إلا من منحه الله تعالى فهمًا غايصًا واطّلاعًا حاويًا وإدراكًا لمراتب الرواة ومعرفة ثاقبة، ولهذا لم يتكلم فيه إلا أفراد أئمة هذا الشأن وحذاقهم، وإليهم المرجع في ذلك لما جعل الله فيهم من معرفة ذلك

---

(١) - ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح (ص: ٨٩).
(٢) - البقاعي، برهان الدين إبراهيم بن عمر(٨٨٥هـ)، **النكت الوفية بما في شرح الألفية**، مكتبة الرشد- الرياض، ط١، تحقيق:ماهر ياسين الفحل. (١/ ٥٠١).
(٣) - ينظر في قول الخطيب وابن المديني لـ :الخطيب، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع (٢/٢١٢،٢٩٥).
(٤) - ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح (ص: ٨٩).
(٥) - سليم، عمرو عبد المنعم ، **تيسير دراسة الأسانيد للمبتدئين** ،دار الضياء- طنطا، (ص:٢١٦).

والاطّلاع على غوامضه دون غيرهم ممن لم يمارس ذلك"[١]، فعلم العلل علم دقيق يحتاج إلى دربة ولا يأتي بالتسرع والتعالم، بل بالطلب والحفظ والممارسة.

٤- **ضرورة الرجوع إلى أحكام النقاد على الحديث**[٢]، والنظر في كتبهم، لا سيّما المصنفة في علل الحديث والسؤالات.

٥- **الاستعانة بقرائن الترجيح والتعليل عند وجود التفرد أو المخالفة:** إذا تبيّن أنّ في أسانيد الحديث تفرّدًا أو مخالفة أو قرائن تدلّ على وجود علّة، لزم التعامل مع هذه العلّة وفق قرائن الترجيح التي استخدمها العلماء السابقون في تطبيقاتهم، وهذا يكون بعد فرز الاختلافات ومصدر الاختلاف وأوجه الاختلاف ودراستها ثم الترجيح، وللعلماء **قرائن للترجيح** بين الروايات المختلفة، منها ما هو أغلبي عام، ومنها ما هو خاص:

- القرائن الأغلبية:

٥- قرينة (العدد): وهي تعدُّ من القرائن القوية المسلوكة للتَّرجيح بين الرِّوايات المختلفة، واعتمدها كثير من الحفَّاظ السَّابقين، ومن أشهرهم يحيى القطَّان حيث قال: "كنَّا نظنُّ أنَّ الثَّوريَّ وهم فيه لكثرة من خالفه"[٣]، ونصَّ عليها الشافعي فقال:"والعدد أولى بالحفظ من الواحد"[٤].

٦- قرينة (الحفظ): يشمل الحفظ هنا حفظ الصدر، وحفظ الكتاب.

٧- قرينة (الاختصاص): وهذه من أهم القرائن التي بُنِي عليها علم العلل في التَّرجيح بين الرُّواة المختلفين على شيوخهم المكثرين، وهذا الاختصاص يعود إلى عدَّة قرائن، منها قوّة الحفظ أو الكتابة أو طول الملازمة وقِدَمِهَا، أو قرابة الرَّاوي، ونحو ذلك من الأسباب الكثيرة، والاهتمام بهذه القرينة ومعرفة طبقات أصحاب الحفَّاظ ومنازلهم من شيوخهم، ومراتبهم بين بعض، يعطي المرء قوَّة ومَلَكة في تعليل الحديث.

---

(١) - ابن حجر، النكت على كتاب ابن الصلاح(٧١١/٢).
(٢) - سليم، تيسير دراسة الأسانيد (ص:٢١٦).
(٣) - الدارقطني، علي بن عمر بن أحمد بن مهدي أبو الحسن(٣٨٥هـ)، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، دار طيبة - الرياض، ط١، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي، (٢١٠/٥).
(٤) - الشافعي، محمد بن إدريس(٢٠٤هـ)، **اختلاف الحديث** ، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - ١٤٠٥ - ١٩٨٥ ، ط١، تحقيق: عامر أحمد حيدر(ص: ٥٢٣).

٨- قرينة (سلوك الجادة)[١]، و(غرابة السّند): مع أنَّ وصف الحديث بالغرابة مما قد يضعف جانبه، إلّا أنّه ربّما يقوّى جانبه عند الاختلاف، ومعنى ذلك أنّه إذا اختُلف على راوٍ في حديث، وروى أحد أصحابه وجهًا غريبًا صحيحًا، لا احتمال فيه لسلوك الجادَّة، ومثل هذا الوجه يندر الوهم فيه، ويعد الخطأ فيه نادرًا، فإنّ روايته تكون أقوى من هذه الجهة.

٩- قرينة (اتفاق البلدان): فمما لا شكَّ فيه أنَّ أهل البلد أعلم بحديث شيوخهم، كما أنّهم أعلم بفتواهم من حيث الأصل، فإذا اختلف على مالك، رجَّحنا المدنيين منهم، وإذا اختلف على قَتادة رجَّحنا البصريين منهم، وإذا اختلف على الأعمش أو أبي إسحاق رجَّحنا الكوفيين منهم، وهكذا، ما لم تأتِ قرينة أقوى تعارض ذلك.

- القرائن الخاصّة مثل: (رواية الراوي عن أهل بيته، اختلاف المجلس، الرواية بالمعنى، سعة رواية المختلف عليه، شذوذ السّند، مخالفة الراوي لما روى، ...)[٢].

---

(١) - عرّف الدكتور خالد الدريس، سلوك الجاة بأنها :"رواية الراوي لحديث بإسناد مشهور سهل، مخالفاً فيه من هو مثله، أو أقوى منه صفة أو عدداً". الدريس، خالد بن منصور، سلوك الجادة وأثره في إعلال الحديث، **مجلة جامعة الملك سعود**، م١٧، العلوم التربوية والدراسات الإسلامية (٢) - (١٤٢٥هـ/٢٠٠٤هـ) (ص:٨٩٧).

(٢) - كل القرائن وتفصيلاتها مأخوذة وملخصة من: الزرقي، عادل بن عبد الشكور بن عباس، **قواعد العلل وقرائن الترجيح**، دار المحدث للنشر والتوزيع- الرياض، ط١، (ص: ٥٥- ١١٠).

المطلب الثالث: الحكم على سند الحديث وحده

يتم في هذه الخطوة الاستفادة من كل الخطوات السابقة، ابتداء من التخريج الموسع إلى التحقق من سلامة الإسناد من العلة، ففي هذه الخطوة يحكم الباحث على إسناد الحديث بوجه خاص دون الجمع بين باقي الطرق.

ويحكم على الحديث وفق النظر لهذه الخطوات:

- درجة توثيق الرواة
- اتصال السّند
- خلو الحديث من المخالفة (الشذوذ)، وهذا يتبيّن بعد جمع الطرق.
- خلوّ الحديث من العلّة.

والحكم في هذه الخطوة ليس حكمًا نهائيًّا، بل هو حكم أوليّ يُستأنس به، فلا بدّ للباحث أن يحكم على الحديث من خلال جميع طرقه، وهو ما سيأتي في المطلب الآتي.

المطلب الرابع: إصدار الحكم على الحديث بوجه عام.

بعد دراسة كلّ طرق الحديث، يستخرج الباحث أوجه الاختلافات والاتفاق بين الطرق ويحدّد مدار الحديث والمدارات الفرعية عنه إن وجدت وألفاظ الطرق، ثم يرجّح أصح الطرق والألفاظ عن المدارات الفرعية إن كانت الأسانيد كثيرة، ومن ثم يختار أصح الطرق والألفاظ عن المدار الرئيس وفق قرائن الترجيح، وهذا كله إن كان هناك اختلاف بالألفاظ؛ فكثير من الطرق ليس فيها اختلاف باللفظ.

ومن المعلوم أنّ طرق الحديث تتنوّع، فمنها الغريب والعزيز والمشهور والمتواتر، ومعلوم أيضًا أنّ كثرة الطرق لا تعني صحّته، ففي هذه الخطوة يراعي الباحث كلّ الطرق أيًّا كان عددها، ويحكم على الحديث حكمًا عامًّا كليًّا وفق كلّ متابعاته، ويأخذ بعين الاعتبار المتابعات التامّة والقاصرة ، وإن رأى أنّ طرق الحديث تحتاج إلى شواهد للحديث تتقوّى به، يبحث عن تلك الشواهد، فالحكم على الحديث مسؤولية عظيمة تستلزم التروّي والاستقراء والدراسة، واستقصاء أقوال العلماء في هذا الحديث بإمعان النّظر في كتب العلل والمراسيل والموضوعات.

المبحث الرابع: المثال التطبيقي

في هذا المبحث اختارت الباحثة حديثًا كمثال لمباحث تحليل السّند، ومن خلاله يتّضح تأصيل المباحث السابقة، وقد اعتمدت الباحثة في مثال التحليل رواية صحيحة وجامعة لألفاظ الحديث، واختيار الباحث لرواية معتمدة في تحليله، لا يتعارض مع ذكر اختلافات وزيادات الطرق أثناء تحليل المتن والاستفادة من تلك الألفاظ.

الرواية المعتمدة في التحليل:

قال عَبْدُ الرَّزَّاقِ: عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنْ أَبِي هَاشِمٍ الْوَاسِطِيِّ، عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ، عَنْ قَيْسِ بْنِ عُبَّادٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: **«مَنْ تَوَضَّأَ، ثُمَّ فَرَغَ مِنْ وُضُوئِهِ فَقَالَ:سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ، خُتِمَ عَلَيْهَا بِخَاتَمٍ ثُمَّ وُضِعَتْ تَحْتَ الْعَرْشِ، فَلَمْ تُكْسَرْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ كَمَا أُنْزِلَتْ، ثُمَّ أَدْرَكَ الدَّجَّالَ لَمْ يُسَلَّطْ عَلَيْهِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَيْهِ سَبِيلٌ وَرُفِعَ لَهُ نُورٌ مِنْ حَيْثُ يَقْرَأُهَا إِلَى مَكَّةَ»** [(١)].

المطلب الأول: تحرير محل الاختلاف

رواه أبو هاشم الرماني، عن أبي مجلز، عن قيس بن عُبَّاد، عن أبي سعيد ﷺ، واختلف فيه على أبي هاشم على ستة طرق:

فالأول: رواه هشيم بن بشير، واختلف عليه: فرفعه عنه: نعيم بن حماد، ويزيد بن مخلد، والحكم بن موسى، ورواه موقوفاً: أبو عبيد القاسم بن سلام، ومحمد بن الفضل السدوسي، وأحمد بن خلف، وسعيد بن منصر، وأحمد بن حنبل.

والثاني: رواه سفيان الثوري، واختلف عليه أيضاً: فرواه مرفوعاً: يوسف بن أسباط، وأبو إسحاق الفزاري، وعبدالملك الذماري، ورواه موقوفاً: عبد الرزاق، ووكيع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدي، وقبيصة بن عقبة، وعبد الله بن المبارك.

---

(١) – أخرجه: الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام(٢١١هـ) ، **المصنف**، المكتب الإسلامي - بيروت ، ط٢ ، ت : حبيب الرحمن الأعظمي، ح٧٣٠، (١٨٦/١)، و ح٦٠٢٣ (٣/ ٣٧٨). ومن طريقه أخرجه الطبراني ، سليمان بن أحمد أبو القاسم(٣٦٠هـ)، **الدعاء**، دار الكتب العلمية - بيروت ، ط١ ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ح٣٩١، (ص:١٤١)، وذكر قبله لفظ الوضوء فقط وقال عن طريق عبد الرزاق بمثله، ومن طريق الطبراني أخرجه: ابن حجر، **نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأحكام**، دار ابن كثير- دمشق، ط٢،تحقيق:حمدي عبد المجيد، ، (٢٤٦/١)، مجلس٤٩، باب ما يقول على وضوئه، بلفظ الوضوء.

والثالث: رواه شعبة بن الحجاج، واختلف عليه أيضاً: فرواه مرفوعاً: يحيى بن كثير، وعبد الصمد بن عبد الوارث، وربيع بن يحيى، ورواه موقوفاً: محمد بن جعفر، ومعاذ بن معاذ العنبري، وعمرو بن مرزوق.

والرابع والخامس والسادس: رواية قيس بن الربيع، والوليد بن مروان، وروح بن القاسم، عن أبي هاشم مرفوعًا.

المطلب الثاني: تخريج الحديث

هذا الحديث مداره على أَبي هَاشِمٍ الرماني: واختلف عنه على ستة طرق، بيانها كالآتي:

❖ **أولاً طريق هشيم (مدار فرعي) عن أبي هاشم عن أبي مجلز عن قيس بن عباد عن أبي سعيد الخدري:**

- **رواه عن هشيم بن بشير (نعيم بن حماد، يزيد بن مخلد، الحكم بن موسى) هؤلاء الثلاثة رووه (مرفوعًا).**

رواية نعيم بن حماد: أخرجها الحاكم[١] وعنه البيهقي[٢] من طريق نعيم بن حماد بلفظ: **"إِنَّ مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ [يَوْمَ الْجُمُعَةِ] أَضَاءَ لَهُ مِنَ النُّورِ مَا بَيْنَ الْجُمُعَتَيْنِ"**.

رواية يزيد بن مخلد: أخرجها البيهقي في شعب الإيمان[٣] وفي فضائل الأوقات[٤] بلفظ: **"مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ فِي [يَوْمِ جُمُعَةٍ]، أَضَاءَ لَهُ مِنَ النُّورِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ الْعَتِيقِ"**، ومختصرة في السنن الكبرى[٥].

رواية الحكم بن موسى: ذكرها الدارقطني في العلل[٦] معلقةً.

---

(١) - الحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري(٤٠٥هـ)، **المستدرك على الصحيحين** ، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١ ، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، كتاب التفسير، باب سورة الكهف ح٣٣٩٢،(٢ / ٣٩٩).

(٢) - البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى أبو بكر(٤٥٨هـ)، **سنن البيهقي الكبرى** ، مكتبة دار الباز - مكة المكرمة، كتاب جماع أبواب الهيئة للجمعة، باب ما يؤمر به في ليلة الجمعة ويومها ح٥٧٩٢،(٣ /٢٤٩).

(٣) - البيهقي، **شعب الإيمان** ، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١ ، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، فصل في فضائل السور والآيات، باب ذكر سورة الكهف ح٢٤٤٥،(٢ /٤٧٥).

(٤) - البيهقي، **فضائل الأوقات**، مكتبة المنارة - مكة المكرمة - ١٤١٠ ،ط١، تحقيق:عدنان عبد الرحمن مجيد القيسي، ح ٢٧٩،(ص: ٥٠٢).

(٥) - البيهقي، **سنن البيهقي الكبرى** ، كتاب جماع أبواب الهيئة للجمعة، باب ما يؤمر به في ليلة الجمعة ويومها ح٥٧٩٢،(٣ /٢٤٩).

(٦) – الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١١ /٣٠٨).

- **ورواه عن هشيم أيضًا (أبو عبيد القاسم بن سلام، وأبو النعمان محمد بن الفضل السدوسي، وأحمد بن خلف، وسعيد بن منصر، وأحمد بن حنبل) هؤلاء الخمسة رووه (موقوفًا).**

رواية القاسم بن سلام: أخرجها القاسم بن سلام[١]، ومن طريقه أخرجها الذهبي[٢] بلفظ: «**من قرأ سورة الكهف [يوم الجمعة] ، أضاء له من النور ما بينه وبين البيت العتيق**».

رواية محمد بن الفضل: أخرجها الدارمي[٣] في سننه بلفظ: «**مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ [لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ]، أَضَاءَ لَهُ مِنَ النُّورِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ الْعَتِيقِ**».

رواية أحمد بن خلف: أخرجها ابن ضريس في فضائل القرآن[٤] ومن طريقه أخرجه الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد[٥] بلفظ: «**من قرأ سورة الكهف [يوم الجمعة] أضاء له من النور ما بينه وبين البيت العتيق**».

رواية سعيد بن منصور: وأخرجها البيهقي في شعب الإيمان[٦] بلفظ: "**مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ [يَوْمَ [يَوْمَ الْجُمُعَةِ] أَضَاءَ لَهُ مِنَ النُّورِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ الْعَتِيقِ**"، ومختصراً في السنن الكبرى[٧].

رواية أحمد بن حنبل: ثابتة في العلل بلفظ: "**إذا توضأ الرجل فقال سبحانك اللهم وبحمدك**"[٨]، مختصرةً هكذا.

❖ **ثانيًا طريق سفيان الثوري (مدار فرعي) عن أبي هاشم عن أبي مجلز عن قيس بن عباد عن أبي سعيد الخدري:**

---

(١) - أبو عبيد، القاسم بن سلاّم الهروي(٢٢٤هـ)، **فضائل القرآن للقاسم بن سلام** ، دار ابن كثير - دمشق، ت : مروان العطية ومحسن خرابة ووفاء تقي الدين، باب فضائل سورة هود وبني إسرائيل والكهف ومريم وطه- ح٣٨٠ ،(١ / ٢٤٤).

(٢) – الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (٧٤٨هـ)، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام** ،دار الكتاب العربي - بيروت - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ط:١، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمرى، في ترجمة علي بن محمد بن مهرويه (ت٣٣٥هـ) (٢٥ / ١٢٦-١٢٧).

(٣) - الدرامي، **سنن الدارمي**، كتاب فضائل القرآن- باب فضل سورة الكهف،ح٣٤٠٧، (٢ / ٥٤٦).

(٤) - ابن الضريس، أبو عبد الله محمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس(٢٩٤هـ) ، **فضائل القرآن** ، دار الفكر - دمشق - ١٤٠٨-١٩٨٧ ، ط١ ، تحقيق : عروة بدير، باب في فضل سورة الكهف-ح ٢٠٥،(ص: ٩٩).

(٥) - الخطيب، **تاريخ بغداد** ، دار الكتب العلمية – بيروت، في ترجمة أحمد بن خلف، (٤ /١٣٤).

(٦) - البيهقي، شعب الإيمان، فصل في فضائل السّور والآيات ، ح٢٤٤٤، (٢ / ٤٧٤).

(٧) - البيهقي، سنن البيهقي الكبرى، كتاب جماع أبواب الهيئة للجمعة، باب ما يؤمر به في ليلة الجمعة ويومها ح٥٧٩٢،(٣ /٢٤٩).

(٨) - ابن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبد الله الشيباني(٢٤١هـ)، **العلل ومعرفة الرجال**، المكتب الإسلامي ، دار الخاني - بيروت ، الرياض - ١٤٠٨ – ١٩٨٨،ط١، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس (٢ / ٢٥١).

- **رواه عن سفيان (يوسف بن أسباط، وأبو إسحاق الفزاري، وعبد الملك الذماري) هؤلاء الثلاثة رووه (مرفوعًا).**

رواية أبي اسحاق الفزاري، ورواية عبد الملك الذماري: ذكرهما الدارقطني في العلل تعليقًا دون ذكر المتن.[١]

رواية يوسف بن أسباط: أخرجها ابن السني[٢] بلفظ: **«من توضأ فأسبغ الوضوء ، ثم قال عند فراغه من وضوئه: سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك اللهم وأتوب إليك، ختم عليها بخاتم، فوضعت تحت العرش، فلم يكسر إلى يوم القيامة»**، و البيهقي[٣] باللفظ نفسه، إلا أنه قال: "إني أشهد أن لا إله إلا أنت"، بزيادة "إني".

- **ورواه عن سفيان أيضًا (عبد الرزاق، ووكيع بن الجراح، وعبد الرحمن بن مهدي، وقبيصة بن عقبة، وعبد الله بن المبارك) هؤلاء الخمسة رووه (موقوفًا).**

رواية عبد الرزاق بن همام[٤]

رواية وكيع:

أخرجها ابن أبي شيبة[٥] بلفظ:**مَنْ قَالَ إذَا فَرَغَ مِنْ وُضُوئِهِ سُبْحَانَك اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لاَ إلَهَ إلاَّ أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُك وَأَتُوبُ إلَيْك، خُتِمَتْ بِخَاتَمٍ، ثُمَّ رُفِعَتْ تَحْتَ الْعَرْشِ، فَلَمْ تُكْسَرْ إلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ.**

وأخرجها نعيم بن حماد[١] بلفظ: **«مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ كَمَا أُنْزِلَتْ أَضَاءَ لَهُ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ، وَمَنْ قَرَأَ آخِرَهَا ثُمَّ أَدْرَكَ الدَّجَّالَ لَمْ يُسَلَّطْ عَلَيْهِ»**.

---

(١) – الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١١/ ٣٠٨).
(٢) - ابن السني، أحمد بن محمد بن إسحاق الدينوري(٣٦٤هـ)، **عمل اليوم والليلة**، دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن - جدة / بيروت ، تحقيق: كوثر البرني، ح٣٠، (٣١/١). ومن طريقه ابن حجر في نتائج الأفكار، (٢٤٤/١)، م٤٩.
(٣) - البيهقي، **الدعوات الكبير**، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق - الكويت - ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م ، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، باب القول والدعاء عند الوضوء وعند الفراغ منه-ح٥٩ (٤٢/١).
(٤) - سبق تخريجها في الرواية المعتمدة في التحليل (ص:٨٦) من الدراسة.
(٥) - ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد(٢٣٥هـ)، **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار**، مكتبة الرشد - الرياض - ١٤٠٩ ، ط١، تحقيق: كمال يوسف الحوت، باب في الرجل ما يقول إذا فرغ من وضوئه ح١٩،(١٣/١).

رواية ابن مهدي:

أخرجها نعيم بن حماد[٢] بلفظ: **«مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ كَمَا أُنْزِلَتْ، ثُمَّ خَرَجَ لِلدَّجَّالِ لَمْ يُسَلَّطْ عَلَيْهِ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ عَلَيْهِ سَبِيلٌ»**.

وأخرجها النسائي بلفظ: **"من قرأ سورة الكهف كما أنزلت ثم أدرك الدجال لم يسلط عليه أو لم يكن له عليه سبيل ومن قرأ سورة الكهف كان له نور من حيث قرأها ما بينه وبين مكة"**[٣].

وأخرجها الحاكم[٤] من طريق ابن مهدي بنحو لفظ يحيى بن كثير.

رواية قبيصة: أخرجها البيهقي[٥] بلفظ: **"مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ [يَوْمَ الْجُمُعَةِ] فَأَدْرَكَ الدَّجَّالَ لَمْ يُسَلَّطْ عَلَيْهِ، -أَوْ قَالَ: لَمْ يَضُرُّهُ- وَمَنْ قَرَأَ خَاتِمَةَ سُورَةِ الْكَهْفِ أَضَاءَ لَهُ نُورًا مِنْ حَيْثُ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَكَّةَ"**.

رواية ابن المبارك: أخرجها النسائي[٦] بلفظ: **من توضأ ففرغ من وضوئه ثم قال سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك طبع الله عليها بطابع ثم رفعت تحت العرش فلم تكسر إلى يوم القيامة**.

❖ **ثالثاً طريق شعبة(مدار فرعي)** عن أبي هاشم عن أبي مجلز عن قيس بن عباد عن أبي سعيد:

- **رواه عن شعبة (يحيى بن كثير، وعبد الصمد بن عبد الوارث، وربيع بن يحيى) هؤلاء الثلاثة رووه (مرفوعًا).**

رواية يحيى بن كثير: أخرجها النسائي في السنن الكبرى بلفظ **"مَنْ تَوَضَّأَ فَقَالَ: سُبْحَانَكَ اللهُمَّ، وَبِحَمْدِكَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ، كُتِبَ فِي رَقٍّ ثُمَّ طُبِعَ بِطَابَعٍ فَلَمْ يُكْسَرْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ "**[١].

---

(١) - حماد، نعيم بن حماد(٢٢٨هـ)، **كتاب الفتن**، مكتبة التوحيد - القاهرة – ١٤١٢، ط١، تحقيق: سمير أمين الزهيري،باب المعقل من الدجال-ح١٥٧٩، (٥٦٣/٢).

(٢) - حماد، الفتن،باب المعقل من الدجال، ح١٥٨٢، (٥٦٤/٢).

(٣) - النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب(٣٠٣هـ)، **السنن الكبرى**، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٤١١ - ١٩٩١،ط١، تحقيق: د.عبد الغفار سليمان البنداري ، سيد كسروي حسن،كتاب عمل اليوم والليلة- باب ما يجير من الدجال وذكر اختلاف الناقلين للخبر في ذلك- ح١٠٧٩٠، (٢٣٦/٦).

(٤) - أخرجه الحاكم، المستدرك، كتاب فضائل القرآن- ذكر فضائل سور وآي متفرقة، ح٢٠٧٣، (٧٥٣/١).

(٥) – البيهقي، شعب الإيمان، فضل الصلاة على النبي ﷺ ليلة الجمعة ويومها، وفضل قراءة سورة الكهف- ح٣٠٣٨، (١١٢ / ٣).

(٦) - النسائي، السنن الكبرى،كتاب عمل اليوم والليلة- باب ما يقول إذا فرغ من وضوئه- ح٩٩١١، (٦ / ٢٥).

وأخرجها النسائي[٢] أيضًا بلفظ: **"من قرأ سورة الكهف كما أنزلت كانت له نورا من مقامه إلى مكة ومن قرأ بعشر آيات من آخرها فخرج الدجال لم يسلط عليه".**

والطبراني[٣] بلفظ: «**مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ مَقَامِهِ إِلَى مَكَّةَ، وَمَنْ قَرَأَ بِعَشْرِ آيَاتٍ مِنْ آخِرِهَا، ثُمَّ خَرَجَ الدَّجَّالُ لَمْ يَضُرَّهُ، وَمَنْ تَوَضَّأَ، فَقَالَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ، كُتِبَ فِي رَقٍّ، ثُمَّ جُعِلَتْ فِي طَابَعٍ، فَلَمْ يُكْسَرْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ**».

والحاكم[٤] بلفظ: «**مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ كَمَا أُنْزِلَتْ، كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ مَقَامِهِ إِلَى مَكَّةَ، وَمَنْ قَرَأَ عَشْرَ آيَاتٍ مِنْ آخِرِهَا ثُمَّ خَرَجَ الدَّجَّالُ لَمْ يُسَلَّطْ عَلَيْهِ، وَمَنْ تَوَضَّأَ ثُمَّ قَالَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ كُتِبَ فِي رَقٍّ، ثُمَّ طُبِعَ بِطَابَعٍ فَلَمْ يُكْسَرْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ**».

و البيهقي[٥] بلفظ: **"مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ كَمَا أُنْزِلَتْ كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ"**، وبلفظ[٦]: «**مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ كَانَتْ لَهُ نُورًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ مَقَامِهِ إِلَى مَكَّةَ، وَمَنْ قَرَأَ بِعَشْرِ آيَاتٍ مِنْ آخِرِهَا، ثُمَّ خَرَجَ الدَّجَّالُ لَمْ يَضُرَّهُ، وَمَنْ تَوَضَّأَ، فَقَالَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ، كُتِبَ فِي رَقٍّ، ثُمَّ جُعِلَتْ فِي طَابَعٍ، فَلَمْ يُكْسَرْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ**».

<u>رواية عبد الصمد بن عبد الوارث</u>: أخرجها البيهقي: **"مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ كَمَا أُنْزِلَتْ كَانَتْ لَهُ نُورًا مِنْ حَيْثُ قَرَأَهَا إِلَى مَكَّةَ، وَمَنْ قَالَ إِذَا تَوَضَّأَ سُبْحَانَكَ اللهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ، طُبِعَ بِطَابَعٍ، ثُمَّ جُعِلَتْ تَحْتَ الْعَرْشِ حَتَّى يُؤْتَى بِصَاحِبِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ"**[٧].

<u>رواية ربيع بن يحيى</u>: ذكرها الدارقطني[٨] تعليقًا، مع عدم ذكر متنه، وذكر أنّه لم يثبت.

---

(١) - النسائي، السنن الكبرى، كتاب عمل اليوم والليلة- باب ما يقول إذا فرغ من وضوئه-ح٩٩٠٩،(٦ / ٢٥).
(٢) - النسائي، السنن الكبرى، عمل اليوم والليلة- باب ما يجير من الدجال وذكر اختلاف الناقلين للخبر في ذلك-ح١٠٧٨٨،(٦ / ٢٣٦).
(٣) - الطبراني، **المعجم الأوسط** ، دار الحرمين - القاهرة – ١٤١٥هـ ، تحقيق:طارق بن عوض الله بن محمد ،عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، ح١٤٥٥،(٢ / ١٢٣)، ومن طريقه أخرجه ابن حجر في نتائج الأفكار، (٢٤٤/١-٢٤٥)، مجلس٤٩.
(٤) - أخرجه الحاكم، المستدرك، كتاب فضائل القرآن- ذكر فضائل سور، وآي متفرقة، ح٢٠٧٢، (٧٥٢/١).
(٥) - البيهقي، شعب الإيمان،فصل في فضائل السور والآيات، ح٢٤٤٦، (٢ /٤٧٥).
(٦) - البيهقي، شعب الإيمان،الطهارات ،ح٢٧٥٤، (٣ / ٢١).
(٧) – المرجع السابق.
(٨) - الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبويّة (١١ / ٣٠٨).

- **ورواه عن شعبة أيضًا (محمد بن جعفر، معاذ بن معاذ العنبري، عمرو بن مرزوق) هؤلاء الثلاثة رووه (موقوفًا).**

رواية محمد بن جعفر: أخرجها النسائي بنحو اللفظ الثاني ليحيى بن كثير، وقال:**" من حيث يقرؤه إلى مكة وقال من قرأ آخر الكهف"**(١)

رواية معاذ بن معاذ: ذكر البيهقي أنّ معاذًا العنبري روى الحديث عن شعبة موقوفًا(٢).

راوية عمرو بن مرزوق: ذكر الطبراني(٣) أنّ عمرو بن مرزوق رواه عن شعبة موقوفًا بمثل لفظ لفظ قيس بن الربيع.

❖ **رابعاً طريق قيس بن الربيع:**

رواية يحيى بن عبد الحميد الحماني: أخرجها الطبراني(٤) بلفظ: **"مَنْ قَالَ إِذَا تَوَضَّأَ: بِسْمِ اللَّهِ، وَإِذَا فَرَغَ قَالَ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ طُبِعَ عَلَيْهَا بِطَابَعٍ ثُمَّ وُضِعَتْ تَحْتَ الْعَرْشِ فَلَمْ تُكْسَرْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ ".**

❖ **خامساً طريق الوليد بن مروان:**

رواية عمرو بن عاصم الكلابي: أخرجها الطبراني(٥) بمثل لفظ قيس بن الربيع.

❖ **سادساً طريق روح بن القاسم:**

رواية عيسى بن شعيب: أخرجها أبواسحاق المزكي في فوائده(٦) بلفظ: من قال حين يفرغ من وضوئه سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك، كتب في رق وطبع بطابع ووضع تحت العرش حتى تدفع إليه يوم القيامة".

---

(١)- النسائي، السنن الكبرى، كتاب عمل اليوم والليلة- باب ما يجير من الدجال وذكر اختلاف الناقلين للخبر في ذلك- ح١٠٧٨٩،(٦ / ٢٣٦).
(٢) - البيهقي، شعب الإيمان،الطهارات ،ح٢٧٥٤، (٣ / ٢١).
(٣) - الطبراني، الدعاء، ح٣٩١، (ص:١٤١)، ومن طريقه أخرجه ابن حجر، نتائج الأفكار (٢٤٥/١)، مجلس٤٩.
(٤) - الطبراني، الدعاء، ح٣٨٨ (ص: ١٤٠)، ومن طريقه ابن حجر، نتائج الأفكار(٢٤٥/١)، مجلس٤٩.
(٥) - الطبراني، الدعاء، ح٣٨٩، (ص: ١٤١).
(٦) – الدارقطني، علي بن عمر، **المزكيات- الفوائد المنتخبة الغرائب العوالي من حديث أبي اسحاق المزكي**، دار البشائر- بيروت، ط١-٢٠٠٤، ح٥٥، (ص:١٢٨)، ومن طريقه أخرجه ابن حجر في نتائج الأفكار، مجلس (٥١) (٢٥٤/١).

المطلب الثالث: رسم شجرة الإسناد

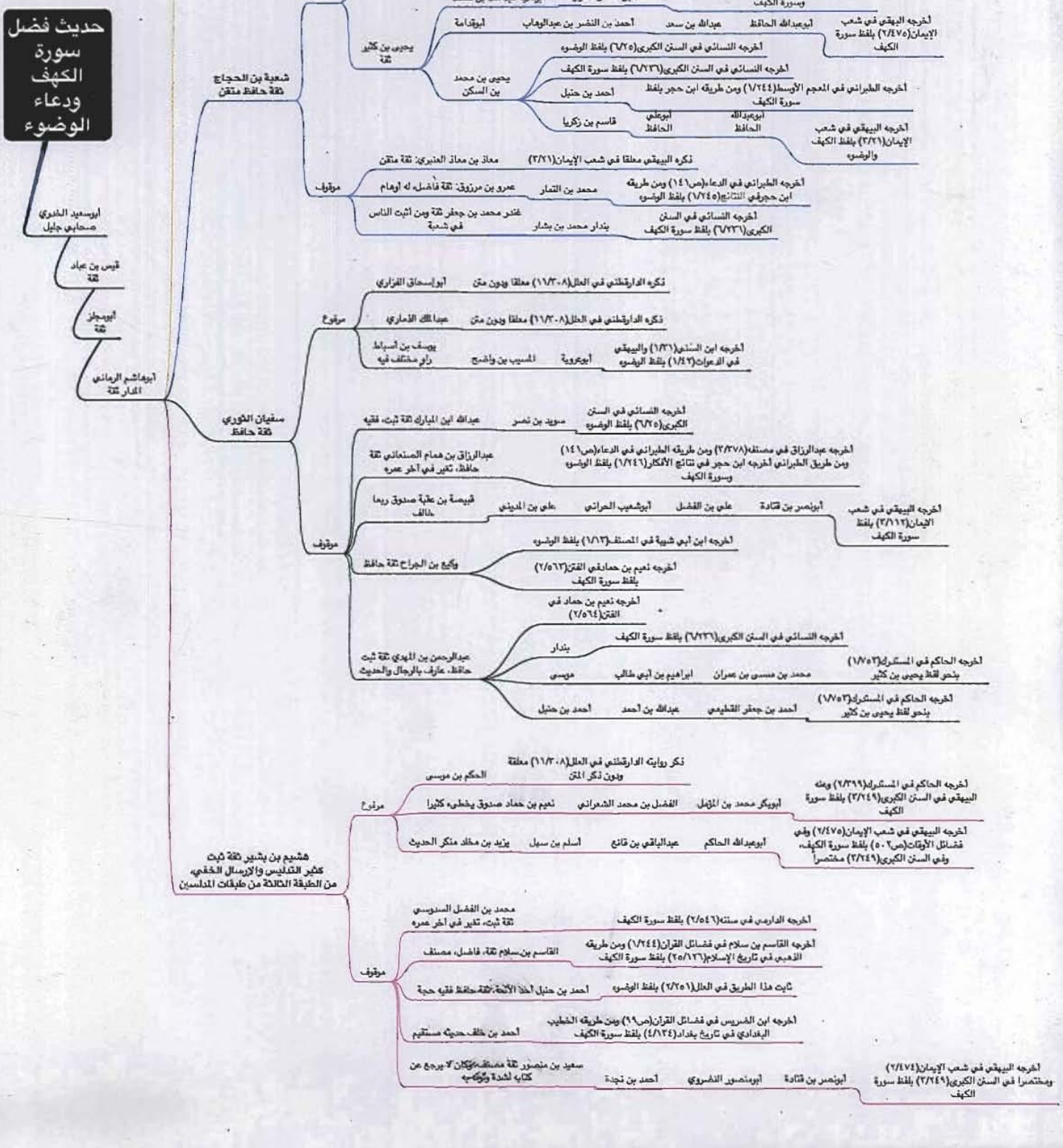

المطلب الرابع: ترجمة رجال الإسناد

عَبْدُ الرَّزَّاقِ بن همام:

الترجمة التمييزيّة: عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولاهم، اليماني، أبو بكر الصنعاني، أخرج له الستة، (٢١١هـ)[١].

الترجمة التعريفيّة: من صغار أتباع التابعين، مصنّف شهير[٢].

الترجمة البيانيّة: قال أحمد بن حنبل: (سماع عبد الرزاق من سفيان بمكة مضطرب، فأمّا سماعه باليمن الذي أملى عليهم، فذاك صحيح جدًّا، كان القاضي يكتب، وكانوا يصحّحون)[٣]،وقال:(إذا اختلف أصحاب معمر فالحديث لعبد الرزاق)[٤]، قال الأثرم: سمعت أبا عَبد اللَّهِ يسأل عن حديث النار جبار؟ فقال: هذا باطل ليس من هذا شئ، ثم قال: ومن يحدث به عن عبد الرزاق؟ قلت (أي الأثرم): حدثني أحمد بن شبويه، قال: (هؤلاء سمعوا بعدما عمي، كان يلقن فلقنه، وليس هو في كتبه وقد أسندوا عنه أحاديث ليست في كتبه كان يلقنها بعدما عمي)[٥]، قال أحمد بن حنبل: (من سمع من الكتب فهو أصح)[٦]، قال الذهبي: (وثقه غير واحد، وحديثه مخرّج في الصحاح وله ما ينفرد به، ونقموا عليه التشيع، وما كان يغلو فيه، بل كان يحبّ عليًّا ﷺ ويبغض من قاتله)، وقال: (وكان ﷺ من أوعية العلم، ولكنه ما هو في حفظ وكيع وابن مهدي)[٧]، قال ابن حجر(٨٥٢هـ): حجر(٨٥٢هـ): (ثقة حافظ مصنف شهير عمي في آخر عمره فتغير ، و كان يتشيع)[٨].

---

(١) - ينظر: المزي، تهذيب الكمال (١٨/ ٥٢-٦٢)، ابن حجر، **تهذيب التهذيب**، دار الفكر - بيروت - ١٤٠٤ – ١٩٨٤، ط١، (٢٧٨/٦-٢٨٠). ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن (٥٧١هـ)، **تاريخ مدينة دمشق**، دار الفكر - بيروت - ١٩٩٥ ، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، (٣٦/ ١٦٠).

(٢) - ابن حجر، **تقريب التهذيب**، دار الرشيد - سوريا - ١٤٠٦ - ١٩٨٦،ط١، تحقيق: محمد عوامة، (ص:٣٥٤).

(٣) - ابن حنبل، **سؤالات الأثرم لأحمد بن حنبل**، دار البشائر الإسلامية - بيروت - ١٤٢٥-٢٠٠٤، ط١، تحقيق: عامر حسن صبري،(ص: ٢٦).

(٤) - ابن رجب، **شرح علل الترمذي**، مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن - ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م، ط١، تحقيق:همام عبد الرحيم سعيد، (٧٠٦/٢).

(٥) - المزي، تهذيب الكمال (١٨/ ٥٧)، ابن رجب، شرح علل الترمذي (٧٥٢/٢).

(٦) - المزي، تهذيب الكمال (٥٨/١٨).

(٧) - الذهبي، **تذكرة الحفاظ**، دار الكتب العلمية - بيروت، ط١(١ / ٣٦٤).

(٨) - ابن حجر، تقريب التهذيب (ص:٣٥٤).

اتصال السّند: روى عن سفيان الثوري، وذُكر ضمن تلاميذ الثوري، وذكر الثوري ضمن شيوخه وله عنه أحاديث أخرى مخرّجة في الصحيحين[١].

خلاصة القول في الراوي: [ثقة حافظ تغير في آخر عمره]، وحديث الباب من كتابه المصنف، وأمّا عن اضطرابه في حديث سفيان في مكة، لا يدخل به حديثه هذا لموافقته رواية الثقات من تلاميذ سفيان.

سفيان الثَّوْرِيّ:

الترجمة التمييزيّة: سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، أبو عبد الله الكوفي، أخرج له الستة، (١٦١هـ)[٢].

الترجمة التعريفيّة: من كبار أتباع التابعين، قَال شعبة، وسفيان بن عُيَيْنَة، وأَبُو عاصم النبيل، ويحيى بن معين، وغَيْرُ واحد من العلماء: (سفيان أمير المؤمنين في الحديث)[٣].

الترجمة البيانيّة: قال الحارث بن سريج: قلت لعبد الرحمن بن مهدي إذا اختلف الثوري وهشيم قال: هشيم أثبت فيه. قلت: شعبة وهشيم. قال: هشيم حتى يجتمعا. يعني يجتمع سفيان وشعبة في حديث)[٤]،قَال يحيى بن سعيد القطان: (ليس أحد أحب إلي من شعبة، ولا يعدله أحد عندي، وإذا خالفه سفيان أخذت بقول سفيان)[٥]، قال الذهبي: (الإمام ، أحد الأعلام علمًا و زهدًا)[٦]، قال ابن ابن حجر: (ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة، و كان ربما دلّس)[٧].

اتصال السّند: روى عن أبي هاشم الرماني، وذُكر ضمن تلاميذ أبي هاشم، وذكر أبو هاشم ضمن شيوخه وله عنه أحاديث أخرى مخرجة في الصحيحين، وعنعنة الثوري محمولة على السماع لأن

---

(١) - المزي، تهذيب الكمال (٥٣/١٨)، (١٦٣/١١).
(٢) – ينظر: المزي، تهذيب الكمال (١١/ ١٥٤-١٦٩)، ابن حجر، تهذيب التهذيب (٤/ ٩٩-١٠١)، الخطيب، تاريخ بغداد(٩/ ١٥١-١٧٣).
(٣) - المزي، تهذيب الكمال (١٦٤/١١)، ابن حجر، تقريب التهذيب (ص:٢٤٤).
(٤) - الخطيب، تاريخ بغداد (١٤/ ٩١)، المزي، تهذيب الكمال (٣٠ /٢٨٢).
(٥) - المزي، تهذيب الكمال (١٦٥/١١).
(٦) - الذهبي، تذكرة الحفاظ(١/ ١٥١).
(٧) - ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: ٢٤٤).

الأئمة احتملوا تدليسه وأخرجوا له في الصحيح لإمامته وقلّة تدليسه في جنب ما روى، وهو في المرتبة الثانية من مراتب المدلّسين[١].

خلاصة القول في الراوي: [ثقة حافظ].

أبو هَاشِمٍ الْوَاسِطِيّ:

الترجمة التمييزيّة: أبو هاشم الرماني الواسطي، قال النَّسائي:"أَبُو هاشم يحيى بن دينار"، وقيل: يحيى بن أَبي الأسود، وقيل: ابن نافع، وقد ثبت اسم أبي هاشم وهو: يحيى، واختلف في اسم أبيه، أخرج له أصحاب الكتب الستة، وفاته (١٢٢هـ)، وقيل (١٣٢هـ)، وقيل (١٤٥هـ)[٢].

الترجمة التعريفيّة: اشتهر بكنيته، تابعي صغير، رأى أنس بن مالك ﷺ[٣].

الترجمة البيانيّة: قال أحمد بن حنبل: (ثقة)، وقال: (حدثنا هشيم عن أبي هاشم عن أبي مجلز عن قيس بن عُبَّاد عن أبي سعيد الخدري قال: إذا توضأ الرجل فقال سبحانك اللهم وبحمدك، لم يسمعه هشيم من أبي هاشم)[٤]،قال الدارقطني: (ثقة)[٥]، قال الذهبي: (ثقة حجة)[٦]، قال ابن حجر: (ثقة)[٧].

---

(١) - المزي، تهذيب الكمال (١٦١/١١)، (٣٦٢/٣٤) ، ابن حجر، طبقات المدلسين(ص: ١٣)
(٢) - ينظر تهذيب الكمال (٣٤/ ٣٦٢-٣٦٣)، ابن حجر، تهذيب التهذيب (١٢ / ٢٨٦)، الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، مؤسسة الرسالة - بيروت - ١٤١٣ ،ط٩، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ، محمد نعيم العرقسوسي، (١٥٢/٦). ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال(٢ / ٣٦٥).
(٣) - ينظر: تهذيب الكمال (٣٤/ ٣٦٢). الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٩٩٥ ،ط١، تحقيق:علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود، (٧ / ٤٣٧). الحموي، ياقوت بن عبد الله الحموي أبو عبد الله، **معجم البلدان**، دار الفكر – بيروت، (٣ / ٦٦). بحشل، أسلم بن سهل الرزاز الواسطي(٢٩٢هـ)، **تاريخ واسط** ،عالم الكتب - بيروت - ١٤٠٦ ،ط١، تحقيق: كوركيس عواد (ص:٦١-٦٢).
(٤) - ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال (٢ /٤٧٣، ٢٥١).
(٥) - الدارقطني، **سؤالات البرقاني للدارقطني**، كتب خانه جميلي - باكستان - ١٤٠٤ - ، ط١ ، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، (ص:٧٠).
(٦) - الذهبي، سير أعلام النبلاء (١٥٢/٦).
(٧) - ابن حجر ، تقريب التهذيب (ص: ٦٨٠).

اتصال السّند: روى عن أبي مجلز، وذُكر ضمن تلاميذ أبي مجلز، وذُكر أبومجلز ضمن شيوخه وله عنه أحاديث أخرى مخرّجة في الصحيحين، وعنعنة أبي هاشم محمولة على السماع لبراءته من التدليس[١].

ممن روى عن أبي هاشم: سفيان الثوري (خ م س ق)، وشعبة بن الحجاج (س)، وقيس بن الربيع (د ت)، وهشيم بن بشير (خ م س)، والوليد بن مروان، وروح بن القاسم[٢].

خلاصة القول في الراوي: [ثقة]

أبو مِجْلَز:

الترجمة التمييزيّة: لاحق بن حميد بن سعيد السدوسي البصري أبو مجلز الأعور، أخرج له أصحاب الكتب الستة، وفاته قيل: (١٠١هـ) ، وقيل: (١٠٦هـ)، وقيل: (١٠٩هـ)، وقيل: غير ذلك، قال البخاري: (مات قبل الحسن بقليل ومات الحسن سنة عشرة ومائة)[٣].

الترجمة التعريفيّة: تابعي من كبار الثالثة، وهي طبقة الوسطى من التابعين، مشهور بكنيته[٤].

الترجمة البيانيّة: قال شعبة: (أبو مجلز هذا يجيء عنه حديث كأنه شيعي ثم يجيء عنه حديث كأنه عثماني)، قال ابن معين: (أبو مجلز مضطرب الحديث)[٥]، وقال: (لم يسمع من حذيفة)[٦]، قال ابن سعد: (وكان ثقة وله أحاديث)[٧]، قال البخاري: (سمع ابن عمر وابن عباس وأنس بن

---

(١) - المزي، تهذيب الكمال (٣٤/ ٣٦٢)،(١٧٧/٣١).
(٢) - ينظر: المزي، تهذيب الكمال (٣٤/ ٣٦٢-٣٦٣)، الذهبي، سير أعلام النبلاء (١٥٢/٦)، لم يذكر المزي روح بن القاسم ضمن من روى عن أبي هاشم وذكره الذهبي.
(٣) - ينظر: تهذيب الكمال (٣١/ ١٧٦-١٨٠)، ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق (٦٤ / ٢٠-٣٢)، الذهبي، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، دار القبلة للثقافة الإسلامية ، مؤسسة علو - جدة – ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م، ط١، تحقيق: محمد عوامة (٣٥٩/٢). البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم أبو عبد الله(٢٥٦هـ)، **التاريخ الكبير**، دار الفكر – بيروت، تحقيق:السيد هاشم الندوي(٢٥٨/٨).
(٤) - ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: ٥٨٦).
(٥) - يرجع في قول شعبة وابن معين: العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى(٣٢٢هـ)، **الضعفاء الكبير**، دار المكتبة العلمية - بيروت - ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م ،ط١، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، (٣٧٢/٤).
(٦) - ابن معين، يحيى بن معين أبو زكريا(٢٣٣هـ)، **تاريخ ابن معين (رواية الدوري)**، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة - ١٣٩٩ - ١٩٧٩، ط١، تحقيق:أحمد محمد نور سيف،(١٤٦/٤).
(٧) - ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله البصري الزهري(٢٣٠هـ)، **الطبقات الكبرى**، دارصادر – بيروت، (٢١٦/٧).

مالك)[١]، قال العجلي: (بصري تابعي ثقة، وكان يحب عليا ﷺ)[٢]، قال أبو زرعة: (بصري، ثقة)[٣]، قال ابن خراش: (ثقة)[٤]، وذكره ابن حبان (٣٥٤هـ) في الثقات[٥]، قال الذهبي: (بصري (بصري إمام، ثقة)[٦]،و قال: (من ثقات التابعين لكنه يدلّس)[٧]، قال ابن حجر: (ثقة)[٨]، ورمز له له ابن حجر في اللسان برمز (صح): أي من تكلم فيه بلا حجة[٩].

اتصال السّند: روى عن قيس بن عُبَّاد، وذُكر ضمن تلاميذ قيس، وذُكر قيس ضمن شيوخه وله عنه أحاديث أخرى مخرّجة في الصحيحين، وعنعنة أبي مجلز مقبولة؛ لأنّه لم يوصف بالتدليس إلا نادرًا، وهو في المرتبة الأولى من مراتب المدلّسين[١٠].

خلاصة القول في الراوي: [ثقة].

قَيْسِ بْنِ عُبَّاد

الترجمة التمييزيّة: قيس بن عُبَّاد القيسي الضبعي، أبو عبد الله البصري، أخرج له أصحاب الكتب الستة سوى الترمذي، (ت٨١هـ)[١١].

الترجمة التعريفيّة: تابعي كبير، مخضرم[١٢].

---

(١) - البخاري، التاريخ الكبير (٢٥٨/٨).
(٢) - العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح(٢٦١هـ)، **معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم**، مكتبة الدار - المدينة المنورة - السعودية - ١٤٠٥ - ١٩٨٥ ، ط١ ، تحقيق:عبد العليم عبد العظيم البستوي، (٢٣٠/٢).
(٣) - ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي(٣٢٧هـ)، **الجرح والتعديل**، دار إحياء التراث العربي - بيروت - ١٢٧١ - ١٩٥٢،ط١، (١٢٤/٩).
(٤) – المزي، تهذيب الكمال(١٧٨/٣١).
(٥) - ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي(٣٥٤هـ)، **الثقات**، دار الفكر - بيروت - ١٣٩٥ - ١٩٧٥، ط١، تحقيق:السيد شرف الدين أحمد، (٥ / ٥١٨).
(٦) - الذهبي، الكاشف (٣٥٩/٢).
(٧) - الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٧ / ١٥٢).
(٨) - ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: ٥٨٦).
(٩) - ابن حجر، **لسان الميزان**، دار البشائر الإسلامية- بيروت، ط١-٢٠٠٢م، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، (٤٤٥/٩).

(١٠) - المزي، تهذيب الكمال (١٧٧/٣١)، (٢٤/ ٦٥)،ابن حجر، طبقات المدلسين (ص: ٢٧).
(١١) - ينظر تهذيب الكمال (٢٤/ ٦٤-٦٨)، الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس(١٣٩٦هـ)، **الأعلام**، دار العلم للملايين- بيروت، ط٢٠٠٢م، (٢٠٧/٥).
(١٢) - ابن جر، تقريب التهذيب (ص: ٤٥٧).

الترجمة البيانيّة: قال ابن سعد: (كان ثقة، قليل الحديث)[١]، قال العجلي: (ثقة من كبار التابعين)[٢]، قال ابن خراش، والنسائي: (ثقة)[٣]، قال الذهبي: (كان شيعيًّا متألها)[٤]، قال ابن حجر: (ثقة، مخضرم، وهم من عده في الصحابة)[٥].

اتصال السّند: روى عن أبي سعيد الخدري، وذُكر ضمن تلاميذ أبي سعيد الخدري، وذُكر أبو سعيد الخدري ضمن شيوخه وله عنه أحاديث أخرى، وعنعنة قيس محمولة على السماع لبراءته من التدليس[٦].

خلاصة القول في الراوي: [ثقة].

أَبو سَعِيدٍ الْخُدْرِيّ[٧]

الترجمة التمييزيّة: سعد بن مالك بن سنان بن عبيد بن ثعلبة بن عبيد بن الأبجر وهو خدرة بن عوف بن الحارث بن الخزرج الأنصاري، أبو سعيد الخدري، أخرج له أصحاب الكتب الستة، وفاته ٧٤هـ، وقيل: (٦٤هـ)، وقيل: (٦٣هـ)، وقيل: (٦٥هـ).

الترجمة التعريفيّة: صحابي جليل، مشهور بكنيته، أحد الفقهاء المجتهدين، من المكثرين عن النبي ﷺ روى ألفًا ومائة وسبعين حديثًا.

الترجمة البيانيّة: الصحابة رضي الله عنهم عدول.

---

(١) - ابن سعد، الطبقات الكبرى (٧ / ١٣١).
(٢) - العجلي، معرفة الثقات (٢ /٢٢١).
(٣) - المزي، تهذيب الكمال (٢٤ / ٦٦).
(٤) - الذهبي، الكاشف (٢ / ١٤١).
(٥) - ابن جر، تقريب التهذيب (ص: ٤٥٧).
(٦) - المزي، تهذيب الكمال (٢٤ / ٦٥)، (١٠/ ٢٩٨).
(٧) – ينظر: ابن حجر، **الإصابة في تمييز الصحابة**، دار الجيل - بيروت - ١٤١٢ - ١٩٩٢، ط١، تحقيق: علي محمد البجاوي،(٣ /٧٨- ٧٩)، الذهبي، سير أعلام النبلاء (٣/ ١٦٨-١٧٢)، المزي، تهذيب الكمال (١٠/ ٢٩٤-٣٠٠)، الزركلي، الأعلام (٣/ ٨٧)

المطلب الخامس: لطائف الإسناد

في إسناد هذا الطريق لطائف كثيرة، منها:

- كلّ رواة السّند أخرج لهم أصحاب الكتب الستة، إلا قيس بن عُبَّاد أخرج له الستة دون الترمذي.
- الإسناد مسلسل برواية الثقات.
- الإسناد مسلسل بصيغة الأداء (عن)، وهي مقبولة، فلا يوجد من وصف بالتدليس بالسند إلا الثوري وأبو مجلز وقد احتمل الأئمة تدليسهما.
- كلّ رواة السّند من القرون المفضلة.
- الإسناد من خماسيّات عبد الرزاق في مصنفه.
- في الإسناد رواية تابعي عن تابعي عن تابعي: أبو هاشم عن أبي مجلز عن قيس بن عُبَّاد.
- اثنان من رواة السّند كنيتهما أبو عبد الله: سفيان الثوري، وقيس بن عُبَّاد.
- اثنان من رواة السّند من أتباع التابعين: عبد الرزاق، وسفيان الثوري.
- في السّند من وصف بأمير المؤمنين في الحديث: سفيان الثوري.
- في السّند اثنان وصفا بصفتين للتوثيق: عبد الرزاق، وسفيان الثوري.
- في السّند راويان بصريّان: أبو مجلز، وقيس بن عُبَّاد.
- في السّند ثلاثة رواة اشتهروا بكناهم: الصحابي أبو سعيد الخدري ﷺ، وأبو مجلز، وأبو هاشم الرماني.
- الراوي قيس بن عُبَّاد من المخضرمين.
- الصحابي أبو سعيد الخدري ﷺ من المكثرين بالرواية عن رسول الله ﷺ.
- الصحابي الجليل أبو سعيد الخدري ﷺ أحد الفقهاء المجتهدين.
- الحديث من الموقوف الذي له حكم المرفوع لأن مثله لا يقوله الصحابي برأيه.
- الحديث يعدّ من الفرد المطلق، تفرّد بروايته عن أبي سعيد قيس بن عُبَّاد، وتفرّد أبو مجلز بروايته عن قيس، وتفرّد أبو هاشم بروايته عن أبي مجلز، ثم تفرّعت الطرق بعد أبي هاشم.

المطلب السادس: الحكم على إسناد الحديث وحده

للحكم على حديث أبي سعيد من طريق عبد الرزاق، يلزم التحقق من درجة الاحتجاج بالرواة، واتصال إسنادهم، وخلوه من العلة والشذوذ، وهذا على النحو الآتي:

- رواة طريق عبد الرزاق كلهم ثقات.

- صيغة الأداء في هذا الطريق العنعنة لكنها محمولة على السماع، لإمكان اللقاء بين الرواة، ولوجودهم في التلاميذ والشيوخ المذكورين لكل راوي، ولعدم تدليسهم، وما كان من تدليس سفيان الثوري، ولاحق بن حميد فلا يضر لقلة تدليسهم وقبول الأئمة عنعنتهم، وقد تقدم بيان ذلك في تراجمهم.

- هذا الإسناد خالي من العلة القادمة، فقد ذكر علماء العلل في طرق هذا الحديث عللًا لكنها ليست بهذا الإسناد، ففي هذا الحديث اختلاف بالرفع والوقف، بالطرق المتفرعة عن أبي هاشم كافة، لكن رواية الأكثر عددًا، والأوثق أتت بالوقف، وطريق عبد الرزاق هذا جاء موقوفًا كما رواه باقي الثقات، وهناك مسائل وزيادات ستأتي عند الحكم على الحديث بمجموع طرقه.

- خلاصة الحكم على هذا الطريق: هذا إسناد صحيح، بالوقف على أبي سعيد الخدري.

المطلب السابع: الحكم على الحديث بوجه عام

قبل الحكم على الحديث لا بدّ من معرفة هذه الأمور:

١. بعد جمع طرق الحديث تبيّن أن مداره على أبي هاشم الرماني، وقد روي عنه الحديث من ستّ طرق.
٢. في هذا الحديث وقع اختلاف بين الرواة منهم من رفعه للنبي ﷺ، ومنهم من وقفه على أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

٣. هذا الحديث وقع فيه اختلاف بين الراوة في ألفاظه، فبعض الرواة ذكر لفظ يوم الجمعة وبعضهم لم يذكر لفظ يوم الجمعة، بعضهم زاد تخصيص أواخر سورة الكهف بالفضل، وبعضهم زاد في لفظ الوضوء قول البسملة، وبعضهم زاد اسباغ الوضوء في الحديث، وبعض الرواة قرنه مع حديث الوضوء والبعض أفرد حديث الوضوء، والبعض الآخر أفرد حديث الكهف.
٤. المدارات الفرعية: (هشيم، وسفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، والوليد بن مروان، وقيس بن الربيع، وروح بن القاسم).

ولكي يكون الحكم على الحديث حُكمًا صحيحًا، فلا بدّ من دراسة طرق المدارات الفرعية للحديث والحكم عليها، ثم الحكم على الحديث بمجموع طرقه، وهذا على النحو الآتي:

أولاً: الحكم على طريق هشيم

الحكم على طريق هشيم يكون من خلال بيان هذه النقاط:

١- هشيم مدار فرعي في هذا الطريق، وتفرّعت الطرق منه إلى سبع روايات، فيها اختلاف بين الرواة بوقف الحديث ورفعه.
٢- هشيم بن بشير مدار هذا الطريق ثقة ثبت من الحفاظ، إلا إنه كثير التدليس، قال الذهبي: (لا نزاع في أنه كان من الحفّاظ الثقات، إلا أنه كثير التدليس، فقد روى عن جماعة لم يسمع منهم)[١]، وقال ابن حجر: (ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي)[٢]، وقال أحمد بن حنبل عن

(١) - الذهبي، تذكرة الحفاظ (١/ ٢٤٩).
(٢) - ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: ٥٧٤).

هذا الحديث: (لم يسمعه هشيم من أبي هاشم)[١]، وهشيم من الطبقة الثالثة ممن أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرّحوا فيه بالسّماع[٢].

٣- روى هذا الطريق مرفوعاً:

- نعيم بن حماد (صدوق يخطىء كثيراً)[٣]، وقال أبو زرعة الدمشقي: "يصل أحاديث يوقفها الناس"[٤].

- يزيد بن مخلد قال عنه أبو زرعة: (منكر الحديث)[٥].

- الحكم بن موسى، وروايته جاءت معلقة، ودون ذكر المتن[٦].

٤- روى هذا الطريق موقوفًا:

- أبو عبيد القاسم بن سلام (ثقة، فاضل، مصنف)[٧].

- أبو النعمان محمد بن الفضل السدوسي (ثقة ثبت تغيّر في آخر عمره)[٨].

- أحمد بن خلف (حديثه مستقيم)[٩].

- سعيد بن منصور (ثقة مصنّف، وكان لا يرجع عما في كتابه لشدّة وثوقه به)[١٠]، قال الطحاوي: "سعيد بن منصور وهو أضبط الناس لألفاظ هشيم وهو الذي ميز للناس ما كان هشيم يدلس به من غيره"[١١].

- أحمد بن حنبل (أحد الأئمة ثقة حافظ فقيه حجة)[١٢].

٥- جاءت روايات أصحاب هشيم كلها بذكر لفظ الكهف، ماعدا رواية أحمد بن حنبل جاءت مختصرة بذكر بداية لفظ الوضوء.

---

(١) - ابن حنبل، العلل ومعرفة الرجال (٢ /٢٥١).
(٢) - ابن حجر، طبقات المدلسين (ص: ١٣، ٤٧).
(٣) - ابن حجر، تقريب التهذيب (ص :٥٦٤).
(٤) - المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٩ / ٤٧١).
(٥) - الهاشمي، سعدي، **أبو زرعة وجهوده في خمة السنة- مع تحقيق كتابه الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي**، دار الوفاء - المنصورة - ١٤٠٩ ،ط٢.(ص:٧٦٠).
(٦) - ذكره الدارقطني في العلل معلقاً، الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١١ /٣٠٨).
(٧) - ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: ٤٥٠).
(٨) - ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: ٥٠٢).
(٩) - ابن حجر، لسان الميزان (١/ ٤٥٢).
(١٠) - ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: ٢٤١).
(١١) - الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة بن عبدالملك بن سلمة أبو جعفر(٣٢١هـ)، **شرح معاني الآثار**، دار الكتب العلمية - بيروت - ١٣٩٩، ط١، تحقيق : محمد زهري النجار، (٣٨٦/١)
(١٢) - ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: ٨٤).

٦- وهِم نُعيم بن حماد، وتفرد بذكر لفظ [مَا بَيْنَ الْجُمُعَتَيْنِ]، وخالف باقي أصحاب هشيم الذين قالوا [مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ الْعَتِيقِ].

٧- تفرّد أبو النعمان محمد بن الفضل السدوسي بلفظ [لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ]، وخالف باقي أصحاب هشيم بقولهم: [يوم الجمعة].

٦- في هذا الطريق تخصيص فضل قراءة سورة الكهف [يوم الجمعة].

٧- صرّح هشيم بلفظ السماع في ثلاثة مواضع، فقد جاء في طريق القاسم بن سلام بلفظ: أخبرنا، وفي طريق محمد بن الفضل بلفظ: حدثنا، وفي طريق سعيد بن منصور بلفظ: حدثنا[١].

الخلاصة في طريق هشيم:

- في هذا الطريق علتان:

١- تفرد هشيم بذكر لفظ [يَوْمَ الْجُمُعَةِ]، ومخالفته في ذلك لاثنين من الثقات الحفاظ: الثوري، وشعبة، فهذه الزيادة شاذة في حديث أبي سعيد.

٢- عنعنة هشيم المدلس، وهو من الطبقة الثالثة التي لا تقبل روايتهم إلا إذا صرحوا بالسماع، مع وجود قول لأحد أئمة العلل بنفي سماع هشيم هذا الحديث من أبي هاشم.

- توجيه العلة الثانية: ثبت تصريح هشيم بالسماع بلفظ سورة الكهف من ثلاثة طرق مختلفة، ولعل الإمام أحمد نفى سماع هشيم للفظ الوضوء، فلم يأتِ لفظ الوضوء عن هشيم إلا من طريق الإمام أحمد.

- اللفظ المحفوظ عن هشيم بهذا الطريق في فضل سورة الكهف **"مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الْكَهْفِ [يَوْمَ الْجُمُعَةِ] أَضَاءَ لَهُ مِنَ النُّورِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْتِ الْعَتِيقِ"**، وفي لفظ الوضوء **"إذا توضأ الرجل فقال سبحانك اللهم وبحمدك"**[٢].

- ثبت الحديث موقوفًا على أبي سعيد الخدري، من طريق هشيم، برواية الأكثر عددًا والأوثق.

- زيادة هشيم لفظ " يوم الجمعة"، زيادة شاذة خالف فيها اثنين من الثقات، (الثوري، شعبة).

ثانيًا: الحكم على طريق سفيان

الحكم على طريق سفيان يكون من خلال بيان هذه النقاط:

---

(١) - أبو عبيد، فضائل القرآن (٢٤٤/١)، الدرامي، سنن الدرامي (٢/ ٥٤٦)، البيهقي، شعب الإيمان (٤٧٤/٢).
(٢) - هكذا رواه الإمام أحمد مختصرًا.

١- سفيان مدار فرعيّ في هذا الطريق، وتفرّعت عنه الطرق إلى ثمانية طرق، فيها اختلاف بين الرواة بوقف الحديث ورفعه، وفي ذكر لفظ الوضوء ولفظ الكهف مجتمعين أو متفرقين.

٢- سفيان الثوري (ثقة حافظ فقيه، عابد إمام حجة، وكان ربّما دلس)[١]، وتدليسه نادر احتمله الأئمة.

٣- روى هذا الحديث مرفوعًا عن سفيان:

- يوسف بن أسباط: قال ابن معين: يوسف بن أسباط الذي كان بالشام رجل صدق"[٢]، وقال ابن معين في رواية الدارمي: "ثقة"[٣]، قال أبو داود: قلت لأحمد: يوسف بن أسباط، قال: ثقة، قلت: فدفن كتبه، قال: قد علمت يقال، ثم قال: ومن مثل يوسف"[٤]، قال صدقة: "دفن يوسف كتبه فكان بعد يقلب عليه فلا يجيء به كما ينبغي"[٥]، قال أبو حاتم: " كان رجلا عابدا دفن كتبه وهو يغلط كثيرا وهو رجل صالح لا يحتجّ بحديثه"[٦]، من خلال عرض أقوال العلماء تبيّن أنّه من الرواة المختلَف فيهم، فإمّا أن يتم التفريق بين حاله قبل أن يدفن كتبه وبعد، وهذا أمر لم يتضح في هذه الرواية، فالأولى أن يؤخذ من حديثه ما وافق فيه الثقات، ولم يرفعه من الثقات عن سفيان أحد، والرواي عن يوسف هو: المسيب بن واضح، وهو "صدوق كان يخطىء كثيرا فإذا قيل له لم يقبل"[٧]، وهذا مما يؤكد أن طريق يوسف ليس بقوة باقي طرق الثقات في هذا الحديث، وقد تفرد يوسف بن أسباط بزيادة [فأسبغ الوضوء]، مخالفاً باقي الثقات، فلم يذكرها غيره، وهذه زيادة شاذة.

- أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الفزاري، وعبد الملك الذماري الأبناوي، لكنّ روايتهما جاءت معلقّة، ودون ذكر المتن[٨].

---

(١) - ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: ٢٤٤).
(٢) - تاريخ ابن معين (رواية الدوري) (٣ /٤١٠).
(٣) - تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي) (١ / ٢٢٧).
(٤) - ابن حنبل، **سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم**، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة - ١٤١٤ ، ط١، تحقيق: د. زياد محمد منصور، (ص: ٢٨٦).
(٥) - البخاري، التاريخ الكبير (٨ / ٣٨٥).
(٦) - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٩/ ٢١٨).
(٧) - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٨ / ٢٩٤).
(٨) - الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١١/ ٣٠٨).

٤- روى هذا الحديث موقوفًا:

- عبد الرزاق الصنعاني (ثقة حافظ)[١].
- وكيع بن الجراح (ثقة حافظ)[٢].
- عبد الرحمن بن مهدي (ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث)[٣].
- قبيصة بن عقبة (صدوق ربما خالف)[٤].
- عبد الله بن المبارك (ثقة ثبت، فقيه)[٥].

٥- روى عن سفيان هذا الحديث مرفوعًا يوسف بن أسباط بلفظ الوضوء فقط وليس لفضل سورة الكهف ذكر، وإنما لفظ سورة الكهف جاء موقوفًا.

٦- جاءت رواية عبد الرزاق بذكر لفظ الوضوء وسورة الكهف بإسناد صحيح.

جاءت رواية وكيع من طريق ابن أبي شيبة بإسناد صحيح بذكر لفظ الوضوء فقط، ومن طريق نعيم بن حماد بإسناد حسن بذكر لفظ الكهف مع ذكر "ومن قرأ آخرها"، تفرّد نعيم بذكر فضل أواخر سورة الكهف، ولا يوجد له مخالف، فلم يُخّرج الحديث عن وكيع بلفظ الكهف سواه، ونعيم من الرواة المختلف فيهم، والراجح فيه[٦] أنه صدوق يخطئ كثيراً، قال فيه ابن عدي: "ولنعيم بن بن حماد غير ما ذكرت، وقد اثنى عليه قوم وضعفه قوم، وكان ممن يتصلب في السنة، ومات في محنة القرآن في الحبس، وعامة ما أنكر عليه هو هذا الذي ذكرته، وأرجو أن يكون باقي حديثه مستقيماً" [٧]، ومن كان صدوقاً وفي حفظه بعض الشيء، وثبت أنه يخطئ كثيراً، فإنه لا يحتمل تفرده بقبول هذه الزيادة.

٧- جاءت رواية ابن مهدي من طريق نعيم بذكر لفظ الكهف فقط بإسناد حسن، ومن طريق النسائي بذكر لفظ الكهف فقط بإسناد صحيح، ومن طريق الحاكم بذكر لفظ الوضوء والكهف بنحو حديث يحيى بن كثير، وطريق الحاكم جاء بإسنادين: أحدهما بإسناد حسن لأنّ أحمد بن جعفر

---

(١) - ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: ٣٥٤).
(٢) – المرجع السابق (ص: ٥٨١).
(٣) – المرجع نفسه (ص: ٣٥١).
(٤) – المرجع نفسه (ص: ٤٥٣).
(٥) – المرجع نفسه (ص:٣٢٠).
(٦) - حسب دراسة الباحثة له، في بحث بمادة قواعد الحكم على الحديث.
(٧) - ابن عدي، عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد أبو أحمد الجرجاني(٣٦٥هـ)، **الكامل في ضعفاء الرجال**، دار الفكر - بيروت - ١٤٠٩ - ١٩٨٨، ط١، تحقيق: يحيى مختار غزاوي (٧ /١٩).

القطيعي شيخ الحاكم: "صدوق في نفسه، مقبول تغير قليلا"[١]، والإسناد الآخر فيه لين، لأنّ شيخ الحاكم محمد بن موسى بن عمران الفقيه: "كان له فهم، ولكنه كان مغفّلا"[٢].

٨- جاءت رواية قبيصة بن عقبة بذكر لفظ الكهف فقط بإسناد ضعيف لجهالة حال أبي نصر بن قتادة[٣] شيخ البيهقي، وجهالة حال أبي الحسن علي بن الفضل[٤]، مع ذكر تخصيص يوم الجمعة، وذكر قراءة خاتمة الكهف، وقبيصة تفرّد بذكر لفظ [يوم الجمعة]، ولفظ [خاتمة الكهف]، وخالف في هذه الزيادة باقي أصحاب سفيان الثقات، وقبيصة متكلّم في حديثه عن سفيان، قال ابن معين: (وقبيصة ثقة في كل شيء إلا في سفيان فإنه سمع منه وهو صغير)[٥]، فزيادة [يوم الجمعة]، و[خاتمة الكهف]، في طريق سفيان زيادة شاذة.

٩- جاءت رواية ابن المبارك بذكر لفظ الوضوء فقط.

١٠- سئل ابن معين عن أصحاب الثوري: أيّهم أثبت؟، قال: "هم خمسة، يحيى بن سعيد، ووكيع ابن الجراح، وعبد الله بن المبارك، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو نعيم الفضل بن دكين، فأما الفريابي، وأبو حذيفة، وقبيصة، وعبيد الله، وأبو عاصم، وأبو أحمد الزبيري، وعبد الرزاق، وطبقتهم، فهم كلّهم في سفيان بعضهم قريب من بعض وهم ثقات كلّهم. دون أولئك في الضبط والمعرفة"[٦].

الخلاصة في طريق سفيان:

- لفظ فضل سورة الكهف لم يأتِ عن سفيان إلا موقوفًا.
- ثبت موقوفًا: لفظ الوضوء والكهف مجتمعين، ولفظ الوضوء فقط، ولفظ الكهف فقط.
- لم تثبت زيادة [يوم الجمعة]، ولازيادة [آخر سورة الكهف]، ولا زيادة [فأسبغ الوضوء]، في هذا الطريق.
- اللفظ الثابت عن سفيان بنحو لفظ عبد الرزاق الذي جمع بين لفظ الوضوء والكهف، وثبتت طرق مختصرة إما على سورة الكهف أو لفظ الوضوء في رواية سفيان.

---

(١) – ابن حجر، لسان الميزان (٤١٨/١).
(٢) – المرجع السابق (٥٤١/٧).
(٣) – هو أبو نصرعمر بن عبد العزيز بن عمر بن قتادة، أحد شيوخ البيهقي، لم أقف له على ترجمة ولا درجة توثيق، فالظاهر والله أعلم أنه مجهول الحال.
(٤) - علي بن الفضل بن محمد بن عقيل بن خويلد أبو الحسن الخزاعي النيسابوري، سمع ببغداد أبا شعيب الحراني، ومطيناً، وجماعة، وعنه : الحاكم أبو عبد الله، الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام (١٦٤/٢٦). لم أقف له على درجة توثيق، والظاهر والله أعلم أنه مجهول الحال.
(٥) – الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (١٢/ ٤٧٤).
(٦) - ابن رجب، شرح علل الترمذي (٢/ ٧٢٢).

- ثبت الحديث وصح موقوفًا على أبي سعيد الخدري، من طريق سفيان الثوري، برواية الأكثر عددًا والأوثق.

ثالثاً الحكم على طريق شعبة:

يكون الحكم على طريق شعبة من خلال معرفة هذه النقاط:

١- هذا الطريق مداره على شعبة، تفرع إلى ستة طرق، فيها اختلاف بين الرواة بوقف الحديث ورفعه، وفي ذكر لفظ الوضوء ولفظ الكهف مجتمعين أو متفرقين.

٢- قال ابن حجر في شعبة: "ثقة حافظ متقن"[١].

٣- روى هذا الحديث مرفوعًا.

- يحيى بن كثير (ثقة)[٢].

- عبد الصمد بن عبد الوارث (صدوق، ثبت في شعبة)[٣].

- ربيع بن يحيى، قال الدارقطني: " وقيل عن ربيع بن يحيى عن شعبة مرفوعا ولم يثبت"[٤].

٤- روى هذا الحديث موقوفًا:

- غندر، محمد بن جعفر (ثقة) وكان من أثبت الناس في حديث شعبة، قال ابن المبارك: "إذا اختلف الناس في حديث شعبة فكتاب غندر حكمٌ فيما بينهم"، قال ابن مهدي: "غندر في شعبة أثبت منى"[٥].

- معاذ بن معاذ العنبري (ثقة متقن)[٦].

- عمرو بن مرزوق (ثقة فاضل له أوهام)[٧].

---

(١) - ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: ٢٦٦).
(٢) - يحيى بن كثير بن درهم العنبري مولاهم البصري أبو غسان ثقة، ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: ٥٩٥).
(٣) - عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد العنبري مولاهم التنوري، أبو سهل البصري صدوق ثبت في شعبة، ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: ٣٥٦).
(٤) - الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبويّة (١١ / ٣٠٨).
(٥) - محمد بن جعفر الهذلي البصري المعروف بغندر ثقة صحيح الكتاب إلا أن فيه غفلة، ينظر: ابن حجر،تقريب التهذيب (ص:٤٧٢). ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٢٢١/٧).
(٦) - معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان العنبري أبو المثنى البصري القاضي ثقة متقن، ابن حجر، تقريب التهذيب (ص:٥٣٦).
(٧) - عمرو بن مرزوق الباهلي أبو عثمان البصري ثقة فاضل له أوهام، ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: ٤٢٦).

٥- هذا الطريق رواه ثقتان مرفوعًا وثلاث ثقات موقوفًا، أثبت أصحاب شعبة غندر رواه موقوفًا، قال ابن المبارك: (إذا اختلف الناس في حديث شعبة فكتاب غندر حكم بينهم)[١].

٦- روى لفظ الكهف من أصحاب شعبة: غندر، ويحيى بن كثير، وعبد الصمد بن عبد الوارث، وروى عمرو بن مرزوق لفظ الوضوء فقط، وجاءت رواية ربيع بن يحيى وعمرو بن مرزوق معلقة، وجاء عن يحيى بن كثير لفظ الكهف والوضوء.

٧- ثبت طريق غندر بإسناد صحيح، وفيه ذكر [من قرأ آخر الكهف]، وثبت طريق يحيى بإسناد حسن، من طريق النسائي عن يحيى بن محمد بن السكن وهو "صدوق"[٢]، وفيه ذكر [من قرأ بعشر آيات من آخرها]، ومن طريق الطبراني بإسناده عن أحمد بن حنبل عن محمد بن السكن بإسناد حسن، وفيه [من قرأ بعشر آيات من آخرها]، وبطرق أخرى عن يحيى بن كثير وكلها فيها ذكر [من قرأ بعشر آيات من آخرها]، أما طريق عبد الصمد فلم يأتِ فيه ذكر تخصيص آخر الكهف، وإسناده فيه ضعف لجهالة عبد الرحمن بن أبي البختري[٣]، وخلاصة ذلك: أن الثابت في طريق شعبة ذكر تخصيص أواخر الكهف.

الخلاصة في طريق شعبة:

- تفرد شعبة عن باقي رواة الطرق بزيادة [من قرأ آخر الكهف]، مخالفاً في ذلك ثقتين، هما: (الثوري، وهشيم)، فهذه زيادة شاذة في هذا الحديث[٤].
- اللفظ المحفوظ في هذا الحديث عن شعبة بهذا الطريق مقارب للّفظ المحفوظ عن سفيان.
- المحفوظ عن شعبة وقف الحديث على أبي سعيد الخدري.

---

(١) - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٢٢١/٧).

(٢) - ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: ٥٩٦).

(٣) - عبد الرحمن بن بن زبان بن الحكم أبو علي الطائي وهو عبد الرحمن بن أبي البحتري، حدث عن عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد وعبد الله بن إدريس وحنظلة بن يونس وأبي بكر بن عياش وعبد الرحمن بن محمد المحاربي وعبد الصمد بن عبد الوارث روى عنه أبو بكر بن أبي الدنيا ومحمد بن الحسين القنبيطي ويحيى بن صاعد، ينظر:الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد (٢٦٧/١٠)، الذهبي، تاريخ الإسلام (٣٢٧/١٨)، وقفت له على ترجمة لكن لم أقف له على درجة توثيق فالظاهر والله أعلم أنه مجهول الحال.

(٤) – لم أتفرد بهذا الحكم، بل سبقني إليه الشيخ الألباني رحمه الله حيث قال:**"**ثم تنبهت لشيء هام حملني على التراجع عن قولي هذا الأخير، ألاوهو أن هذا الشاهد مداره على شعبة أيضا، كحديث أبي الدرداء المشهود له، وهذا لا يصلح كما هو ظاهر. ولاسيما أنه قد خالفه في هذا الحديث سفيان فقال: "سورة الكهف " في الموضعين، فلم يقل: " من آخرها "، كما قال شعبة، رواه عنهما النسائي (٩٤٩ و ٩٥٢) ، وبخاصة أن شعبة اضطرب فيها كما تقدم بيانه هناك**"**. الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين (١٤٢٠هـ)، **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض – ط١، (٦/ ٣١٤).

رابعًا الحكم على طريق الوليد بن مروان، وبيان ذلك:

١- جاءت رواية الوليد بن مروان بذكر لفظ الوضوء فقط، مع رفعها إلى النبي ﷺ.

٢- قال أبو حاتم في الوليد بن مروان: "مجهول"[١].

٣- الخلاصة في طريق الوليد بن مروان: أن اسناده ضعيف لجهالة الوليد، لكنه يتقوّى بغيره من الثقات، إذ إن لفظه في الوضوء مشابه للفظ الثوري وشعبة، فيكون طريقه حسنًا لغيره.

خامساً الحكم على طريق قيس بن الربيع، وبيان ذلك:

١- جاءت روايته بذكر لفظ الوضوء فقط، مع رفعها إلى النبي ﷺ.

٢- قال فيه ابن حجر: " صدوق تغيّر لما كبر وأدخل عليه ابنه ما ليس من حديثه فحدث به"[٢].

٣- زاد قيس لفظ [من قال إذا توضأ: بسم الله]، وهو بذلك تفرد وخالف باقي الرواة عن أبي هاشم، فزيادته شاذه في هذا الحديث.

٤- روى هذا الطريق عنه يحيى بن عبد الحميد الحماني، قال ابن عدي:" ولم ار في مسنده وأحاديثه أحاديث مناكير فاذكرها وأرجو انه لا باس به"[٣] ،قال فيه الذهبي: " شيعي بغيض، ضعيف"[٤]، وقال ابن حجر: "حافظ إلا أنهم اتهموه بسرقة الحديث"[٥].

٥- الخلاصة في طريق قيس: أن إسناده ضعيف، إلا أنه يتقوّى بغيره من الثقات، إذ إن لفظه في الوضوء مشابه للفظ الثوري وشعبة، فيكون طريقه حسنًا لغيره.

سادساً الحكم على طريق روح بن القاسم، وبيان ذلك:

١- جاءت روايته بذكر لفظ الوضوء فقط، مع رفعها إلى النبي ﷺ.

٢- روح بن القاسم التميمي العنبري، "ثقة حافظ"[٦].

---

(١) - ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل (٩/ ١٨).
(٢) - ابن حجر، تقريب التهذيب (ص: ٤٥٧).
(٣) - ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (٧ / ٢٣٩).
(٤) - الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٧ /١٩٩).
(٥) - ابن حجر ، تقريب التهذيب (ص: ٥٩٣).
(٦) – المرجع السابق (ص: ٢١١).

٣- تفرد بهذا الطريق عيسى بن شعيب عن روح، وعيسى "صدوق له أوهام"[١]، وأغلظ الجرح به ابن حبان فقال: "كان ممن يخطئ حتى فحش خطؤه، فلما غلب الأوهام على حديثه استحق التّرك"[٢].

٤- أخرج هذا الطريق أبو إسحاق المزكي في فوائده، وشيخ أبي إسحاق ابن الأزهر قال ابن حبان فيه: "كان ممن يتعاطى حفظ الحديث ويجزى مع أهل الصناعة فيه ولا يكاد يذكر له باب إلا وأغرب فيه عن الثقات ويأتي فيه عن الأثبات بما لا يتابع عليه، ذاكرته بأشياء كثيرة فأغرب عليّ فيها في أحاديث الثقات"[٣]، وقال ابن عدي: " حدث بمناكير"[٤].

- خلاصة ذلك: أن هذا الإسناد ضعيف جداً.

سابعاً الحكم على الحديث بمجموع طرقه:

- من الثقات من روى الحديث مقتصرًا على فضل سورة الكهف، ومنهم من رواه مقتصرًا على دعاء الوضوء، ومنهم من جمع بين اللفظين.
- الوليد بن مروان، وقيس بن الربيع، وروح بن القاسم، ثلاثتهم رووا هذا الحديث مرفوعًا بلفظ الوضوء فقط.
- ما روي من ألفاظ في طريق سفيان مقارب لما روي في طريق شعبة، ورواه هشيم مختصراً.
- الحديث صحيح وثابت موقوفًا على أبي سعيد من رواية الثقات الأثبات وهم الأكثر عددًا.
- زيادة هشيم لفظ "يوم الجمعة" تعدّ زيادة شاذة، لا تثبت في حديث أبي سعيد الخدري، والثابت من طرق الحديث عدم تخصيص قراءة سورة الكهف يوم الجمعة وإنّما بتفضيل قراءتها على العموم.

---

(١) – المرجع السابق (ص: ٤٣٩).
(٢) - ابن حبان، **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، دار الوعي - حلب - ١٣٩٦هـ، ط١ ، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، (٢ / ١٢٠).
(٣) - ابن حبان، المجروحين (١ /١٦٣).
(٤) - ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال (١/ ٢٠٢).

- زيادة شعبة لفظ [من قرأ آخر الكهف] تعدّ زيادة شاذة، لا تثبت في حديث أبي سعيد الخدري هذا، وقد جاء تفضيل أواخر الكهف من طريق شعبة في حديث أبي الدرداء[١]، لكن الراجح في حديث أبي الدرداء رواية هشام الدستوائي[٢] ومن تابعه في تخصيص أوائل الكهف للعصمة من الدجال، وتخصيص فواتح الكهف بهذا الفضل له شواهد أخرى من حديث النواس بن السمعان[٣]، وحديث أبي أمامة الباهلي[٤]، فالراجح والله أعلم تخصيص فواتح سورة الكهف بالعصمة من الدجال، ولولا خشية المزيد من الإطالة لتوسعت الباحثة بعرض هذه المسألة وتحليلها ليتضح للقارئ الترجيح وفق الأدلة والله الموفق.
- زيادة قيس لفظ [من قال إذا توضأ: بسم الله] تعدّ زيادة شاذة لا تثبت في حديث أبي سعيد الخدري.
- الراجح في الحديث الوقف إلا أن له حكم الرفع؛ لأن هذا لا يقال من باب الاجتهاد، ولعل هذا يبرر لمن رفع الحديث وظنه من قول النبي ﷺ[٥].
- اللفظ الثابت في هذا الطريق بنحو لفظ عبد الرزاق الذي جمع بين لفظ الوضوء والكهف، وثبتت طرق مختصرة إما على سورة الكهف أو لفظ الوضوء في طرق هذا الحديث.
- من أقوال العلماء في الحكم على هذا الحديث:

- قال الدار قطني عن رواية الحكم بن موسى: (ووقفه غيره عن هشيم، وهو الصواب)[٦].
- قال البيهقي: (هذا هو المحفوظ موقوف)[٧] وقال: (والمشهور موقوف)[٨].
- قال النسائي عن الرفع: (هذا خطأ، والصواب موقوف)[٩].

---

(١) - أخرجه مسلم، المسند الصحيح، كتاب صلاة المسافر وقصرها- باب فضل سورة الكهف آية الكرسي- ح٨٠٩ (٥٥٦/١).
(٢) - أخرجه مسلم، المسند الصحيح، كتاب صلاة المسافر وقصرها- باب فضل سورة الكهف آية الكرسي- ح٨٠٩ (٥٥٥/١).
(٣) - أخرجه مسلم، المسند الصحيح، كتاب الفتن أشراط الساعة- باب ذكر الدجال وصفته ومامعه- ح٢٩٣٧، (٢٢٥٠/٤-٢٢٥٤).
(٤) - أخرجه ابن ماجه، سنن ابن ماجه، كتاب الفتن- باب فتنة الدجال وخروج عيسى بن مريم وخروج يأجوج ومأجوج- ح٤٠٧٧ (١٣٥٩/٢-١٣٦٢)، بإسناد ضعيف لضعف إسماعيل بن أبي رافع، لكن هذا الإسناد يتقوى بحديث النواس بن سمعان.
(٥) - ابن حجر، نتائج الأفكار (٢٤٦/١).
(٦)- الدارقطني، العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٣٠٨/١١)
(٧)- البيهقي، شعب الإيمان (٤٧٤/٢).
(٨)- البيهقي، الدعوات الكبير (٤٢/١).
(٩)- النسائي، السنن الكبرى ، ح ٩٩٠٩، (٢٥/٦).

- وقال الذهبي: (وقفه أصح)[١].
- وقال ابن حجر: (ورجال الموقوف في طرقه كلها أتقن من رجال المرفوع، وفي الباب عن علي وزيد بن خالد وعائشة وابن عباس وابن عمر وغيرهم بأسانيد ضعيفة)[٢].

- **خلاصة الحكم على الحديث:** أنه حديث صحيح موقوف على أبي سعيد الخدري وهو من الموقوف الذي له حكم المرفوع لأن مثله لا يقوله الصحابي برأيه، وثبت بهذا الحديث فضل سورة الكهف عمومًا دون تخصيص يوم الجمعة، ولا تخصيص أواخر الكهف، وثبت فيه دعاء الوضوء، دون ذكر البسملة، ودون الإسباغ، والله أعلم.

---

(١)-الذهبي، **المهذب في اختصار السنن الكبير**، دار الوطن للنشر- الرياض، ط١-٢٠٠١م، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي (١١٨١/٣).

(٢)- عبد الرؤوف، زين الدين محمد بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (١٠٣١هـ)، **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، المكتبة التجارية الكبرى - مصر - ١٣٥٦هـ،ط١، (١٩٩/٦). للحديث تسعة شواهد مرفوعة إلى النبي ذكرها الشيخ عبد الله الفوزان في كتابه (الأحاديث االواردة في قراءة سورة الكهف يوم الجمعة- دراسة حديثية) وأجاد في الحكم عليها، وكلها لاتصلح للاعتضاد فإما ضعيفة أو واهية جداً ، ولا تُغير في الحكم على الحديث فالصحيح أنه موقوف على أبي سعيد الخدري برواية الثقات عنه.

الفصل الثالث:

((تحليل المتـــن))

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: تحليل لغة الحديث

المبحث الثاني: علوم الحديث المتصلة بتحليل الأحاديث النبويّة

المبحث الثالث: فقه الحديث

تمهيد:

تحليل المتن فيه التكامل والتعمّق بين العلوم، وفيه يتوسّع فكر الباحث، وهي خطوة مهمة جدًّا، ويترتّب عليها أحكام شرعيّة وفوائد كثيرة، لذا ينبغي للباحث الاهتمام بهذه الخطوة والتعرف على عناصرها ولوازمها، وهي الخطوة الثانية من التحليل[١]، وهذه الخطوة تتكون من خمسة عناصر مع أفضلية مراعاة الترتيب فيها:

١- تحليل لغة الحديث، وفيه:(غريب الحديث، إعراب الحديث، البلاغة في الحديث).

٢- بيان المعنى الإجمالي للحديث.

٣- شرح الحديث، وفق قواعد التحليل، وما يتطلّبه التحليل من أمور.

٤- التكامل بين العلوم في تحليل المتن.

٥- الفوائد المستنبطة من الحديث.

وفيما يلي توضيح وبيان لهذه العناصر:

(١) - الخطوة الأولى تحليل السند، كما مر تفصيلها في الفصل الأول.

المبحث الأول: تحليل لغة الحديث

تمهيد:

تحتلّ اللّغة العربيّة مكانة كبيرة بالنسبة للعلوم الشرعية، ولا يستغني طالب العلم الشرعي أيًّا كان تخصّصه عن دراسة اللّغة العربيّة، فهي لغة القرآن الكريم، وهي اللّغة التي شرّفها الله، وأنزل القرآن بها في قوله تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾ [سورة الشعراء:١٩٥].

وقال تعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٢﴾﴾ [سورة يوسف:٢]

وقال سبحانه: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٣﴾﴾ [سورة الزخرف:٣]

وقال جلّ وعلا: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِى عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿٢٨﴾﴾ [سورة الزمر:٢٨].

وقد كان الناس سابقًا فصحاء سليقةً، ولكن مع اختلاط العجم بالعرب ابتعد الناس عن الفصحى ومالوا إلى العاميّة، وأصبح تعلّم الإعراب والمعاني فيه صعوبة إلا على القليل .

وما أجمل قول ابن تيمية حيث قال: " إنّ نفس اللّغة العربيّة من الدِّين ومعرفتها فرض واجب، فإنّ فهْم الكتاب والسنّة فرض ولا يفهم إلا بفهم اللّغة العربيّة وما لا يتمّ الواجب إلا به فهو واجب، ثمّ منها ما هو واجب على الأعيان ومنها ما هو واجب على الكفاية "[(١)] .

ولا يخفى فضل اللّغة العربيّة وأهمّيتها على طالب علم، ومن هذا المنطلق جاء هذا المبحث ليؤكد أهمية مراعاة الجانب اللغوي في تحليل الحديث النبوي.

---

(١) - ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم الحراني أبو العباس، **اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم**، مطبعة السنّة المحمدية - القاهرة ، ط٢ ،ت : محمد حامد الفقي (١ / ٢٠٧).

المطلب الأول:غريب الحديث

تعريف غريب الحديث، يشمل بيان معناه لغة، واصطلاحاً:

أولاً المعنى اللغوي:

قال ابن فارس مبيناً أصل الكلمة: " الغين والراء والباء أصلٌ صحيح، وكلمه غير منقاسةٍ لكنَّها متجانسة"[١]، والغريب: الغامض والخفي من الكلام، غرب الكلام غرابة غمض وخفي فهو غريب والجمع غرباء[٢].

ثانيًا المعنى الاصطلاحي:

قال ابن الصلاح: "هو عبارة عما وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة من الفهم لقلة استعمالها"[٣].

يمكن القول إنّ غريب الحديث هو ما احتوى هذه العناصر:

- أن تكون الكلمة في متن الحديث.
- أن تكون اللفظة غامضة بعيدة عن الفهم لقلة استعمالها.
- ويلحق بغريب الحديث ما كان من الألفاظ مستعمَلًا بكثرةٍ، لكن في مدلوله دِقَّةٌ، فينظر إلى الكتب المصنَّفة في شرح معاني الأخبار، وبيان المشكل منها[٤]، وإلى المعاجم اللغوية كتهذيب اللغة، ومقاييس اللغة، ولسان العرب، وتاج العروس.

نشأة غريب الحديث:

"إنّ الحديث لمّا ذهب أعلامه بانقراض القرون الثلاثة الأولى، واستأخر به الزمان، فتناقلته أيدي العجم، وكثر الرواة وقلّ منهم الرعاة، وفشا اللحن، ومرنت عليه الألسن اللكن، رأى أولو البصائر

---

(١) - ابن فارس، معجم مقاييس اللغة (٤ /٤٢٠).
(٢) - ينظر: ابن منظور، لسان العرب (١ صفحة ٦٤٠) مادة غرب. مجمع اللغة العربيّة، المعجم الوسيط (٢ / ٦٤٧).
(٣) - ابن الصلاح، مقدّمة ابن الصلاح (ص: ٢٧٢).
(٤) - ابن حجر، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر(ص:١٢٢).

والعقول أن يعنوا بجمع الغريب من ألفاظه، وكشف المغدق من قناعه، وتفسير المشكل من معانيه"[١].

وغريب الحديث علم قد تكلم فيه جماعة من أتباع التابعين، منهم: مالك والثوري وشعبة ومن بعدهم، قال الحاكم أبو عبد الله: "أوّل من صنف الغريب في الإسلام النضر بن شميل"[٢]، قال ابن الصلاح: "ومنهم من خالفه فقال: أوّل من صنف فيه أبو عبيدة معمر بن المثنى وكتاباهما صغيران، وصنّف بعد ذلك أبو عبيد القاسم بن سلام (٢٢٤هـ) كتابه المشهور، فجمع وأجاد واستقصى، فوقع من أهل العلم بموقع جليل، وصار قدوة في هذا الشان ثم تتبّع القتبي (٢٧٦هـ) ما فات أبا عبيد فوضع فيه كتابه المشهور، ثم تتبّع أبو سليمان الخطابي (٣٨٨هـ) ما فاتهما، فوضع في ذلك كتابه المشهور، فهذه الكتب الثلاثة أمهات الكتب المؤلفة في ذلك ووراءها مجامع تشتمل من ذلك على زوائد وفوائد كثيرة"[٣].

وغريب الحديث فنٌّ مهم، والخوض فيه صعب، فليتحرّ خائضه وليتثبّت، وكان السلف يتثبّتون فيه أشد تثبّت، وأجود تفسير لغريب الحديث ما جاء مفسّرًا في رواية أخرى - والله أعلم- [٤].

ومن تحري السلف في تفسير غريب الحديث، ما كان من قول الإمام أحمد بن حنبل حينما سئل عن حرف من غريب الحديث فقال: "سلوا أصحاب الغريب فإني أكره أن أتكلم في قول رسول الله ﷺ بالظن فسأخطئ"[٥]، والإمام أحمد هو من هو في العلم والفضل، فكيف بطلبة العلم اليوم؟.

من أشهر المصنّفات في غريب الحديث[٦]:

- غريب الحديث ، لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي(٢٢٤هـ).

---

(١) - الخطابي،أبو سليمان حمد بن محمد البستي (ت ٣٨٨هـ)، **غريب الحديث**، جامعة أم القرى - مكة المكرمة ، ١٤٠٢هـ، تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي (ص:٤٧).

(٢) - الحاكم، **معرفة علوم الحديث** ، دار الكتب العلميّة - بيروت ، ط٢ ، تحقيق: السيد معظم حسين، (ص: ٨٨).

(٣) - ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح (ص:٢٧٢).

(٤) - ينظر: النووي، **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير** ، دار الكتاب العربي - بيروت ،ط١، ت : محمد عثمان الخشت (ص: ١٩)بتصرف يسير.

(٥) - ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح (ص: ٢٧٢).

(٦) - ينظر: الزهراني، محمد بن مطر، **تدوين السنة النبوية نشأته وتطوّره**، الرياض، دار المنهاج، ط١ (ص: ١٩٣/١٩٢). و كتاب: عطية، محيي الدين- حنفي، صلاح الدين- يوسف، محمد خير رمضان – **دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة القديمة والحديثية**- بيروت- دار ابن حزم- ط١ (١١٢/١-١٢١).

- غريب الحديث ، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة القتبي الدينوري(٢٧٦هـ)، وهو ذيل واستدراك على كتاب أبي عبيد القاسم بن سلام، وله أيضا: إصلاح غلط أبي عبيد في غريب الحديث، وكتاب المسائل والأجوبة في الحديث واللغة.

- غريب الحديث ، لأبي اسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي(٢٨٥هـ).

- الدلائل في غريب الحديث، أبي محمد قاسم بن ثابت بن حزم العوفي السرقسطي (٣٠٢هـ).

- غريب الحديث ، لأبي سليمان حمد الخطابي البستي(٣٨٨هـ)، وهو ذيل على كتاب أبي عبيد وابن قتيبة تتبع ما فاتهما ونبه على أغاليط لهما.

- الغريبان: غريب القرآن وغريب الحديث، لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي(٤٠١هـ)، وهو مرتّب على حروف المعجم ترتيبًا دقيقًا، استفاد فيه من كتاب شيخه أبي منصور الأزهري" تهذيب اللّغة".

- المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث، لأبي موسى محمد بن أبي بكر بن أبي عيسى المديني(٥٨١هـ).

- الفائق في غريب الحديث، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري(٥٣٨هـ).

- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، القاضي عياض بن موسى اليحصبي(٥٤٤هـ).

- غريب الحديث ، لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي(٥٩٧هـ).

- النهاية في غريب الحديث والأثر ، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير(٦٠٦هـ).

- قنعة الأريب في تفسير الغريب من حديث رسول الله والصحابة والتابعين، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي(٦٢٠هـ).

- المجرّد للغة الحديث، أبو محمد عبد اللطيف بن يوسف البغدادي(٦٢٩هـ).

- التذييل والتذنيب على نهاية الغريب ، جلال الدين السيوطي(٩١١هـ).

- مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار ، محمد طاهر الصديقي الهندي الفتني(٩٨٦هـ).

- ولا يفوت الباحث الاستعانة بالمعاجم اللغوية، وهي كثيرة ومعروفة، وأيضًا الاستفادة من كتب الشروح.

التطبيق العملي:

الحديث:

قال البخاري: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ قَالَ أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ سَمِعْتُ أُسَامَةَ ﷺ قَالَ أَشْرَفَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أُطُمٍ مِنْ آطَامِ الْمَدِينَةِ فَقَالَ: **« هَلْ تَرَوْنَ مَا أَرَى إِنِّي لَأَرَى مَوَاقِعَ الْفِتَنِ خِلَالَ بُيُوتِكُمْ كَمَوَاقِعِ الْقَطْرِ»**.[(١)]

غريب الحديث:

في هذا الحديث ثلاث كلمات دخلن في غريب الحديث، وهي: (أُطُم، والْقَطْر، وكلمة الفِتَن تدخل في الغريب من باب دقة معناها، وليس لقلة استعمالها)، وفيما يلي تناول هذه الكلمة مع بيان أصل استخدامها لغة، ثم استعمالها في اللغة، ثم معناها السياقي – وهذا التفصيل وفق المنهج التحليلي المتكامل:

أولاً معنى كلمة (أُطُم) :

- الأصل اللغوي للكلمة: قال ابن فارس: " الْهَمْزَةُ وَالطَّاءُ وَالْمِيمُ، يَدُلُّ عَلَى الْحَبْسِ وَالْإِحَاطَةِ بِالشَّيْءِ"[(٢)].
- استعمال الكلمة في اللغة: تأتي كلمة أطم في اللغة بعدّة معانٍ، منها: السكوت (سكت)، والاحتباس(احتبس)، والإغلاق(آطم الباب)، والستر، والرفع والعلو، والحصن والبيت المرتفع، والسلحفاة البحرية والصدف والقنفذ(الأطوم)[(٣)].
- معنى (أُطم) في سياق الحدث: يدل السياق على أن معنى أطم في الحديث، هو ما يدلّ على

---

(١) - متفق عليه من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه: أخرجه البخاري، الجامع الصحيح،أبواب فضائل المدينة- باب آطام المدينة ح١٧٧٩،(٢ / ٦٦٤)، وكتاب المظالم- باب الغرفة والعلية المشرفة في السطوح وغيرها،ح٢٣٣٥، (٢ / ٨٧١). ومسلم، المسند الصحيح، كتاب الفتن وأشراط الساعة - باب نزول الفتن كمواقع القطر، ح٢٨٨٥، (٤ / ٢٢١١).

(٢) - ابن فارس، مقاييس اللغة (١ / ١١٢).

(٣) - ينظر المعجم الوسيط (١ / ٢٠-٢١).

المكان، وقد وضّح ابن الأثير أنّها الأبنية المرتفعة كالحصون ويقال له: أجم أيضا[١].

ثانيًا معنى كلمة (الْقَطْر) :

- الأصل اللغوي للكلمة: قال ابن فارس: "الْقَافُ وَالطَّاءُ وَالرَّاءُ هَذَا بَابٌ غَيْرُ مَوْضُوعٍ عَلَى قِيَاسٍ، وَكَلِمُهُ مُتَبَايِنَةُ الْأُصُولِ، وَقَدْ كَتَبْنَاهَا، فَالْقُطْرُ: النَّاحِيَةُ. وَالْأَقْطَارُ: الْجَوَانِبُ، وَالْقُطُرُ: الْعُودُ، وَالْقَطْرُ: قَطْرُ الْمَاءِ وَغَيْرِهِ. وَهَذَا بَابٌ يَنْقَاسُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، لِأَنَّ مَعْنَاهُ التَّتَابُعُ. وَمِنْ ذَلِكَ قِطَارُ الْإِبِلِ. وَتَقَاطَرَ الْقَوْمُ، إِذَا جَاؤُوا أَرْسَالًا، مَأْخُوذٌ مِنْ قِطَارِ الْإِبِلِ، وَمِمَّا لَيْسَ مِنْ هَذَا الْقِيَاسِ، الْقِطْرُ: النُّحَاسُ. وَقَوْلُهُمْ: قَطَرَ فِي الْأَرْضِ، أَيْ ذَهَبَ. وَاقْطَارَّ النَّبَاتُ، إِذَا قَارَبَ الْيُبْسَ"[٢]، الأصل اللغوي للكلمة غالبًا ما نجده في معجم مقاييس اللغة لابن فارس، والأصل اللغوي يسهل على الباحث فهم الكلمة بدقة أكثر، وهنا أصل كلمة القطر التتابع، وهو باب يمكن قياسه إلا ما كان من معانٍ معيّنة.
- استعمال الكلمة في اللغة: القطر يأتي لغة بعدة معانٍ، منها: "المطر وكل ما قطر من الماء والدمع والسوائل، النّحاس الذائب والحديد الذائب، مقدار معين يحدّد بكميّة تمر أو متاع ثم يقاس عليه، الناحية والجانب، قطر الدائرة في الهندسة"[٣].
- معنى (قطر) في سياق الحديث: قال ابن حجر في شرحه لهذا الحديث: "شبه سقوط الفتن وكثرتها بسقوط القطر في الكثرة والعموم"[٤]، وكلامه يدلّ على أن معنى القطر في سياق الحديث هو المطر، وهو كذلك كما قال لأنّ دلالة السياق واضحة على معنى المطر.

ثالثاً معنى كلمة (الفتن) :

- الأصل اللغوي للكلمة: قال ابن فارس: "الْفَاءُ وَالتَّاءُ وَالنُّونُ أَصْلٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى ابْتِلَاءٍ وَاخْتِبَارٍ. مِنْ ذَلِكَ الْفِتْنَةُ. يُقَالُ: فَتَنْتُ أَفْتِنُ فَتْنًا. وَفَتَنْتُ الذَّهَبَ بِالنَّارِ، إِذَا امْتَحَنْتُهُ. وَهُوَ مَفْتُونٌ وَفَتِينٌ"[٥]، وقال ابن منظور: "جماع معنى الفتنة: الابتلاء والامتحان والاختبار، وأصلها

---

(١) - ينظر ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري(٦٠٦هـ)، **النهاية في غريب الحديث والأثر** ، المكتبة العلمية - بيروت ، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي، (١ / ٥٤).
(٢) - ابن فارس، مقاييس اللغة (٥ /١٠٥- ١٠٦).
(٣) - المعجم الوسيط (٢ / ٧٤٤). ابن منظور، لسان العرب (٥ / ١٠٥)، مادة قطر.
(٤) - ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٤/ ٩٥).
(٥) - ابن فارس، مقاييس اللغة (٤ / ٤٧٢).

مأخوذ من قولك فتنت الفضة والذهب إذا أذبتهما بالنار لتميز الرديء من الجيّد"[١]، فأصل هذه الكلمة كما تبين هو الابتلاء والاختبار الذي يتميز به الجيد عن غيره.

- استعمال الكلمة في اللغة: الفتن تأتي لغة بعدّة معانٍ، منها: الصَّهر والاختبار للمعدن، والعذاب، والاختبار، والإعجاب الشديد(استهواه)، والإعجاب بالشيء والاستهتار به والتدلّه بالشيء والاضطراب وبلبلة الأفكار، واللهو والصرف (فتنه لهاه ولواه وصرفه)، والفتنة فيها مبالغة بالوصف، والفتان: الشيطان، وفتنة الصدر: الوسواس، والفتنة: نوع من شجر السنط أصفر الزهر، الفتين: الأرض الحرة السوداء كأن حجارتها محرقة، المفتون: المجنون.
- معنى (فتن) في سياق الحديث: الفتنة كما تبين أنها اسم جامع لكل أنواع الابتلاء والاختبار، وهذا الحديث من علامات النبوة فالنبي ﷺ أخبر بما سيكون ووقع، قال ابن حجر في شرحه للحديث: "هذا من علامات النبوة لإخباره بما سيكون، وقد ظهر مصداق ذلك من قتل عثمان وهلمّ جرّا ولا سيما يوم الحرة"[٢].

الشرح:

يبتدئ الباحث بتحديد الكلمات الغريبة في الحديث، ثم البحث عن الكلمة في كتب غريب الحديث، مع مراعاة منهج كلّ كتاب حتى يسهل عليه الوصول للكلمة، فمثلًا كتاب النهاية لابن الأثير مرتب على حروف المعجم، حرف الهمزة، باب الهمزة مع الباء، باب الهمزة مع التاء ..، بهذا النحو مع كلّ الحروف، ويلزم الباحث إرجاع الكلمة إلى مصدرها ثمّ البحث عنها، فمثلاً كلمة أطم: يجدها الباحث في حرف الهمزة باب الهمزة مع الطاء، وكلمة القطر: يجدها في حرف القاف، باب القاف مع الطاء، ومما يجدر التنبيه إليه أن ابن الأثير ذكر كلّ معاني القطر السابقة ومثّل لها بأحاديث، لكنّه لم يتعرّض لهذا الحديث ولا للقطر بمعنى المطر الذي هو أوّل ما يتبادر إلى الذهن؛ ربّما لم يذكره لسهولته وكثرة استعماله، وذكر المعاني الأخرى لقلّة معرفتها، وكذلك لم أجد ذكر القطر بمعنى المطر في باقي كتب غريب الحديث، فتكون الخطوة الثانية البحث في كتب الشروح وكتب المعاجم اللغوية، أما كلمة الفتن فليست من الكلمات الغريبة لكثرة استعمالها كما ذكرت ابتداءً، لكنّها قد تلحق بالكلمات التي تحتاج إلى دقة في التعريف، وإن عرّفناها لغة فهذا لا يغني عن الكلام عن معناها وتحليلها عند شرح الحديث والتطرّق لمعناها المقصود في الحديث.

قال العيني في هذا الحديث: "قوله: (أشرف) أي: نظر من مكان مرتفع. قوله: (مواقع الفتن) أي: مواضع سقوط الفتن بكسر الفاء جمع فتنة، قوله: (خلال بيوتكم) أي: بينها ونواحيها، وهو جمع

(١) - ابن منظور، لسان العرب (١٣/ ٣١٧).
(٢) - ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري (٤/ ٩٥).

خلل، وهو الفرجة بين الشيئين. قوله: (كمواقع القطر) ، أي: المطر شبه سقوط الفتن وكثرتها بالمدينة بسقوط كثرة القطر وعمومه، قال المهلب: الرؤية هنا العلم، وهذا من علامات النبوة لإخباره بما سيكون، وقد ظهر مصداق ذلك من قتل عثمان، رضي الله تعالى عنه، وهلم جرا، ولا سيما يوم الحرة. وقال ابن التين: يحتمل أنها مثلت له حتى نظر إليها كما مثلت له الجنة والنار في القبلة حتى رآهما وهو يصلي"[١].

المطلب الثاني: إعراب الحديث

تعريف إعراب الحديث يشمل بيان معناه لغة، واصطلاحًا:

أولاً المعنى اللغوي: قال ابن فارس:"عرب العين والراء والباء أصول ثلاثة أحدها الإنابة والإفصاح والآخر النشاط وطيب النّفس، والثالث فساد في جسم أو عضو"[٢]، وعرّب منطقه أي هذّبه من اللّحن، و الإعراب الذي هو النحو ، إنّما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، و أعرب كلامه إذا لم يلحن في الإعراب[٣].

ثانيًا المعنى الاصطلاحي: الإعراب هو: "التطبيق العام على القواعد النحويّة المختلفة، ببيان ما في الكلام من فعل، أو فاعل، أو مبتدأ، أو خبر، أو مفعول به، أو حال ... أو غير ذلك من أنواع الأسماء، والأفعال، والحروف، وموقع كلّ منهما في جملته، وبنائه أو إعرابه .... أو غير ذلك"[٤].

نشأة إعراب الحديث:

اهتمّ علماء الحديث وشرّاحه، وأصحاب كتب غريب الحديث بوجوه الإعراب المحتملة لكثير من الأحاديث التي اقتضت منهم ذلك، ويظهر هذا الاتجاه جليًّا واضحًا في كثير من تلك الكتب، ومنها على سبيل المثال: شرح مسلم للقرطبي، وشرح البخاري للكرماني، وشرح المهذب للنووي، والفائق في غريب الحديث للزمخشري، وشرح مسلم والمنتقى والمشارق للقاضي عياض، وفتح الباري لابن حجر، وعمدة القاري للعيني، والنهاية لابن الأثير وغيرها، وبالرغم من عنايتهم

---

(١) - العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٣٤٥/١٠).
(٢) - ابن فارس، مقاييس اللغة (٤ / ٢٩٩).
(٣) - ابن منظور، لسان العرب (١ /٥٩٠).
(٤) - حسن، النحو الوافي، (٧٤/١) حاشية١.

بوجوه الإعراب إلا إنه لا يوجد كتاب ولا خبر يدل على وجود كتاب متخصص بإعراب الحديث على غرار إعراب القران إلا في القرن السادس الهجري[١].

أهمية تعلم الإعراب:

تكمن أهمية الإعراب في تعلّقه بالمعنى، فكثير من المعاني تتغير عند الإعراب الخاطئ، لذا وجب على طلبة العلم تعلّم ما يجعلهم يفقهون دينهم من علم النحو، وما يزيد على ذلك من التعمّق بالإعراب فهو فرض كفاية.

كيف يقوّي الباحث ملكته في الإعراب:

- يبتدئ بالدراسة النظريّة لعلم النحو من أكثر من كتاب لعلم النحو، مثل (النحو الوافي لعباس حسن، وشروح ألفية ابن مالك كشرح ابن عقيل، وشروح الأجرومية كشرح ابن عثيمين).
- يحرص على التطبيقات النحويّة فهي تركز القواعد بذهنه.
- يُكثر من المطالعة في كتب الأدباء والشعراء حتى يصحّح لسانه .
- يكثر من قراءة الأمثله والتطبيقات النحويّة.
- يحضر مجالس القراءة، وهي متوافرة بكثرة سواء مجالس للتحديث، أو غيرها.
- يحرص على المنتديات والدورات التي يحصل فيها نقاش وتبادل حديث باللغة الفصحى.

أشهر الكتب المؤلفة في إعراب الحديث:

- إعراب الحديث النبوي، لأبي البقاء العُكبَري (٦١٦هـ)، يعدّ هذا الكتاب أوّل كتاب خصّص لإعراب الحديث النبوي، وقد اعتمد فيه على جامع المسانيد لابن الجوزي، وهو يلقي الضوء - أيضًا - على طبيعة عصر العكبري واهتمامهم في التعمّق بدراسة الحديث والتفقّه فيه من

(١) - ينظر: القضاة، د.سلمان محمد، **كتب إعراب الحديث النبوي تعريف وتحليل ومتابعة**، الأردن، دار جهينة، (ص:١٩).

حيث اللّغة والنحو والصرف والروايات، وهو نموذج للنحو التطبيقي[١] ،ويقوم منهج العكبري على إخضاع نصوص الأحاديث للقواعد النحويّة، فهو شديد المحافظة على قواعد النحويين السابقين[٢] .

- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك (٦٧٢هـ)، اعتمد ابن مالك على صحيح البخاري في مادّته الحديثيّة لكتابه، وقد جعل القواعد النحويّة خاضعة لنصوص الأحاديث، فهو يعدّ إمام الاحتجاج بالحديث النبوي[٣] .

- عقود الزبرجد على مسند أحمد، للسيوطي(٩١١هـ)، اعتمد السيوطي على مسند أحمد بن حنبل في الدرجة الأولى، وضم إليه مئات الأحاديث المتكلم على إعرابها في كتب الحديث الأخرى، وقد قام منهجه على جمع آراء العكبري وابن مالك وغيرهما من النحاة واستخراج آراء شرّاح الحديث وأصحاب كتب الغريب؛ فله فضل جمعها وتنسيقها ونقدها وتوضيحها[٤] .

- إعراب الأربعين حديثًا النوويّة، تأليف أ.د. حسني عبد الجليل يوسف، وهو كتاب مميز في بابه فصّل في الإعراب حتى شمل إعرابه المتن والسند.

- إعراب الأربعين النووية، تأليف عمر بن عبد الله العُمري، كتاب معاصر- نسخة إلكترونية.

- التأويل النحوي في الحديث الشريف، رسالة دكتوراه ، للدكتور فلاح إبراهيم نصيف الفهدي.

- مُشكِل إعراب أحاديث الأربعين النوويّة وتصريفها، للدكتور مؤمن بن صبري غنام.

مثال:

قال رسول الله: « **إِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَاليَهُودُ وَالنَّصَارَى كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عُمَّالًا** »[٥]، قال ابن مالك في إعراب هذا الحديث: تضمن هذا الحديث العطف على ضمير الجر بغير إعادة الجار، وهو ممنوع عند البصريين إلا يونس وقطربا والأخفش، والجواز أصح من المنع، لضعف احتجاج المانعين

---

(١) - ينظر: القضاة، كتب إعراب الحديث النبوي، (ص:١٥٢).
(٢) - ينظر المصدر السابق (ص: ٢٨٦، ٢٨٨).
(٣) - ينظر: المرجع نفسه (ص: ٢٨٦- ٢٨٧).
(٤) - ينظر: المرجع نفسه (ص: ٢٨٦، ٢٨٨).
(٥) - جزء من حديث أخرجه البخاري ، الجامع الصحيح، كتاب الإجارة- باب الإجارة إلى صلاة العصر- ح٢١٤٩، (٢ / ٧٩٢)، وكتاب الأنبياء- باب ما ذكر عن بني إسرائيل- ح٣٢٧٢، (١٢٧٤/٣)، وكتاب فضائل القرآن- باب فضل القرآن على سائر الكلام - ح٤٧٣٣، (٤ / ١٩١٧)، وبمعناه ح ٢١٤٨، ٧٠٢٩، ٧٠٩٥.

وصحة استعماله نثرًا ونظمًا"[١]، يتبين من هذا الشرح أن منهج ابن مالك الاقتصار على بيان ما فيه إشكال نحوي، وليس التفصيل في إعراب كل الكلمات.

مثال آخر:

عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «**قالَ الإِيمَانُ بِضْعٌ وسِتُّونَ شُعْبَةً والحَياءُ شُعْبَةٌ مِنَ الإِيمَانِ**»[٢].

قال العيني في إعراب هذا الحديث:"(بيان الإعراب) قوله : (الإيمان) مبتدأ وخبره قوله : (بضع وستون شعبة) . قال الكرماني : بضع ، هكذا في بعض الأصول ، وبضعه بالهاء في أكثرها ، وقال بعضهم : وقع في بعض الروايات بضعة ، بتاء التأنيث . قلت : الصواب مع الكرماني ، وكذا قال بعض الشراح : كذا وقع هنا في بعض الأصول : بضع ، وفي أكثرها : بضعة ، بالهاء ، وأكثر الروايات في غير هذا الموضع بضع بلا هاء وهو الجاري على اللغة المشهورة ، ورواية الهاء صحيحة أيضاً على التأويل . قلت : لا شك أن بضعاً للمؤنث ، وبضعة للمذكر ، وشعبة يؤنث فينبغي أن يقال : بضع ، بلا هاء ، ولكن لما جاءت الرواية : ببضعة يحتاج أن تؤول الشعبة ، بالنوع إذا فسرت الشعبة : بالطائفة من الشيء ، وبالخلق إذا فسرت بالخصلة والخلة . قوله : (والحياء) مبتدأ وخبره (شعبة) وقوله : (من الإيمان) في محل الرفع لأنها صفة : شعبة**"**.ا.هـ[٣].

التطبيق العملي:

المنهج الذي اتبعته الباحثة في التطبيق النحوي هو ما سار عليه بعض المعاصرين من إعراب كلّ كلمة في الحديث ، أمّا السابقين فإنّهم لتمكنهم وعلمهم بالنحو والعربيّة، كانوا يعربون ما يحتاج إلى إعراب وبيان، ونادرًا مايفصلون في الإعراب، ولا أظنّ أنّ إحاطة الطلبة بالنحو والإعراب كإحاطة المتأخرين، لذا اختارت الباحثة المنهج التفصيلي ليكون أكثر فائدة للباحثين.

---

(١) - ابن مالك، جمال الدين الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، مكتبة ابن تيمية، ط٢ ، تحقيق:طه محسن، (ص:١٠٧).

(٢) – متفق عليه من حديث أبي هريرة: أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الإيمان – باب أمور الإيمان – ح٩ (١٢/١)واللفظ له. ومسلم، المسند الصحيح، كتاب – الإيمان – باب عدد شعب الإيمان – ح٣٥(٦٣/١).

(٣) - العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢٠٩/١).

الحديث: قَالَ أُسَامَةَ ﷺ أَشْرَفَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أُطُمٍ مِنْ آطَامِ الْمَدِينَةِ فَقَالَ: **«هَلْ تَرَوْنَ مَا أَرَى إِنِّي لَأَرَى مَوَاقِعَ الْفِتَنِ خِلَالَ بُيُوتِكُمْ كَمَوَاقِعِ الْقَطْرِ»** [(١)].

إعراب الحديث:

هَلْ: حرف استفهام مبني على السكون.

تَرَوْنَ: فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون، واو الجماعة ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل.

مَا: اسم موصول مبني في محل نصب مفعول به.

أَرَى: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة للتعذّر، والفاعل ضمير مستتر تقديره أنا.

إِنِّي: إن حرف ناسخ يفيد التوكيد، والياء ضمير متكلّم مبني على السكون في محل نصب اسم إن.

لَأَرَى: اللام للتوكيد، أرى فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمّة المقدّرة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره أنا ، وجملة أرى في محل رفع خبر إن.

مَوَاقِعَ: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وهو مضاف.

الْفِتَنِ: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة.

خِلَالَ: ظرف مكان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، وهو مضاف.

بُيُوتِكُمْ: مضاف إليه وعلامة جرّه الكسرة الظاهرة على التاء، والكاف ضمير متّصل مبني في محل جر بالإضافة.

كَمَوَاقِعِ الْقَطْرِ: الكاف حرف جر، مواقع اسم مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والقطر مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة.

---

(١) - سبق تخريجه في المطلب الأول من هذا المبحث.

المطلب الثالث:البلاغة في الحديث

تعريف البلاغة في الحديث يشمل بيان المعنى اللغوي والاصطلاحي:

أولاً المعنى اللغوي: قال ابن فارس: "(بلغ) الباء واللام والغين أصلٌ واحد وهو الوُصول إلى الشيء"[١]، والبَلاغةُ: الفَصاحةُ، ورجل بَلِيغٌ وبِلْغٌ حسَنُ الكلام فَصِيحُه يبلغ بعبارة لسانه كُنْهَ ما في قلبه[٢].

ثانيًا المعنى الاصطلاحي: "البلاغة هي تأدية المعنى الجليل واضحًا بعبارةٍ صحيحة فصيحة، لها في النفس أثر خلاب، مع ملاءمة كلّ كلام للموطن الذي يقال فيه، والأشخاص الذين يخاطبون"[٣].

والبلاغة تضم: بلاغة الكلام: أي مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته[٤]، **وبلاغة المتكلم**: وهي مَلَكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ[٥].

والبلاغة تنقسم كذلك إلى ثلاثة أقسام رئيسة، هي: (علم المعاني، والبيان، والبديع)

أولاً: علم المعاني

وهو "قواعد يعرف بها كيفية مطابقة الكلام مقتضى الحال"؛ حتى يكون وفق الغرض الذي سيق له، فبه يُحترز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد، وبه يعرف السبب الذي يدعو إلى التقديم والتأخير، والحذف والذكر، والإيجاز حينًا والإطناب حينًا آخر، والفصل والوصل، إلى غير ذلك، ويعرف منه مثلا: أنّ العرب توجز إذ شكرت أو اعتذرت، وأنّ العرب تُطنب إذا مدحت، وأنّ الجملة الاسمية تأتي لإفادة الثبات بمقتضى المقام[٦]، ويدخل في علم المعاني: (الخبر- والإنشاء - والذكر والحذف والتقديم والتأخير- والتعريف والتنكير – والتقييد - والقصر – والوصل والفصل- والإيجاز والإطناب) وتفصيلاتها.

---

(١) - ابن فارس، مقاييس اللغة، (١ /٣٠١).
(٢) - ابن منظور، لسان العرب، مادة بلغ، (٨ / ٤٢٠).
(٣) -الجارم، علي – أمين، مصطفى، **البلاغة الواضحة**، دار المعارف، (٨/١).
(٤) - القزويني، الخطيب(٩٣٧هـ)، **الإيضاح في علوم البلاغة** ، دار إحياء العلوم – بيروت، ، ط٤ ، ت : بهيج غزاوي (ص:١٣).
(٥) - القزويني، الإيضاح في علوم البلاغة (ص: ١٥).
(٦) - ينظر: المراغي، أحمد بن مصطفى (ت١٣٧١هـ)، **علوم البلاغة (البيان، المعاني، البديع)**، دار الكتب العلمية- بيروت، ط٣-١٤١٤هـ،(ص:٤١).

مثال لبيان المعاني:

قال العيني في حديث **«إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ إِلَى امْرَأَةٍ يَنْكِحُهَا، فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»**[(١)]: **"**(بيان المعاني) قوله إنما للحصر وهو إثبات الحكم للمذكور ونفيه عما عداه وقال أهل المعاني ومن طرق القصر إنما والقصر تخصيص أحد الأمرين بالآخر وحصره فيه وإنما يفيد إنما معنى القصر لتضمنه معنى ما وإلا.....، وإذا تقرر هذا فاعلم أن إنما تقتضي الحصر المطلق وهو الأغلب الأكثر وتارة تقتضي حصرا مخصوصا كقوله تعالى (إنما أنت منذر) وقوله (إنما الحياة الدنيا لعب ولهو) فالمراد حصره في النذارة لمن لا يؤمن وإن كان ظاهره الحصر فيها لأن له صفات غير ذلك والمراد في الآية الثانية الحصر بالنسبة إلى من آثرها أو هو من باب تغليب الغالب على النادر وكذا قوله إنما أنا بشر أراد بالنسبة إلى الاطلاع على بواطن الخصوم وبالنسبة إلى جواز النسيان عليه ومثل ذلك يفهم بالقرائن والسياق (فإن قلت) ما الفرق بين الحصرين قلت الأول أعني قوله عليه الصلاة والسلام إنما الأعمال بالنيات قصر المسند إليه على المسند والثاني أعني قوله وإنما لكل امرىء ما نوى قصر المسند على المسند إليه إذ المراد إنما يعمل كل امرىء ما نوى إذ القصر بإنما لا يكون إلا في الجزء الأخير وفي الجملة الثانية حصران الأول من إنما والثاني من تقديم الخبر على المبتدأ قوله وإنما لكل امرىء ما نوى تأكيد للجملة الأولى وحمله على التأسيس أولى لإفادته معنى لم يكن في الأول على ما يجيء عن قريب إن شاء الله تعالى وكل اسم موضوع لاستغراق إفراد المنكر نحو (كل نفس ذائقة الموت) والمعرف المجموع نحو (وكلهم آتيه) وإجزاء المفرد المعرف نحو كل زيد حسن فإذا قلت أكلت كل رغيف لزيد كانت لعموم الإفراد فإن أضفت الرغيف لزيد صارت لعموم أجزاء فرد واحد والتحقيق إن كلا إذا أضيفت إلى النكرة تقتضي عموم الإفراد وإذا أضيفت إلى المعرفة تقتضي عموم الاجزاء تقول كل رمان مأكول ولا تقول كل الرمان مأكول**"**[(٢)].

---

(١) - سبق تخريجه (ص:٢٤).
(٢) - العيني، عمدة القاري (١/٥٦-٥٨).

ثانيًا: علم البيان

هو "علم يستطاع بمعرفته إبراز المعنى الواحد في صور مختلفة، وتراكيب متفاوتة في وضوح الدلالة، مع مطابقة كلّ منها مقتضى الحال"، قُيد الاختلاف بالوضوح لتخرج الألفاظ المترادفة كليث وأسد وغضنفر، فإنّها وإن كانت طُرقًا مختلفة لإيراد المعنى الواحد، فاختلافها إنّما هو في اللفظ والعبارة، لا في الوضوح والخفاء، إيضاح ذلك أنّ الضليع بهذا الفنّ، إذا حاول التعبير عما يختلج في صدره من المعاني وجد السبيل ممهّدًا، فيختار ما هو أليق بمقصده وأشبه بمطلبه من فنون القول وأساليب الكلام[١]، ويدخل في علم البيان:(التشبيه – والحقيقة والمجاز- والكناية)وفروعها.

مثال لبيان البيان:

قال العيني في حديث **«إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»**: "(بيان البيان) في قوله إلى دنيا يصيبها تشبيه وهو الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى أو في وصف من أوصاف أحدهما في نفسه كالشجاعة في الأسد والنور في الشمس وأركانه أربعة المشبه والمشبه به وأداة التشبيه ووجهه وقد ذكرنا أن المراد بالإصابة الحصول فالتقدير فمن كانت هجرته إلى تحصيل الدنيا فهجرته حاصلة لأجل الدنيا غير مفيدة له في الآخرة فكأنه شبه تحصيل الدنيا بإصابة الغرض بالسهم بجامع حصول المقصود"[٢].

ثالثاً: علم البديع

وهو "علم تُعرف به الوجوه والمزايا التي تكسب الكلام حُسنًا وقبولًا بعد رعاية المطابقة لمتقضى الحال التي يورد فيها، ووضوح الدلالة على ما كان في علم المعاني والبيان"[٣]، ويدخل في علم البديع: (المحسّنات المعنوية، كالتضاد والتناسب والتورية والإيهام والتخييل والمبالغة، والمحسّنات اللفظية، كالجناس والسجع).

مثال لبيان البديع:

قال العيني**«إِنَّمَا الأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»**: "(بيان البديع) فيه من أقسامه التقسيم بعد الجمع والتفصيل بعد الجملة وهو قوله فمن كانت هجرته إلى دنيا إلى آخره لا سيما في الرواية التي فيها فمن كانت

(١) - ينظر المراغي، علوم البلاغة (ص:٢٠٧-٢٠٩).
(٢) - العيني، عمدة القاري، (٥٨/١).
(٣) - ينظر المراغي، علوم البلاغة (ص:٣١٨).

هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ومن كانت هجرته إلى دنيا إلى آخره وهذه الرواية في غير رواية الحميدي على ما بينا وأثبتها الداودي في رواية الحميدي أيضا وقال بعضهم غلط الداودي في إثباتها وقال الكرماني ووقع في روايتنا وجميع نسخ أصحابنا مخروما قد ذهب شطره وهو قوله فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله ولست أدري كيف وقع هذا الإغفال من أي جهة من عرض من رواته وقد ذكره البخاري في هذا الكتاب في غير موضع من غير طريق الحميدي فجاء به مستوفي مذكورا بشطريه ولا شك في أنه لم يقع من جهة الحميدي فقد رواه لنا الأثبات من طريقة تاما غير ناقص"[(١)].

نشأة علم بلاغة الحديث:

هذا العلم دقيق، والخوض فيه أمر عظيم، فلا بدّ من الدقّة فيه وعدم حمل المجاز على ما لا يحتمل مع مراعاة فهم العرب، واهتمام العلماء فيه ظاهر وبيّن منذ القدم، حتى في عصر الصحابة اهتم الصحابة ببيان أسرار الحديث النبوي، وتبعهم من بعدهم العلماء ، سواء من الشرّاح أو علماء الغريب أو الأدباء الذين استدلّوا بالأحاديث النبوية وتميزوا بغبراز بلاغة النبي ﷺ وفصاحته، وقد ظهرت الدراسات التخصّصية في بلاغة الحديث على يد الشريف الرضي(٤٠٦هـ)[(٢)] في كتابه المجازات النبويّة[(٣)].

من الكتب المؤلفة في بلاغة الحديث:

- المجازات النبويّة للشريف الرضي(٤٠٦هـ).
- بناء الجملة في الحديث النبوي الشريف في الصحيحين للدكتور عودة خليل.
- الأدب النبوي في ضوء العلم الحديث للدكتور صابر طعيمة .
- أضواء على البلاغة النبويّة للدكتور إبراهيم الجعلي .
- الحديث النبوي من الوجهة البلاغية، للدكتور كمال عز الدين.
- جوامع الكلم في البيان النبوي، وكتاب الإيجاز والإشارة في البيان النبوي للدكتور عبد الرحمن بودرع.
- بلاغة الرسول ﷺ للدكتور علي العماري .
- الحديث النبوي مصطلحه بلاغته كتبه، لمحمد بن لطفي الصباغ.

---

(١) - العيني، عمدة القاري (٥٨/١).
(٢) - الشريف الرضي أول من ألف في بلاغة الحديث النبويّ إلا أنه شيعي المذهب، ومعتزلي.
(٣) - ينظر- بتصرف يسير-: عز الدين، كمال، **الحديث النبوي من الوجهة البلاغية**، دار اقرأ- بيروت، ط١،(ص:٤٣).

التطبيق العملي:

قَالَ أُسَامَةُ ﷺ أَشْرَفَ النَّبِيّ ﷺ عَلَى أُطُمٍ مِنْ آطَامِ الْمَدِينَةِ فَقَالَ: **« هَلْ تَرَوْنَ مَا أَرَى، إِنِّي لَأَرَى مَوَاقِعَ الْفِتَنِ خِلَالَ بُيُوتِكُمْ كَمَوَاقِعِ الْقَطْرِ»**.

هل ترون ما أرى؟ أسلوب استفهام، يفيد التصديق.

إني لأرى: توكيد، الكلام مؤكد بمؤكدين، إن، واللام.

كمواقع القطر: تشبيه مواقع الفتن بمواقع المطر، وهذا التشبيه مرسل لذكر أداة التشبيه فيه، ومجمل لعدم ذكر وجه الشبه، وفيه تشبيه سقوط الفتن وكثرتها بسقوط القطر في الكثرة والعموم، وحسن التشبيه بالمطر لإرادة التعميم لأنه إذا وقع في أرض معينة عمها ولو في بعض جهاتها، وأخبر ﷺ في هذا حديث بوقوع الفتن خلال البيوت ليتأهبوا لها فلا يخوضوا فيها ويسألوا الله الصبر والنجاة من شرها[١]، فاللهم إنا نعوذ بك من الفتن ما ظهر منها وما بطن، وأرنا اللهم الحق حقًا وارزقنا اتباعه وارنا الباطل باطلًا وارزقنا اجتنابه.

(١) - ابن حجر، فتح الباري (٩٥/٤)، (١٣/١٣).

المبحث الثاني: علوم الحديث المتصلة بتحليل الأحاديث النبويّة

إنّ معرفة علوم الحديث المتّصلة بتحليل الأحاديث النبويّة أمر في غاية الأهميّة، وصلته بالتحليل وثيقة، إذ يترتب على معرفة هذه العلوم أحكامٌ كثيرة، ومن ضوابط التحليل- كما سبق- التكامليّة في التحليل، وأول أنواعه وآكدها التكامل بين علوم الحديث والعلوم الشرعية في التحليل، فلا ينبغي التقصير بهذه العلوم لأهميتها ولوجودها في الدراسات التطبيقيّة بوجه ملحوظ.

المطلب الأول:معرفة سبب ورود الحديث

تعريف سبب ورود الحديث، يشمل بيان المعنى اللغوي، والاصطلاحي:

أولاً المعنى اللغوي: السبب ما يؤدّي إلى حدوث أمر أو نتيجة، و ما يتوصّل به إلى غيره[(١)]، ورود: أي الذي جاء وذكر[(٢)].

ثانيًا المعنى الاصطلاحي: "هو معرفة ما جرى الحديث في سياق بيان حكمه، أيام وقوعه"[(٣)].

ومعنى هذا التعريف أن سبب ورود الحديث، هو السياق المقامي الذي قيل فيه الحديث، ففيه يعرف الباحث السبب والظروف والأحداث، وهي التى تسمى السياق المقامي، أي مايحاط بالمقام من أمور وقت كلام النبي ﷺ.

نشأة علم "سبب ورود الحديث":

معرفة أسباب ورود الحديث أمرٌ مهمّ، فإن معرفته مما يعين على فهم الحديث وفقهه، وأوّل من ألّف فيه أبو حفص العكبري (٣٣٩هـ)، وأبو حامد بن كوتاه الجوباري(٥٥٣هـ) حيث وجد ضمن تراجمهم أسماء كتب في سبب ورود الحديث، لكن مؤلفاتهم هذه مفقودة، وأوّل ما وصل إلينا هو

---

(١) - ينظر: ابن منظور، لسان العرب (١/ ٤٥٨)، مادة سبب، مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة (٢/ ١٠٢٢).
(٢) - مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة (٣/ ٢٤٢٤).
(٣) - الأسعد، طارق أسعد، **علم أسباب ورود الحديث وتطبيقاته عند المحدثين والأصوليين**، دار ابن حزم- بيروت، ط١، (ص:٢٤) الحاشية(*)- رسالة دكتوراه- الجامعة الهاشمية، كلية العلوم والآداب، قسم العلوم الإنسانية والاجتماعية.

كتاب السيوطي (٩١١هـ) (اللمع في أسباب ورود الحديث)، وتلاه في التأليف ابن حمزة الحُسَيْني(١١٢٠هـ)[١].

أنواع سبب ورود الحديث:

إن سبب ورود الحديث يأتي على نوعين[٢]:

- **النوع الأول:**ما يُنقَل ويذكر في الحديث نفسه، مثل حديث أَبي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ المَسْجِدَ فَدَخَلَ رَجُلٌ، فَصَلَّى، فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَرَدَّ وَقَالَ:«**ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ**»، فَرَجَعَ يُصَلِّي كَمَا صَلَّى، ثُمَّ جَاءَ، فَسَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ:«**ارْجِعْ فَصَلِّ، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ**» ثَلاَثًا، فَقَالَ: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالحَقِّ مَا أُحْسِنُ غَيْرَهُ، فَعَلِّمْنِي، فَقَالَ ﷺ:«**إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلاَةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تَيَسَّرَ مَعَكَ مِنَ القُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْدِلَ قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا، وَافْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلاَتِكَ كُلِّهَا**»[٣].
- **النوع الثاني:** ما لا يُنقل ولا يُذكر في الحديث، أو ينقل في بعض طرقه، وهو الذي ينبغي الاعتناء به لخفائه ودقته، و**مثاله**[٤]**:**

حديث أبي هريرة رضي الله عنه، **أن النبي ﷺ قال: «لَا تَبْتَاعُوا الثِّمَارَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا»**[٥].

سبب ورود الحديث:

قال زيد بن ثابت رضي الله عنه : "كان الناس في عَهدِ رسول اللهِ ﷺ يَتَبَايَعونَ الثِّمَارَ فإذا جدَّ الناس وحَضَرَ تَقَاضيهِمْ قال الْمبْتَاعُ إنه أصَابَ الثِّمَرَ الدّمَانُ أصَابَهُ مرَاضٌ أصَابَهُ قشَامٌ

---

(١) - ينظر- بتصرف يسير-: السيوطي،عبد الرحمن ، **أسباب ورود الحديث أو اللمع في أسباب الحديث** ،دار المكتبة العلمية - بيروت - ، ط١ ، تحقيق: يحيى إسماعيل أحمد، (٦٥/١). الخضير، تحقيق الرغبة في توضيح النخبة (ص:٢٣٥). السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (٢٢٤/٢) .

(٢) - ينظر: البلقيني، عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناني (٨٠٥هـ)، **مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح**، دار المعارف، تحقيق:د عائشة عبد الرحمن، (ص: ٦٩٨-٧٠٠).

(٣) - متفق عليه من حديث أبي هريرة: أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب صفة الصلاة- باب وجوب القراءة للإمام والمأموم في الصلوات كلها في الحضر والسفر وما يجهر فيها وما يخافت- ح٧٢٤(٢٦٣/١)- وباب حد إتمام الركوع والاعتدال فيه والطمأنينة- ح٧٦٠(٢٧٤/١)، وكتاب الاستئذان- باب من رد فقال عليك السلام - ح٥٨٩٧(٢٣٠٧/٥)، وكتاب الأيمان والنذور- باب إذا حنث ناسيا في الأيمان - ح٦٢٩٠(٢٤٥٥/٦). ومسلم، المسند الصحيح،كتاب الصلاة- باب وجوب قراءة الفاتحة في كلّ ركعة- ح٣٩٧، (٢٩٨/١).

(٤) - السيوطي، أسباب ورود الحديث أو اللمع في أسباب الحديث (ص:١٤٤).

(٥) – أخرجه الشيخان: أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الزكاة - باب من باع ثماره أو نخله أو أرضه..– ح١٤١٥،ح١٤١٦،ح١٤١٧(٥٤١/٢-٥٤٢)، وكتاب البيوع – باب بيع المزابنة – ح٢٠٧٢(٧٦٣/٢)-وباب بيع الثمر على رؤوس النخل بالذهب والفضة –ح٢٠٧٧- باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها – ح٢٠٨٢(٧٦٦/٢)، وباب إذا باع الثمار قبل أن يبدو صلاحها ثم أصابته عاهة فهو من البائع –ح٢٠٨٧ (٧٦٦/٢)، كتاب المساقاة - باب الرجل يكون له ممر أو شرب في حائط أو في نخل – ح٢٢٥٢. وأخرجه مسلم واللفظ له، المسند الصحيح،كتاب البيوع – باب النهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع - ح١٥٣٤- ح١٥٣٦- ح١٥٣٧- ح١٥٣٨ (١١٦٥-١١٦٨)، ولفظ حديث أبي هريرة ح١٥٣٨.

عاهَاتٌ يَحْتَجّونَ بها فقال رسول اللهِ ﷺ لمَّا كَثرَتْ عنْدَهُ الْخصُومَةُ في ذلك: «**فَإمَّا لا، فلا تتَبَايَعُوا حتى يبْدُوَ صلَاحُ الثّمَرِ**» كالْمَشُورَةِ يُشيرُ بها لكَثْرَةِ خُصُومَتهِمْ"[(١)].

أشهر المؤلفات في سبب ورود الحديث، وبيانه:

١- اللمع في أسباب الحديث، للسيوطي(٩١١هـ).

٢- البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف، لابن حمزة الحسيني(١١٢٠هـ).

٣- علم أسباب ورود الحديث وتطبيقاته عند المحدثين والأصوليين، للدكتور طارق الأسعد- رسالة دكتوراه- الجامعة الهاشمية كلية الآداب.

٤- أسباب ورود الحديث، تحليل وتأسيس، للدكتور محمد رأفت سعيد.

٥- أسباب ورود الحديث وأثر معرفتها في توجيه الأحكام، حسن الشرقاوي، رسالة دكتوراه - جامعة محمد الخامس كلية الآداب، قسم الدراسات الإسلامية - الدار البيضا.

٦- سبب ورود الحديث (ضوابط ومعايير)، للدكتور محمد عصري زين العابدين.

٧- معرفة أسباب الحديث رسالة ماجستير على كتاب " اللمع في أسباب الورود للسيوطي" للدكتور/ عبد العزيز بن سعد التخيفي، جامعة أم القرى.

المطلب الثاني:معرفة الناسخ والمنسوخ

تعريف الناسخ والمنسوخ يشمل بيان المعنى اللغوي، والاصطلاحي:

أولاً المعنى اللغوي: قال ابن فارس: "النون والسين والخاء أصل واحد إلا أنّه مختلف في قياسه، قال قوم: قياسه رفع شيء وإثبات غيره مكانه، وقال آخرون: قياسه تحويل شيء إلى شيء"[(٢)]،

(١) - أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب البيوع - باب بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها - ح٢٠٨١،(٢ / ٧٦٥).
(٢) - ابن فارس، مقاييس اللغة (٥ / ٤٢٤).

والنّسخ: إبطال الشيء وإقامة آخر مقامه، والنّسخ:نقل الشيء من مكان إلى مكان وهو هو[١]، ونَسَخَت الريح آثار الديار، أي أزالتها[٢].

معنى النسخ يدور حول ثلاثة معانٍ:

١- (ما يشبه النقل) أي النقل مع بقاء الأصل.

٢- (الرفع والإبطال) وهي تخص إزالة شيء وإقامة آخر مكانه.

٣- (الإزالة) أي دون بدل[٣].

ثانيًا المعنى الاصطلاحي:

عرّفه ابن الصلاح فقال: "هو عبارة عن رفع الشارع حكمًا منه متقدّمًا بحكم منه متأخر"[٤]، وقال ابن قدامة المقدسي: "وحده رفع الحكم الثابت بخطاب متقدّم بخطاب متراخٍ عنه"[٥]، وقال الدكتور عبد الكريم نملة: "النّسخ رفع الحكم الثابت بخطاب متقدّم بخطاب متأخّر عنه"[٦]، وهذه التعاريف كلها تدور في المعنى نفسه.

أهم شروط النسخ المتفق عليها[٧]:

الشرط الأول: أن يكون الحكم المنسوخ قد ثبت بخطاب متقدّم، أمّا الحكم الثابت بدليل العقل أو البراءة كأن يتعارف الناس على شيء فيفعلونه كاستباحتهم الخمر في أوّل الإسلام على عادة كانت لهم فرفع ذلك، فإنّ ذلك ليس بنسخ؛ لأنّه لم يثبت بخطاب متقدّم.

الشرط الثاني: أن يكون الحكم المنسوخ مطلقًا لم يُحدّد بمدّة معلومة، فيأتي الناسخ فجأةً دون انتظار من المكلَّفين.

---

(١) - ابن منظور، لسان العرب (٣ / ٦١).
(٢) - مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط (٢/ ٩١٧).
(٣) - ينظر: الشنقيطي، مذكرة في أصول الفقه (ص:٩٧).
(٤) - ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح (ص: ١٦٢).
(٥) - ابن قدمة، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد(٦٢٠هـ)، **روضة الناظر وجنة المناظر**، جامعة الإمام محمد بن سعود - الرياض - ١٣٩٩، ط٢، تحقيق:عبد العزيز السعيد، (ص: ٦٩).
(٦) - النملة، الشيخ عبد الكريم بن علي بن محمد ، **المهذب في علم أصول الفقه المقارن**، مكتبة الرشد – الرياض، ط١، (٥٣٠/٢).
(٧) - النملة، المهذب (٥٣٩/٢).

الشرط الثالث: أن يكون الناسخ خطابًا شرعيًّا، فإن ارتفع الحكم بموت المكلَّف، أو جنونه، أو غير ذلك من عوارض الأهلية فليس هذا بنسخ، وإنّما سقط التكليف بسبب ذلك العارض.

الشرط الرابع: أن يكون الناسخ منفصلًا عن المنسوخ متأخرًا عنه، فإن كان النص قد اقترن بعضه ببعض كالشرط، والغاية، والاستثناء، فليس بنسخ؛ حيث يكون تخصيصًا.

نشأة علم الناسخ والمنسوخ في الحديث:

إنّ علم الناسخ والمنسوخ كان موجودًا من عهد النبي ﷺ وعهد صحابته الكرام، ويعدّ أول من ألّف في هذا الفن التابعي الجليل محمد بن مسلم بن شهاب المعروف بالزّهري (ت١٢٤هـ) كما نقل ذلك عنه الحازمي في مقدمة كتابه[١]، وجاء بعده الإمام الشافعي فكتب في الناسخ والمنسوخ ضمن كتابه الرسالة، ثم تلاه الإمام أحمد بن حنبل، فقد نقل بين مؤلفاته كتاب الناسخ والمنسوخ من الحديث، وتوالت المؤلفات بعد ذلك، لكن لم يأتِ مثل كتاب الحازمي "الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار" حيث إنّه أكثر تميّزًا وشهرةً في هذا الفن بشهادة العلماء، وحقٌّ على طالب العلم أن يقرأه خاصة تلك المقدمة التي تمهّد للطالب هذا العلم[٢].

أمور لا يقع فيها النسخ، وهي[٣]:

١ـ التوحيد والصفات وسائر العقائد لامتناع التناقض فيها، وليست أحكاما عملية.

٢ـ الأخبار التي لم يقصد بها الطلب، كالإخبار عن الأمم الماضية، والإخبار عما سيكون كأشراط الساعة، لأن خبر الصادق يستحيل الرجوع عنه لما يقتضيه الرجوع من الإخبار على خلاف الواقع في أحد الخبرين.

٣ـ نصوص الأخلاق والفضائل، فإنها لا يتصور في مثلها التبديل، فالفضيلة لا يقابلها إلا الرذيلة، والصلة تقابلها القطيعة.

٤ـ القواعد الكلية ومقاصد التشريع، لأنها كليات، ولم يقع في جميع ما يذكر مما وقع فيه النسخ من نصوص الكتاب والسنة نسخ لقاعدة كلية، إنما جميعها وارد في جزئيات الأحكام رعاية للمقاصد الكلية.

---

(١) – كتابه: الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار.
(٢) - ينظر: الحازمي، أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان (٥٨٤هـ)، **الاعتبار في الناسخ والمنسوخ للحازمي**، دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، ط٢- ١٣٥٩ هـ، المقدمة.
(٣) - النقاط مأخوذة من: الجديع، تيسير علم أصول الفقه (٣٥٨-٣٥٩).

٥ـ أحكام جزئية اقترن تشريعها بما دل على تأبيدها، كقوله تعالى في حديث فرض الصلوات ليلة المعراج في الحديث القدسي: **«هيَ خمسٌ وهيَ خمسُونَ، لا يُبدَّلُ القولُ لديَّ »** [(١)].

طرق معرفة الناسخ والمنسوخ:

يعرف الناسخ والمنسوخ إمّا بتصريح الرسول الله ﷺ ، أو بتصريح الصحابي رضي الله عنه، أو عن طريق التاريخ، أو دلالة الإجماع، والإجماع لا ينسخ ولا ينسخ ولكن يدل على وجود ناسخ غيره [(٢)].

مسالك دفع التعارض بين النصوص الشرعية:

الرأي الراجح عند الباحثة لدفع التعارض بين الحديث وغيره من الأدلة، اتباع الترتيب الآتي:

١. رد الحديث الضعيف، والأخذ بالحديث الصحيح والحسن فقط.

٢. البحث عن نسخ صريح في المسألة، وهو ما كان بتصريح رسول الله ﷺ أو بتصريح صحابته الكرام رضي الله عنهم، ويسمى أيضا نسخًا محققًا.

٣. إذا لم يجد الباحث نسخًا صريحًا في المسألة، فإنه يلجأ إلى الجمع والتوفيق بين النصوص المتعارضة، قال اللكنوي: "والنسخ حقيقة لا يتحقق إلا بنص من الشارع بأن هذا ناسخ لهذا، أو بما يدل عليه دلالة واضحة، أو بما قام مقام نص الشارع إقامة ظاهرة، وفيما سوى ذلك لا يتجاسر على القول بنسخ النصوص الشرعية، بل يطلب طرق الجمع بينهما بالإشارات الشرعية" [(٣)] ، ولهذا الجمع شروط، هي:(أن يكونا مقبولين- وأن لا يكون هناك نسخ صريح – وأن لا يعارض هذا الجمع نصًّا شرعيًّا أو حقيقة علميّة أو حقيقة عقليّة – وأن يكون موافقًا لقواعد اللّغة العربيّة – وأن لا يكون متكلّفًا).

٤. وإذا لم يتمكن من الجمع، يبحث عن النسخ غير الصريح: عن طريق معرفة التاريخ، أو دلالة الإجماع، ويسمى أيضًا نسخًا محتملاً.

---

(١) – متفق عليه من حديث أنس بن مالك: جزء من حديث: أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الصلاة- باب كيف فرضت الصلوات في الإسراء- ح٣٤٢،(١٣٦/١)، وكتاب الأنبياء- باب ذكر إدريس عليه السلام – ح٣١٦٤،(١٢١٧/٣)، وكتاب التوحيد- باب " وكلم الله موسى تكليما" (النساء ١٦٤)- ح٧٠٧٩،(٢٧٣٠/٦)، ومسلم ، المسند الصحيح، كتاب الإيمان- الإسراء برسول الله صلى الله عليه وسلم- ح١٦٣(١٤٨/١).

(٢) - ابن الصلاح، مقدمة ابن الصلاح (١/ ٢٧٦- ٢٧٨).

(٣) - اللكنوي، أبو الحسنات محمد عبد الحي الهندي (١٣٠٤هـ)، **الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشر الكاملة**، مكتب المطبوعات الإسلامية- حلب-ط١، (ص:١٩٣).

٥. إذا تعذرت الخطوات السابقة فإنه يلجأ للترجيح وفق قرائن الترجيح، وإذا تعذرت كل هذه الخطوات، فالتوقف[١].

أشهر المؤلفات في الناسخ والمنسوخ من الحديث:

- ناسخ الحديث ومنسوخه لأبي بكر أحمد بن محمد بن هانئ الطائي المعروف بالأثرم(٢٦١هـ).
- ناسخ الحديث ومنسوخه لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن شاهين البغدادي(٣٨٥هـ).
- الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار لمحمد بن موسى بن عثمان بن حازم أبو بكر الهمداني(٥٨٤هـ).
- إعلام العالم بعد رسوخه بحقائق ناسخ الحديث ومنسوخه، وكتاب إخبار أهل الرسوخ في الفقه والحديث بمقدار المنسوخ من الحديث، كلاهما لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن الجوزي (٥٩٧هـ).
- رسوخ الأحبار في منسوخ الأخبار، لبرهان الدين الجعبري، أبو إسحاق إبراهيم بن عمر(٧٣٢هـ).

التطبيق العملي:

الحديث: قال زَيدَ بن ثابِتٍ ﷺ سمعت رسُولَ اللهِ ﷺ يقول «**الْوُضُوءُ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ**»[٢].

عند تحليل هذا الحديث، وجمع طرقه، مع جمع الأحاديث المتعلقة به، فسيجد الباحث ضمنها ما يتعارض مع حديث زيد بن ثابت السابق، ومن عدة مخارج، **ومن هذه الأحاديث:**

- حديث ابن عبَّاسٍ ﷺ أنَّ رَسولَ اللهِ ﷺ **أكَلَ كَتِفَ شاةٍ ثمَّ صلى ولم يتَوَضَّأْ**[٣].

---

(١) - تبنت الباحثة رأي الدكتور شرف القضاة في التعامل مع مختلف الحديث، ينظر: القضاة، علم مختلف الحديث (ص:١٩-٢٧). و السوسوة، عبد المجيد محمد إسماعيل، **منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث وأثره في الفقه الإسلامي**، دار النفائس، منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث وأثره في الفقه الإسلامي، (١٢٠-١٢٢).

(٢) - أخرجه مسلم، المسند الصحيح، كتاب الحيض - باب الوضوء مما مست النار- ح٣٥١، (٢٧٢/١).

(٣) - أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الوضوء- باب من لم يتوضأ من لحم الشاة والسويق، وأكل أبو بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم فلم يتوضؤوا- ح٢٠٤، ح٢٠٥، (٨٦/١) ، و كتاب الأطعمة- باب قطع اللحم بالسكين- ح ٥٠٩٢، (٢٠٦٥/٥)، باب شاة مسموطة والكتف والجنب- ح ٥١٠٦، (٢٠٦٨/٥)، باب إذا حضر العشاء فلا يعجل=

- حديث جَابرٍ ﷺ قال: «**كَانَ آخِرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَرْكَ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ**»[(١)].

الملاحظة:

يلاحظ على هذه الأحاديث عدة ملاحظات:

- تكافأت الروايات عن النبي ﷺ في هذا الموضوع في الصحة والشهرة[(٢)].

- الأحاديث متعارضة تعارضًا حقيقيًّا، وهناك دلائل تدل على النسخ، في مقدمتها **تصريح الصحابي الجليل** جابر رضي الله عنه بقوله "كان آخر الأمرين من رسول الله"، ومنها قول الشافعي: "وقد روي عن النبي-ﷺ - الوضوء مما مسّت النار، وإنما قلنا: لا يتوضأ منه؛ لأنّه عندنا منسوخ، ألا ترى أنّ عبد الله بن عباس إنّما صحبه بعد الفتح يروى عنه: أنه رآه يأكل من كتف شاة، ثم صلّى ولم يتوضأ، وهذا عندنا من أبين الدلالات على أنّ الوضوء منه منسوخ، أو أنّ أمره بالوضوء منه بالغسل والتنظيف، والثابت عن رسول الله-ﷺ -أنّه لم يتوضأ منه، ثم عن أبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وابن عباس، وعامر بن ربيعة، وأبي بن كعب، وأبي طلحة، كل هؤلاء لم يتوضؤوا منه"[(٣)]، وقوله أيضًا: "حديث ابن عباس أدلّ الأحاديث على أنّ الوضوء مما مسّت النار منسوخ، وذلك أنّ صحبة ابن عباس لرسول الله-ﷺ -متأخرة، إنّما مات رسول الله-ﷺ -وهو ابن أربع عشرة سنة، قد قيل:ست عشرة سنة، وقيل:ثلاث عشرة سنة"[(٤)]، وإجماع الخلفاء الراشدين، وإجماع أئمة الأمصار بعدهم، يدلّ على صحة النسخ أيضًا، والله أعلم[(٥)].

- وبهذا فإن حديث زيد بن ثابت ﷺ، منسوخ بالأحاديث الأخرى، التي تثبت عدم الوضوء مما مست النار.

=عن عشائه- ح ٥١٤٦، (٢٠٧٩/٥). مسلم، المسند الصحيح، كتاب الحيض- باب نسخ الوضوء مما مست النار- ح٣٥٤، ح٣٥٥، ح٣٥٦، ح٣٥٧، (٢٧٣/١).

(١) - أخرجه النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن، **المجتبى من السنن- سنن النسائي**، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب – ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م، ط٢ ، تحقيق: عبدالفتاح أبو غدة، كتاب الطهارة- باب ترك الوضوء مما غيرت النار-ح١٨٥، (١٠٨/١). أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني، **سنن أبي داود**، دار الفكر – بيروت، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، كتاب الطهارة- باب فى ترك الوضوء مما مست النار- ح١٩٢، (٤٩/١)- كلاهما من طريق عليّ بنُ عيَّاش، عن شُعيب بن أبي حمزة، عن محمَّد بن المُنكَدرعن جابر به، بإسناد صحيح.

(٢) - ينظر: الحازمي، الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار (ص: ٤٩).

(٣) - المرجع السابق (ص:٤٩).

(٤) - المرجع نفسه (ص: ٤٨).

(٥) - المرجع نفسه (ص: ٥٢).

المطلب الثالث:معرفة مختلِف الحديث ومشكِله

تعريف مختلف الحديث يشمل بيان المعنى اللغوي والاصطلاحي:

أولاً المعنى اللغوي: قال ابن فارس: "الخاء واللام والفاء أصول ثلاثة ،أحدها أن يجيء شيء بعد شيء يقوم مقامه، والثاني خلاف قدام والثالث التغير"[١]، ومُختلِف: اسم فاعل من اختلفَ/ اختلفَ إلى/ اختلفَ على/ اختلفَ عن/ اختلفَ في، ومختلِف الأضلاع: شكل اختلفت أضلاعه طولًا، والمُختلِفان:اللَّيل والنهار[٢]، من خلال المعنى اللغوي يتبيّن أنّ كلمة مختلِف تأتي بمعنى التغاير والاختلاف.

ثانيًا المعنى الاصطلاحي:

أفضل تعريف عُرّف به مصطلح [مختلِف الحديث]، هو الذي عرّفه الدكتور شرف القضاة حيث قال: "الحديث الذي يخالف دليلا شرعيًا أو عقليًا أو حسيًا"[٣].

وللتعامل مع مختلف الحديث، يسلك الباحث مسالك دفع التعارض بين النصوص الشرعية، المذكورة في المطلب السابق[٤].

نشأة مختلف الحديث:

نشأ هذا العلم من عهد النبي ﷺ وصحابته الكرام، ويعدّ أول من ألّف فيه هو الإمام الشافعي، فقد ذكر بعض المعلومات الهامة في الجانب النظري في كتابه (الرسالة)، وفي كتابه (اختلاف الحديث) وكتاب (الأم) كان الجانب التطبيقي، ومن ثم توالت التأليفات بعده[٥].

الاختلاف الحقيقي والظاهري:

الاختلاف الحقيقي: هو التضاد التام بين حجّتين متساويتين دلالةً وثبوتًا وعددًا ، ومتّحدتين زمانًا ومحلًا.

---

(١) - ابن فارس، مقاييس اللغة (٢ / ٢١٠).
(٢) - المختار، معجم اللغة العربية المعاصرة (١/ ٦٨٧).
(٣) - القضاة،شرف، علم مختلف الحديث أصوله وقواعده، الجامعة الأردنية، **مجلة دراسات**، مجلد٢٨، عدد٢، سنة٢٠٠١، (ص:٧)، ربما أطلق العلماء على مختلف الحديث مسمى مشكل الحديث فهما بمعنى واحد على الصحيح، ينظر: القضلة، علم مختلف الحديث (ص:٤)، عتر، منهج النقد في علوم الحديث (ص:٣٣٧).
(٤) - ينظر (ص:١٣٨) من الدراسة.
(٥) - مختصر من : القضاة، علم مختلف الحديث أصوله وقواعده (ص:٨-١٠).

الاختلاف الظاهري: وهو وهمٌ يكون في ذهن الناظر، ولا وجود له في الواقع[١].

ويلخص لنا ابن القيم- رحمه الله – أوجه الاختلاف في الحديث النبوي بقوله: "ونحن نقول لا تعارض بحمد الله بين أحاديثه الصحيحة، فإذا وقع التعارض، فإمّا أن يكون أحد الحديثين ليس من كلامه ﷺ وقد غلط فيه بعض الرواة مع كونه ثقة ثبتًا، فالثقة يغلط، أو يكون أحد الحديثين ناسخًا للآخر، إذا كان مما يقبل النسخ، أو التعارض في فهم السامع لا في نفس كلامه ﷺ فلا بدّ من وجه من هذه الوجوه الثلاثة. وأمّا حديثان صحيحان صريحان متناقضان من كل وجه ليس أحدهما ناسخًا للآخر فهذا لا يوجد أصلًا، ومعاذ الله أن يُوجد في كلام الصادق المصدوق ﷺ الذي لا يخرج من بين شفتيه إلا الحق، والآفة من التقصير في معرفة المنقول، والتمييز بين صحيحه و معلوله، أو من القصور في فهم مراده ﷺ وحمل كلامه على غير ما عناه به، أو منهما معًا، ومن ههنا وقع من الاختلاف والفساد ما وقع وبالله التوفيق"[٢].

(١) - السوسوة، منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث وأثره في الفقه الإسلامي (ص:٨٧،٥٩).
(٢) - ابن القيم، **زاد المعاد في هدي خير العباد** ، مؤسسة الرسالة - مكتبة المنار الإسلامية - بيروت - الكويت ، ط:١٤ ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط - عبد القادر الأرناؤوط، (١٤٩/٤).

أشهر المؤلفات في مختلف الحديث، وبيانه:

- اختلاف الحديث، للشافعي(٢٠٤هـ).
- تأويل مختلف الحديث، لابن قتيبة(٢٧٦هـ).
- مشكل الآثار، لأبي جعفر الطحاوي(٣٢١هـ).
- مشكل الحديث وبيانه، لابن فورك(٤٠٦هـ).
- كشف المشكل من حديث الصحيحين، لابن الجوزي(٥٩٧هـ).
- مشكلات الأحاديث النبويّة وبيانها، لعبد الله النجدي(١٣٥٣هـ).
- مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين، للدكتور نافذ حسين.
- مختلف الحديث بين المحدثين والأصوليين، للدكتور أسامة خياط.
- منهج التوفيق بين مختلف الحديث، للدكتور عبد المجيد السوسوة.
- أحاديث العقيدة التي يوهم ظاهرها التعارض في الصحيحين، للدكتور سليمان الدبيخي.
- بحث: علم مختلف الحديث أصوله وقواعده، للدكتور شرف القضاة.

التطبيق العملي:

الحديث:

عن أبي وائِلٍ عن حذَيْفَةَ ﷺ أنَّهُ بلَغَهُ أنَّ رَجلًا يَنمُّ الحديث فقال حذَيْفَةُ سمعت رَسولَ اللهِ ﷺ يقول: **«لا يَدْخلُ الجَنَّةَ نمَّامٌ»** [(١)].

عند تحليل هذا الحديث على ضوء الأحاديث الأخرى سيظهر للباحث إشكال، وهو تعارض هذا الحديث مع حديث آخر.

---

(١) - أخرجه مسلم، المسند الصحيح،كتاب الإيمان- باب بيان غلظ تحريم النميمة -ح١٠٥، (١ / ١٠١).

الحديث الذي يعارضه:

عن أبي ذرٍّ ﷺ قال: قال رسول اللهِ ﷺ: **«أَتَانِي آتٍ مِنْ رَبِّي، فَأَخْبَرَنِي - أَوْ قَالَ: بَشَّرَنِي - أَنَّهُ: مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لاَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الجَنَّةَ»، قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: «وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ»** (١).

وجه التعارض:

- في الحديث الأول نفي دخول الجنة عن النمام.

- في الحديث الثاني تأكيد دخول الجنة لكل مَن لا يُشرك بالله شيئًا وإن عصى الله بمعصية كبيرة مثل السرقة والزنى.

توجيه التعارض:

- الحديثان صحيحان.

- لا يوجد نسخ صريح في المسألة.

- يمكن الجمع والتوفيق بين الحديثين: ففي واقع الأمر لا تعارض هنا ولا اختلاف، فالحديث الأول خرج فيه الكلام مخرج الحكم على الشيء، فليس حكم من نمّ بين الناس أن يدخل الجنة؛ لعظم الأمر الذي ارتكبه، وهذا مثل قول: (لا يسكن هذا البيت ملك) عن البيت الصغير غير المهيأ للملوك، فليس حكم هذا البيت أن يكون للملوك لكن ربما دخلوه أو سكنوه، والأمر في نهايته لله سبحانه فيفعل الله ما يشاء، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يَشَآءُ ۝١٨﴾ [سورة الحج:١٨] (٢).

---

(١) - متفق عليه من حديث أبي ذر، وروي مختصرًا في مواضع وتامًا في أخرى: أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الجنائز- باب في الجنائز ومن كان آخر كلامة لا إله إلا الله-ح١١٨٠، (٤١٧/١)، كتاب بدء الخلق- باب ذكر الملائكة- ح٣٠٥٠،(١١٧٨/٣)، كتاب اللباس- باب الثياب البيض- ح ٥٤٨٩،(٢١٩٣/٥)، كتاب الاستئذان- باب من أجاب بلبيك وسعديك- ح٥٩١٣،(٢٣١٢/٥)، كتاب الرقاق- باب المكثرون هم المقلون- ح٦٠٧٨،(٢٣٦٦/٥)، باب قول النبي صلى الله عليه و سلم (ما يسرني أن عندي مثل أحد هذا ذهبا)- ح٦٠٧٩،(٢٣٦٧/٥)، كتاب التوحيد- باب كلام الرب مع جبريل ونداء الله الملائكة- ح٧٠٤٩،(٢٧٢١/٦). ومسلم، المسند الصحيح، كتاب الإيمان- باب من مات لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة، ومن مات مشركا دخل النار-ح٩٤، (٩٤/١-٩٥)، كتاب الزكاة- باب الترغيب في الصدقة- ح٩٤(٦٨٧/٢-٦٨٨).

(٢) - مستفاد من: ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم أبو محمد الدينوري(٢٧٦هـ)، **تأويل مختلف الحديث**، دار الجيل – بيروت، ت : محمد زهري النجار، (١ / ١١٧- ١١٨).

المطلب الرابع:معرفة ضبط ألفاظ الحديث وتشكيلها.

تعريف ضبط الحديث يشمل بيان المعنى اللغوي، والاصطلاحي:

أولاً المعنى اللغوي:

الضبط: قال ابن فارس: "الضاد والباء والطاء أصل صحيح ضبط الشيء ضبطًا، والأضبط الذي يعمل بيديه جميعا"[١]، والضبط لزوم شيء لا يفارقه في كل شيء[٢]،والمصدر ضبَطَ وهو الالتزام والدقة، وضبَط الكتابَ ونحوَه:أصلح خللَه، أو صحّحه، أو شكَّله بالحَرَكات[٣].

التشكيل: قال ابن فارس:" الشين والكاف واللام معظم بابه المماثلة، فأمّا قولهم شكَلت الكتاب أشكله شكلا إذا قيّدته بعلامات الإعراب، فلست أحسبه من كلام العرب العاربة وإنّما هو شيء ذكره أهل العربيّة، وهو من الألقاب المولّدة، ويجوز أن يكون قد قاسوه على ما ذكرناه لأنّ ذلك وإن لم يكن خطًّا مستويًا فهو مشاكِل له"[٤]، شكلت الكتاب أشكله فهو مشكول إذا قيدته بالإعراب [٥]، وشكَل الكتابَ: ضبَطه بالنقط والحَرَكات، وأشكل الكِتابَ: أعلمه بعلامات الإعراب[٦].

ثانياً المعنى الاصطلاحي: ضبط الحديث هو: إثبات الكلمة في الحديث كما رويت لفظًا ومعنى[٧].

أهميّته: إن صحّة فهم الحديث النبويّ تتعلق تعلقًا كبيرًا بصحة ضبطه، فكثير من أخطاء الإعراب أو التشكيل تؤدي إلى تغيير المعنى، وهذا الفنّ يدخل في علم مصطلح الحديث في مبحث المُصَحَّف الذي يعدّ نقيضًا لضبط الحديث، ففي المصحف[٨] يتم تغيير الكلمة في الحديث لفظًا أو معنى، ويدخل أيضًا في ضبط الكتاب[٩] الذي يشترطه المحدّثون على من حدث من كتابه ، وهذا الفن معروف عند الأئمة وهو مهم جدًا في التحليل إذ يترتب عليه المعنى.

---

(١) - ابن فارس، مقاييس اللغة (٣ / ٣٨٦).
(٢) - الأزهري، تهذيب اللغة (١١ / ٣٣٩).
(٣) - المختار، معجم اللغة العربية المعاصرة (٢/ ١٣٤٥-١٣٤٦).
(٤) - ابن فارس، مقاييس اللغة (٣ / ٢٠٥ – ٢٠٤).
(٥) - ابن منظور، لسان العرب (١١ / ٣٥٨).
(٦) - المختار، معجم اللغة العربية المعاصرة (٢/ ١٢٢٧- ١٢٢٨).
(٧) - عرفته الباحثة من خلال النظر في كتب العلماء، وتعريفهم لتحريف الحديث وتصحيفه، ينظر: الطحان، تيسير مصطلح الحديث (ص:٨٧).
(٨) – المُصحف: تحويل الكلمة من الهيئة المتعارفة إلى غيرها. السخاوي، فتح المغيث (٣ / ٧٢). وخص ابن حجر المصحف ما كان الخطأ به في النقط، والمحرف ماكان الخطأ به في الشكل، ينظر: ابن حجر، نخبة الفكر (ص: ٢٣٠).
(٩) - ينظر في ضبط الكتاب: السخاوي، فتح المغيث (١٦/١).

المبحث الثالث: فقه الحديث

يعدّ فهم الحديث النبويّ وفقهه، الثمرة التي يجنيها الباحث من جهده في تحليل الحديث النبوي، لما له من تعلق بالأحكام الشرعية.

المطلب الأول: بيان المعنى الإجمالي للحديث

إنّ فقه الحديث وفهمه لا يضطلع به إلّا عارف بالعلوم الشرعيّة وبعلوم اللّغة العربيّة وبقواعد الأصوليين، لذا كان تحليل الحديث محاطًا بضوابط، وإذا عرف الباحث تلك الضوابط حقّ له أن يشرع في الشرح والتحليل.

ومن العناصر المهمة في التحليل بيان المعنى الإجمالي للحديث، وبه تظهر براعة الباحث في شرح حديث النبي ﷺ بأسطر معدودة شاملة لكل قضايا الحديث، بحيث يتكون عند القارئ تصوّر عام عما يحتويه الحديث من أفكار رئيسة وأحكام شرعية، ويمكن تعريف المعنى الإجمالي للحديث بأنه: **تصوّر كلّي لكل قضايا الحديث، بأسلوب مختصر.**

قال الدكتور عاصم القريوتي: " إن من متطلبات الحديث التحليلي: العناية بشرح الحديث شرحًا مجملاً يبين فيه المعنى العام للحديث، وما يدور حوله، وهذا أمر قد اعتنى العلماء به عناية كبيرة"[(١)].

قد يبدو بيان المعنى الإجمالي للحديث سهلًا من أول وهلة، لكنّه في الحقيقة يحتاج إلى دراسة شاملة للحديث وإلمام كامل بكل معاني الحديث، وقراءة واسعة حول الحديث وموضوعاته، وربما كتب الباحث المعنى الإجمالي للحديث في نهاية بحثه وتحليله، لكنّه قدّمه في العرض كي يسهّل للقارئ الفهم، وهذا الأمر يبين لنا أهميّة دور الباحث الذي يتصدّى للتحليل في توصيل المعنى صحيحًا واضحًا.

---

(١) - القريوتي، الحديث التحليلي (ص: ٢٠٧)

مثال: قال النبي ﷺ: **«الْغُسْلُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُحْتَلِمٍ، وَالسِّوَاكُ، وَيَمَسُّ مِنَ الطِّيبِ مَا قَدَرَ عَلَيْهِ»**، وفي رواية بكير **«وَلَوْ مِنْ طِيبِ الْمَرْأَةِ»**[(١)].

معلوم أن حاشية السندي من الشروح التي اتسمت ببيان المعنى الإجمالي، **وقد قال السندي في بيان معنى هذا الحديث:** "الغسل يوم الجمعة واجب أي أمر مؤكد أو هو كان واجبا أول الأمر ثم نسخ وجوبه على كل محتلم أي بالغ فشمل من بلغ من السن أو الاحبال والمراد بالغ خال عن عذر يبيح الترك والا فالمعذور مستثنى بقواعد الشرع والمراد الذكر كما هو مقتضى الصيغة وأيضا الاحتلام أكثر ما يبلغ به الذكور دون الاناث وفيهن الحيض أكثر وعمومه يشمل المصلي وغيره لكن الحديث الذي بعده وغيره يخصه بالمصلي ويمس فتح الميم أفصح من ضمها وهو خبر بمعنى الأمر ما قدر عليه للتعميم وقيل للتأكيد ليفعل ما أمكنه ويحتمل إرادة الكثرة والأول أظهر ولو من طيب المراة وهو ما ظهر لونه وخفي ريحه وهو مكروه للرجال فاباحته له يدل على تأكد الأمر في ذلك"[(٢)].

مثال آخر: حديث عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، قَالَ:**" لَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ فَاحِشًا وَلاَ مُتَفَحِّشًا، وَكَانَ يَقُولُ:«إِنَّ مِنْ خِيَارِكُمْ أَحْسَنَكُمْ أَخْلاَقًا»**[(٣)].

المعنى الإجمالي للحديث: "يصور الحديث حسن خلق النبي ﷺ الذي تترجم بعض مظاهره عفة لسانه ﷺ الذي لا ينطق الفحش جِبْلة ولا يتكلف نطقه، وكان - عليه الصلاة والسلام - يعلم الناس الخير ويزيّن لهم التحلي بالفضائل حتى إنّه جعل خيار الناس وأفضلهم أحسنهم أخلاقًا وأحرصهم على التمسك بأهداب الفضيلة، فغدت الأخلاق الفاضلة سمةً بارزة من سمات المسلم الذي انطبع بروح الإيمان والتزم بتعاليمه"[(٤)].

---

(١) – متفق عليه من حديث أبي سعيد الخدري: أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب صفة الصلاة - باب وضوء الصبيان ومتى يجب عليهم الغسل والطهور وحضورهم الجماعة والعيدين والجنائز وصفوفهم – ح٨٢٠، (٢٩٣/١)، كتاب الجمعة – باب الطيب للجمعة – ح٨٤٠، (٣٠٠/١). ومسلم، المسند الجامع، كتاب الجمعة - باب وجوب غسل الجمعة على كل بالغ من الرجال، وبيان ما أمروا به – ح٨٤٦، (٥٨٠/٢). وأخرجه النسائي واللفظ له، سنن النسائي، كتاب الجمعة – باب الأمر بالسواك يوم الجمعة – ح١٣٧٥ ، (٣/ ٩٢)، باب إيجاب الغسل يوم الجمعة –ح١٣٧٧، (٩٣/٣)، باب الهيئة للجمعة – ح١٣٨٣، (٩٧/٣). والحديث صحيح.

(٢) - السندي، أبو الحسن نور الدين بن عبدالهادي، **حاشية السندي على النسائي**، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب – ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م ، ط٢ ، تحقيق : عبدالفتاح أبو غدة، (٩٢/٣-٩٣).

(٣) –أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب المناقب- باب صفة النبي ﷺ- ح٣٣٦٦، وكتاب فضائل الصحابة -باب مناقب عبد الله بن مسعود رضي الله عنه-ح٣٥٤٩،كتاب الأدب- باب لم يكن النبي صلى الله عليه و سلم فاحشًا ولا متفحشًا-٥٦٨٢-باب حسن الخلق والسخاء وما يكره من البخل –ح٥٦٨٨، (١٣٠٥/٣).

(٤) - أبو لبابة، محاضرات في الحديث التحليلي (ص:١٧١).

المثال التطبيقي:

عن أَبي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَبَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ وَعِنْدَهُ الأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ التَّمِيمِيُّ جَالِسًا، فَقَالَ الأَقْرَعُ: إِنَّ لِي عَشَرَةً مِنَ الوَلَدِ مَا قَبَّلْتُ مِنْهُمْ أَحَدًا، فَنَظَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ: **«مَنْ لاَ يَرْحَمُ لاَ يُرْحَمُ»**[(١)].

المعنى الإجمالي للحديث:

يبيّن الحديث قاعدة من قواعد التربية " الإشباع العاطفي لدى الطفل "، فالنبي ﷺ وهو المربي الأول يرشدنا بفعله ﷺ للحرص على هذه القاعدة لما لها من أثر على شخصية الطفل ونفسيته، ولما استنكر الأقرع بن حابس هذا الفعل لكونه لم يألفه في حياته، علمه النبي ﷺ منهجية عامة للتعامل مع كل المخلوقات، تتلخص بعبارة «مَنْ لاَ يَرْحَمُ لاَ يُرْحَمُ»، وهذه العبارة على صغرها إلا أنها منهج في التعامل مع النفس أولًا ثم مع باقي المخلوقات.

(١) - أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب الأدب- باب رحمة الولد وتقبيله ومعانقته- ح٥٦٥١- باب رحمة الناس والبهائم- ح٥٦٦٧،(٥/٢٢٣٥-٢٢٣٩)، كتاب التوحيد- باب قول الله تبارك وتعالى { قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى } / سورة الإسراء ١١٠- ح٦٩٤١،(٦/٢٦٨٦). مسلم، المسند الصحيح، كتاب الفضائل- باب رحمته ﷺ الصبيان والعيال وتواضعه وفضل ذلك- ح٢٣١٨،ح٢٣١٩، (٤/١٨٠٨-١٨٠٩).

المطلب الثاني: شرح الحديث

بعد أن يبيّن الباحث المعنى الإجمالي للحديث، ينتقل إلى شرح الحديث، الذي يتصف بالتعمّق والتفصيل، وفيه يقسّم الباحث الحديث إلى أجزاء ليحلّلها تحليلًا دقيقًا ملمًّا بكلّ قضايا ذلك الجزء، وشرح الحديث بهذه الطريقة أمر مهم وهو من مهمّات التحليل، فيجب على الباحث بذل الجهد الكبير في الشرح لما يترتّب عليه من أحكام وفوائد، وعلى الباحث أن يراعي الأسلوب السلس المفهوم لكي يستفيد من دراسته أكبر عدد من القراء.

شرح الحديث يتطلّب من الباحث:

- الشرح وفق ضوابط التحليل وهي (التحقق من ثبوت الحديث، جمع الروايات والوقوف على الاختلافات والزيادات بينها، تحليل الحديث في ضوء الأحاديث الأخرى، تحليل الحديث في ضوء الآيات الكريمة المتعلقة به، تحليل الحديث بالاستعانة بأقوال الصحابة والتابعين وآثارهم، تحليل الحديث وفق علوم اللغة العربيّة، تحليل الحديث وفق مقاصد الشريعة، تحليل الحديث وفق القواعد الأصوليّة في فهم النص، تحليل الحديث بمراعاة التكامل بين العلوم، التحليل بربط الواقع مع الحديث، اشتمال التحليل على عناصر التحليل).
- تحليل كل قضيّة من قضايا الحديث وشرح كلّ كلمة من كلماته مع بيان ضبطها والأمور المتعلقة بها، ولقد دأب المتقدّمون في تحليل القضايا بجملة القول، فيذكرون جزءًا من كلامه ﷺ مسبوق بكلمة (قوله)، ومن بعد هذه الجزئيّة يتم الشرح والتفصيل، كما كان يفعل الحافظ ابن حجر.
- بيان علاقة عبارات الحديث وتناسبها مع بعضها إن تطلّب الأمر ذلك، وهذا مثل حديث:«**مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ، وَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ وَاللَّهُ يُعْطِي، وَلَنْ تَزَالَ هَذِهِ الأُمَّةُ قَائِمَةً عَلَى أَمْرِ اللَّهِ لاَ يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ**»[(١)]، فظاهر هذا الحديث أنّ كلّ جملة من جمل الحديث تتحدث عن موضوع متغاير عن الآخر، قد يظن القارئ لأوّل مرّة أنّ هذه الجمل الثلاثة " مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ" ، و " وَإِنَّمَا أَنَا قَاسِمٌ وَاللَّهُ يُعْطِي" و " وَلَنْ تَزَالَ هَذِهِ الأُمَّةُ قَائِمَةً عَلَى أَمْرِ اللَّهِ لاَ يَضُرُّهُمْ مَنْ خَالَفَهُمْ حَتَّى يَأْتِيَ أَمْرُ اللَّهِ " ليس لها علاقة ببعضها بعضًا، ولكن عند التأمّل في معاني الجمل وفهمها يتبيّن أنهّا متناسبة، وأنّ هناك أمرًا يجمعها ،وهو أنّ الخير كلّه من الله سبحانه[(٢)].

---

(١) - سبق تخريجه (ص:٧٧).
(٢) - مستفاد من محاضرة الحديث الموضوعي، د.عبد الكريم الوريكات.

- ذكر سبب الورود إن وجد.
- التحقّق: من وجود ناسخ ومنسوخ في الحديث.
- اتباع خطوات التعامل مع مختلف الحديث إن مرّ به اختلاف بين الأحاديث.
- الحياديّة في طرح الآراء وحلّها إن وجد اختلاف في مسألة.
- التعامل مع الأحكام الفقهيّة وفق الأدلة، فيعرض أدلّة كل مذهب ويرجّح وفق الدليل.
- إن كان هناك علاقة بين الحديث وعلوم المصطلح أو أصول الفقه، يبيّن تلك العلاقة، فكثير من الأحاديث هي أدلّة لهذه العلوم، وشرط التكامل في التحليل الاستفادة من كلّ العلوم.
- ربط الشرح مع الواقع: نستطيع أن نلخّص هذا الأمر بقولنا: "أن يعيش الباحث عصره"[١]، بمعنى أن يجدّد في الشرح وفي الأمثلة، فلا يكتفي بالنقل، بل يقرأ ويلخّص ويزيد وينقد حسب مايراه مناسبًا، مع ضرورة التجديد بالأمثلة، فما كان يصلح مثالًا للمتقدّمين قد لا يصلح مثالًا للمعاصرين.

المثال التطبيقي:

حديث أَبي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَبَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ وَعِنْدَهُ الأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ التَّمِيمِيُّ جَالِسًا، فَقَالَ الأَقْرَعُ: إِنَّ لِي عَشَرَةً مِنَ الوَلَدِ مَا قَبَّلْتُ مِنْهُمْ أَحَدًا، فَنَظَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ: **«مَنْ لاَ يَرْحَمُ لاَ يُرْحَمُ»**.

خشية المزيد من الإطالة والتفصيل، فلن تتطرق الباحثة إلى شرح هذا الحديث، لكن تكتفي بذكر القضايا التى تلزم الباحث في شرح هذا الحديث:

- بعدما يدرس الباحث سند هذا الحديث ويجمع طرقه وألفاظه، ويحلّل لغته، مع بيان المعنى الإجمالي له، ينتقل لعرض وتحليل قضايا المتن.
- بيان شواهد الحديث، وما قاله العلماء من احتمال تكرّر الحادثة مع ثلاثة من الصحابة[٢].
- يجمع في مسوّدة خارجية، الأحاديث النبوية والآيات الكريمة التي تتكلّم عن الرحمة ويستشهد بها أثناء شرحه، مع التأكد من درجة هذه الأحاديث.
- يستعين بأقوال السلف وآثارهم في بيان الرحمة.

---

(١) - مقولة للدكتور سلطان العكايلة في محاضراته.
(٢) - ابن حجر، فتح الباري (٤٣٠/١٠).

- يحلّل الحديث وفق علوم اللغة ومقاصد الشريعة وقواعد الأصوليين في فهم النص.
- يذكر سبب ورود الحديث، ويبيّن أنّه بهذا الحديث جاء واضحًا ضمن سياق الحديث.
- يبيّن علاقة الحديث مع ترجمة الباب المخرّج فيه.
- يبيّن كيفية تعامل النبي ﷺ مع الحسن والحسين رضي الله عنهما من خلال الأحاديث الأخرى، مع التعريف بهما رضي الله عنهما .
- يعرف بالأقرع بن حابس ويذكر ترجمته، مع بيان حاله و تحليل كلماته.
- يشرح معنى الرحمة في الإسلام، مع ذكر النصوص التي جاءت ببيانها.
- يبين أنواع الرحمة، والأصناف التي تشملها الرحمة.
- يقرّر أن النبيّ ﷺ هو المربّي الأول، فقد علّمنا قواعد التربية قبل أن تظهر هذه العلوم المعاصرة، وعلّمنا قواعد التعامل مع الآخرين في مجمل أحاديثه.
- يشرح الباحث معنى الإشباع العاطفي لدى الطفل، وعلاقة علم التربية وعلم الاجتماع بهذا الحديث، مع التعريف بهذين العلمين.
- يُسقط هذا الحديث على الواقع، ويبيّن الواقع الحالي وقصوره، وعلّة ذلك الابتعاد عن المنهج النبوي القويم.

المطلب الثالث:التكامل بين العلوم في تحليل المتن

التكامل بين العلوم عنصر أساسي في التحليل، وقد سبق الحديث عنه في قواعد التحليل، وعلى الباحث التركيز في التطبيق العملي على التكامل بين العلوم في تحليل المتن، فيحرص أولًا على التكامل بين العلوم الشرعية واللغوية بمختلف أنواعها في تحليل المتن، ثمّ يراعي ربط العلوم المعاصرة في التحليل و يحدّد هذا الأمر ثقافة الباحث ومدى قدرته على جعل العلوم المعاصرة تخدم الحديث في التحليل، وهذا الأمر يتم قدر الإمكان دون تكلّف ولا تمييع، وهو متفاوت من باحث لآخر نظرًا لاختلاف الفكر واختلاف المعارف، وقد سبق الكلام على العلوم المعاصرة في الفصل الأول، ثم يحاول إسقاط ما توصّل إليه على الواقع والقضايا المستجدّة، ولكن قدر استطاعته وقدر المعطيات التي توصل إليها دون تكلّف ولا تمييع، والتكامل في تحليل المتن على ثلاثة ضروب، وهي:

- التكامل بين العلوم الشرعية واللغويّة بمختلف فروعها (وهذا يتم ضمن شرح المتن).
- ربط العلوم المعاصرة في التحليل ما أمكن.
- ربط الواقع والقضايا المستجدّة مع الحديث ما أمكن.

المثال التطبيقي:

حديث أَبي هُرَيْرَةَ ﵁ قَالَ: قَبَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ وَعِنْدَهُ الأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ التَّمِيمِيُّ جَالِسًا، فَقَالَ الأَقْرَعُ: إِنَّ لِي عَشَرَةً مِنَ الوَلَدِ مَا قَبَّلْتُ مِنْهُمْ أَحَدًا، فَنَظَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ: **«مَنْ لاَ يَرْحَمُ لاَ يُرْحَمُ».**

ستكتفي الباحثة ببيان الارتباط دون التوسّع في الشرح، لكن الباحث في دراسته التطبيقيّة للحديث التحليلي على المنهج المتكامل يتعرّض لهذه المباحث بالبسط والشرح حسب الحاجة إلى ذلك وما يخدم الحديث النبوي.

الضرب الأول من التكامل يشمله شرح الحديث.

الضرب الثاني: ربط العلوم المعاصرة بالتحليل ما أمكن، وفيه:

- لمحات تربوية:

في الحديث إشارة لأهميّة الإشباع العاطفي لدى الطفل، وفيه ظهور القدوة الصالحة في التربية كما ظهر ذلك في فعل النبي ﷺ ، وهذه مباحث مهمّة في علم التربية.

- لمحات اجتماعيّة:

بين النبي ﷺ قاعدة مهمة للتعامل بقوله ﷺ : **"من لا يَرحم لا يُرحم"**، وهذه القاعدة من قواعد التعامل مع الآخرين، وهذه القواعد مباحث مهمّة في علم الاجتماع.

- لمحات نفسيّة:

من اللمحات النفسية التي شملها الحديث السابق: تأثير الإشباع العاطفي على نفسيّة الطفل واستقرارها، وتأثيره على شخصيته، وهذه الأمور من المباحث المهمّة في علم النفس.

الضرب الثالث: ربط الواقع والقضايا المستجدة مع الحديث ما أمكن، وفيه:

تظهر في مجتمعاتنا الكثير من المشكلات، بسبب عدم اهتمام الوالدين بأطفالهما، ومن هذه المشكلات:

- الانحراف الأخلاقي لدى الطفل.
- تذبذب شخصيّة الطفل، وضعفها.
- لجوء الطفل لأيّ مصدر يمدّ له يد العون والحنان، فيكون فريسة سهلة.
- انخفاض تحصيله الدراسي، ومستواه العلمي.
- وبالأخير خروج مسلم غير متزن للمجتمع الإسلامي.

ويمكن حلّ هذه المشاكل بالرجوع إلى تعاليم ديننا القيّم، وقراءة سيرة النبي ﷺ ، ومن الأحاديث النبويّة التي تعالج هذه المشكلات حديث تقبيل النبي ﷺ للحسن، وفيه فوائد كثيرة وحلول مفيدة، فبالإشباع العاطفي لدى الطفل تتوازن شخصيّته وترتفع معنويّاته ، وبالقدوة الحسنة يرى خير مثال يرشده للصواب، وبالاهتمام اللازم - حتى مع شغل الأبوين - يحظى بالحنان والاطمئنان، وبرحمة والديه له يعيش في راحة وسعادة.

المطلب الرابع: بيان الفوائد المستنبطة من الحديث

أخيرًا وبعد أن عاش الباحث مدّة مع حديثه، جعلته يفهم مسائله فهمًا جيّدًا، يأتي التطبيق العملي على هذا العنصر الأخير من عناصر التحليل، وللعلماء في هذا الأمر إبداع و تميّز، فمنهم من وصل إلى تسع وتسعين فائدة[١]، ما يدلّ على سعة فقههم وقوّة لمحهم، والأمر كلّه توفيق ورزق من الله فمن أخلص عمله لله سيفتح الله له أبواب التوفيق والنجاح.

قد يسمّيه المتخصّصون ما يرشد إليه الحديث، أو ما يستنبط من الحديث، أو فقه الحديث(أي فهمه)، لكن تسميته بفوائد أعمّ وأشمل، فكلمة فائدة تشمل كلّ ما يستفاد من الحديث سواء من آداب أو علوم ومعارف أو أحكام فقهيّة وعقديّة أو مسائل شرعيّة أو أساليب إلخ.

ومعلوم أنّ الفوائد ليس لها ضابط محدّد، فكلٌّ يستنبط حسب اجتهاده، ومن خلال النظر في الدراسات التطبيقيّة وطُرق العلماء في استخراج الفوائد يمكن تعريفها: **أنها جِماعٌ لكلّ المعارف والآداب والأحكام.**

جِماع: مصدر جامِع، وهو ما جَمَع عَدَدًا، كقول "هذا الكتاب جِماع مقالات كثيرة"، وجِماع كلِّ شيء: ما يجمع أصولَه وعناصرَه[٢].

المعارف: أي معلومات، أو علوم، وهي موسوعة من عِدّة أجزاء تبحث بصورة منهجيَّة في كلّ العلوم والفنون[٣].

الآداب: مصطلح يُطلق على جملة المعارف الإنسانيّة، خاصّة على الأدب الإنشائيّ والأدب الوصفيّ والتَّاريخ والجغرافيا وعلم اللغة والفلسفة وغيرها من العلوم الاجتماعيّة[٤].

الأحكام: الأحكام هنا تشمل كلّ الأحكام التي جاءت في القرآن والسنّة وهي أنوع[٥]:

١-أحكام العقائد: أي الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره، وما يتبع ذلك من الإيمان بالغيب والبعث والحشر والحساب والجزاء، والجنة والنار.

---

(١) - العباد في دراسة حديث نضر الله امرءًا.
(٢) - مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة (١/ ٣٩٥).
(٣) - مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة (٢/ ١٤٨٧).
(٤) - معجم اللغة العربية المعاصرة (١/ ٧٤).
(٥) - أنواع الأحكام من : القطان، مناع خليل (١٤٢٠هـ)، **تاريخ التشريع الإسلامي**، مكتبة وهبة، ط٥، (ص:١٣٥-١٣٦).

٢-أحكام العبادات: وهي المتعلّقة بصلة العبد بربه في عبادته لله وحده، وتشمل: الصلاة والزكاة، والصوم والحج، وما يتعلّق بها من شروط وأركان وواجبات، ومندوبات.

٣-أحكام الأحوال الشخصيّة: وهي المتعلقة بنظام الأسرة، وحياة البيت، وتتناول: النكاح، والصداق، والخلع، والطلاق، وحقوق الحياة الزوجيّة، والرضاع، والنفقات، والمواريث، ولواحق هذا كله.

٤-أحكام المعاملات: وهي المتعلّقة بتعامل الناس بعضهم مع بعض، ومعاوضاتهم الماليّة، كالبيع، والربا، والسّلم، والقرض، والرهن، والكفالة، والوكالة، والشّركة، والمزرعة، والإجارة، والغصب، والشفعة، ومبادئ الإسلام في النظام الاقتصادي، وإحياء الموات.

٥-أحكام السياسة الشرعية: وهي المتعلّقة بنظام الحكم وسياسة الوالي مع الرعية، وحقوق كلٍ وواجباته، كالإمامة والوزارة، والولاية، والقضاء، ونحو ذلك، وتسمّى أيضًا"الأحكام السلطانيّة".

٦-أحكام العقوبات: وهي المتعلّقة بمؤاخذة المجرمين، وتتناول: القصاص، والديات، والحدود، والتعزيرات.

٧-أحكام الحقوق الدولية: وهي المتعلقة بصلة الدولة الإسلامية بغيرها في السلم، والحرب، والأمان، والهدنة، والقتال، والغنائم، وهي المعروفة في الإسلام بباب "الجهاد والسِّيَر" وتسمّى في اصطلاح القانون: القانون الدولي.

٨-الأحكام المتعلّقة بالطعام والشراب واللباس، وما أحلّ الإسلام من ذلك وما نهى عنه، والأصل في ذلك أنّه من المباحات.

٩-الآداب الاجتماعيّة والفضائل الأخلاقيّة، كآداب المناجاة، وآداب المجلس، والزيارة، والسلام، والاستئذان، والأكل، والشرب، والحث على مكارم الأخلاق، كالتواضع، والحلم والصبر، والصدق، والحياء، والتعاون، والأمانة، وحقوق الجار، وإكرام الضيف، وتراحم المسلمين، والنهي عن الرذائل. وهذا يسمّى "الأخلاق".

أمور تساعد على استخراج الفوائد:

- إخلاص النيّة لله تعالى، وكثرة الدعاء.
- كثرة المطالعة في كتب الشروح، والحرص على قراءة الفوائد التي يستنبطها العلماء كي تتكون عند الباحث المَلَكة في استنباط الفوائد.

- محاولة إعادة قراءة الدراسة أكثر من مرّة، مع تقييد كلّ فائدة تطرأ على الباحث في مسوّدة، إلى أن يجمع الفوائد ويهذّبها.

مثال على استخراج الفوائد:

قال أبو هريرة: بينما النبي ﷺ في مجلس يحدث القوم جاءه أعرابي فقال متى الساعة ؟ فمضى رسول الله ﷺ يحدث فقال بعض القوم: سمع ما قال فكره ما قال، وقال بعضهم: بل لم يسمع، حتى إذ قضى حديثه قال ﷺ : أيْنَ ارَاهُ السَّائِلُ عَنِ السَّاعَةِ ؟ قالَ : ها أَنا يا رَسولَ الله قال : **«فإذَا ضُيِّعَتِ الأَمَانَةُ فانْتَظِرِ السَّاعَةَ»** قالَ : كَيْفَ إضَاعَتُهَا ؟ قالَ : **«إذَا وُسِّدَ الأَمْرُ إلَى غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ»**[(١)] .

قال العيني في فوائد هذا الحديث: "بيان استنباط الأحكام : وهو على وجوه، الأول : فيه وجوب تعليم السائل لقوله صلى الله عليه وسلم : (أين السائل) ثم إخباره عن الذي سأل عنه، الثاني : فيه أن من آداب المتعلم أن لا يسأل العالم ما دام مشتغلاً بحديث أو غيره ، لأن من حق القوم الذين بدأ بحديثهم أن لا يقطعه عنهم حتى يتمه، الثالث : فيه الرفق بالمتعلم وإن جفا في سؤاله أو جهل ، لأنه ، عليه الصلاة والسلام ، لم يوبخه على سؤاله قبل إكمال حديثه، الرابع : فيه مراجعة العالم عند عدم فهم السائل ، لقوله : كيف إضاعتها ؟ الخامس : فيه جواز اتساع العالم في الجواب أنه ينبغي منه ، إذا كان ذلك لمعنى أو لمصلحة، السادس : فيه التنبيه على تقديم الأسبق في السؤال لأنا قلنا : إنه يحتمل أن يكون تأخير الرسول صلى الله عليه وسلم الجواب لكونه مشغولاً بجواب سؤال سائل آخر ، فنبه بذلك أنه يجب على القاضي والمفتي والمدرس تقديم الأسبق لاستحقاقه بالسبق[(٢)] .

---

(١) - أخرجه البخاري، الجامع الصحيح، كتاب العلم – باب باب من سئل علما وهو مشتغل في حديثه فأتم الحديث ثم أجاب السائل – ح٥٩،(٣٣/١)، كتاب الرقاق – باب رفع الأمانة – ح٦١٣١، (٢٣٨٢/٥).
(٢) - العيني، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢ / ١١).

المثال التطبيقي:

حديث أَبو هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: قَبَّلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ وَعِنْدَهُ الأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ التَّمِيمِيُّ جَالِسًا، فَقَالَ الأَقْرَعُ: إِنَّ لِي عَشَرَةً مِنَ الوَلَدِ مَا قَبَّلْتُ مِنْهُمْ أَحَدًا، فَنَظَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ: **«مَنْ لاَ يَرْحَمُ لاَ يُرْحَمُ».**

من الفوائد المستخرجة من الحديث السابق:

١. تقبيل الأطفال وملاطفتهم من الرحمة المطلوبة.

٢. حب النبي ﷺ وتعلقه بريحانتيه الحسن والحسين ﷺ.

٣. سبب ورود هذا الحديث عن النبي ﷺ، ظاهر ضمن سياق الحديث.

٤. إذا رأى المسلم ما لم يعهده، له الاستفسار عنه، كما فعل الأقرع بن حابس ﷺ.

٥. الرحمة تشمل كل المخلوقات في الحديث الشريف.

٦. يقرر النبي ﷺ أن من لا يرحم المخلوقات لا يرحمه الله تعالى.

٧. الرحمة صفة ثابتة لله تعالى.

٨. الرحمة من الخلق التعطّف والرقّة، وهذا لا يجوز على الله تعالى [(١)]، بل نثبت صفة الرحمة لله تعالى كما جاءت من غير تأويل ولا تحريف.

٩. رحمة المخلوقات تتضمّن مساعدتهم، والعطف عليهم، والعفو عنهم، واللطف في معاملتهم، وغيرها من أوجه الخير.

١٠. تشمل الرحمة من لا يرحم نفسه بامتثال أوامر الله واجتناب نواهيه[(٢)].

---

(١) – القسطلاني، أحمد بن محمد بن أبى بكر (٩٢٣هـ)، **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ط٧- ١٣٢٣ هـ، (٩/ ١٨).
(٢) - ابن حجر، فتح الباري (١٠ / ٤٤٠).

١١. في جواب النبي ﷺ للأقرع إشارة إلى أن تقبيل الولد وغيره من الأهل المحارم وغيرهم من الأجانب إنما يكون للشفقة والرحمة لا للذة والشهوة وكذا الضم والشم والمعانقة[١].

١٢. دلنا النبي ﷺ إلى ضرورة إشباع عاطفة الطفل وملاطفته، قبل أن يكتشف علماء التربية ضرورة الإشباع العاطفي لدى الطفل.

١٣. ضرورة الاهتمام بالأطفال وملاطفتهم حتى وإن كان الإنسان مشغولًا، أو في مجلس مع غيره.

١٤. الإشباع العاطفي لدى الطفل له تأثير واضح على نفسيته وشخصيته.

١٥. أهمية القدوة الصالحة في التربية، فقد كان النبي ﷺ قدوة لأصحابه بأقواله وأفعاله وتقريراته.

١٦. قوله ﷺ "من لا يرحم لا يرحم" قاعدة عامة تشمل كل جوانب الحياة.

١٧. حكمته ﷺ في الرد على الأقرع بن حابس رضي الله عنه، بقاعدة لا تختص برحمة الطفل فقط.

١٨. أهمية النظر للمخاطَب عند الحديث إليه وعند النصح من باب أولى.

---

(١) - ابن حجر، فتح الباري (١٠ / ٤٣٠).

الخاتمة

الحمد لله الذي تتمّ بنعمته الصالحات، والصلاة والسلام على نبينا المبعوث بخاتمة الرسالات..

بعد الانتهاء من هذه الدراسة الموسومة بـ " الحديث التحليليّ - دراسة تأصيليّة- " توصّلت الباحثة إلى أهم النتائج والتوصيات:

- من خلال قراءة متأنيّة في الدراسات التطبيقيّة للحديث التحليليّ بمختلف مراحله الزمنيّة، مع مراعاة السياق اللغوي، والواقع العلمي، توصلت الباحثة إلى مفهوم [الحديث التحليليّ] وهو: دراسة تكامليّة تفصيليّة للحديث الواحد سندًا ومتنًا، مع استنباط فوائده.

- يمكن تقسيم المراحل التي مرّ بها [الحديث التحليليّ] إلى مرحلتين رئيستين: مرحلة التحليل العملي، ومرحلة تطور ظهور الاصطلاح.

- برزت جذور [الحديث التحليليّ] بالمعنى اللغوي ابتداءً من العهد النبوي.

- تعدّ مرحلة المؤلفات في الشروح الحديثيّة نقطة البداية والتكوين في إرساء علم تحليل الأحاديث النبويّة وقواعده.

- ظهر اصطلاح [الحديث التحليليّ] في أواخر القرن العشرين تقريباً.

- الدراسات التطبيقيّة المعاصرة للحديث التحليليّ كانت ومازالت قليلة، مقارنة بغيرها من الفنون كالحديث الموضوعي مثلًا.

- عناصر تحليل الأحاديث النبويّة تسعة، استخرجتها الباحثة من مجموع الدراسات التطبيقيّة المتقدّمة والمعاصرة، مع مراعاة الواقع العلمي، وهي:

١- التخريج الموسّع ٢- الترجمة لرجال السّند ٣- استخراج لطائف السّند ٤- الحكم على الحديث ٥- تحليل لغة الحديث ٦- بيان المعنى الإجمالي للحديث، ٧- شرح الحديث وفق قواعد التحليل وما يتطلبه التحليل من أمور ٨- التكامل بين العلوم في تحليل المتن ٩- استخراج الفوائد المستنبطة.

- لتحليل الأحاديث النبويّة ضوابط، تسهّل عملية التحليل وفق المسار الصحيح.

- ضوابط تحليل الأحاديث النبويّة، عشرة وهي :(التحقّق من ثبوت الحديث، وجمع الروايات والوقوف على الاختلافات والزيادات بينها، وتحليل الحديث في ضوء الأحاديث الأخرى، وتحليل الحديث في ضوء الآيات الكريمة المتعلقة به، وتحليل الحديث بالاستعانة بأقوال الصحابة والتابعين وآثارهم، وتحليل الحديث وفق علوم اللغة العربيّة، وتحليل الحديث وفق مقاصد الشريعة، وتحليل الحديث وفق القواعد الأصوليّة في فهم النص، وتحليل الحديث بمراعاة التكامل بين العلوم، واشتمال العملية التطبيقية التحليلية على تحليل السند والمتن معًا)
- دلّت الدراسات التطبيقيّة على أنّ تحليل الحديث النبوي يشمل: السّند والمتن وما يتعلق بهما من فوائد، وغالبًا يُعرض الحديث كاملًا سندًا ومتنًا قبل الشروع في التحليل.
- عند اختيار الرواية المعتمدة في التحليل يتطلّب من الباحث جمع الطرق أولًا في مسودة جانبيّة، مع الحكم الإجمالي عليها، كي يستخرج الرواية التامّة الصحيحة والشاملة لكل ألفاظ الحديث.
- تخريج الحديث يشمل كلّ طرق الحديث، مع نقد الطرق وتحديد المدار ومواطن التفرّد والاختلاف.
- مدار الحديث: الراوي الذي يدور عليه الحديث (أي هو موضع التفرد، ومن ثم يتفرع الحديث من بعده).
- ترجمة رجال السّند في التحليل تشمل أربعة محاور: الترجمة التمييزيّة، الترجمة التعريفيّة، الترجمة البيانيّة، اتصال السّند.
- لطائف الإسناد: هي نكتة تُستخرج من خلال النظر الثاقب الحديث وسنده، وما يتعلق بهما من فوائد.
- من خلال تتبع صنيع العلماء في استنباط لطائف الإسناد، وضعت الباحثة طرقًا تسهل على الباحث استخراج لطائف الإسناد.
- الحكم على الحديث يتطلّب: معرفة درجة توثيق الرواة، التحقّق من اتصال السّند، التحقّق من سلامة الإسناد من العلّة، والحكم على إسناد الحديث وحده، ثمّ الحكم عليه بمجموع طرقه.
- تحليل لغة الحديث يشمل غريب الحديث وإعرابه وبلاغته.
- على الباحث الإلمام بعلوم الحديث المتّصلة بتحليل الأحاديث النبويّة، لعلاقتها الوثيقة بالتحليل وتأثيرها في مسار التحليل، وهي معرفة أسباب ورود الحديث، ومعرفة الناسخ والمنسوخ، ومعرفة مختلِف الحديث ومشكِله ، ومعرفة ضبط الحديث وتشكيله.
- المعنى الإجمالي للحديث هو تصوّر كلّي لكل قضايا الحديث، بأسلوب مختصر.
- شرح الحديث في التحليل يتطلّب عدة أمور يجب على الباحث مراعاتها في شرحه.

- التكامل بين العلوم في التحليل، يأتي على ثلاثة ضروب: الأول هو لبّ التحليل وإذا فُقد فسينتفي المنهج التحليليّ، والثاني وجوده في التحليل مهمّ جدًّا وأكثر فائدة، والثالث إن وجد فسيكون التحليل أكثر فائدة وأقرب من الواقع.
- توصّلت الباحثة بعد استقراء الدراسات التطبيقيّة إلى أنّ الفوائد المستنبطة من الحديث هي عبارة عن جِماعٍ لكلّ المعارف والآداب والأحكام.

توصيات:

- ضرورة الاتجاه إلى تحليل الأحاديث النبويّة في الرسائل العلميّة، لأهمية التحليل وقلّة الدراسات التطبيقيّة في هذا المجال.
- الحاجة الماسّة لوجود دراسات علميّة تقارن بين مناهج شرّاح الحديث النبويّ، لقلّة الدراسات في هذا المجال.

وفي الختام أحمد الله سبحانه على واسع فضله، وأساله سبحانه أن يتقبّل هذا العمل المتواضع من الأَمَةِ الضعيفة خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به المسلمين كافّة. اللهم آمين.

والحمد لله رب العالمين

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري(ت٦٠٦هـ)، **النهاية في غريب الحديث والأثر**، الأجزاء:٥، (تحقيق: طاهر أحمد الزاوى- محمود محمد الطناحي)، المكتبة العلمية ، بيروت.

الأثيوبي، محمد بن علي بن آدم بن موسى(١٤١٦هـ -١٩٩٦هـ)، **شرح سنن النسائي المسمّى ذخيرة العقبى في شرح المجتبى**، ط١، القاهرة: مطابع الفاروق الحديثة للطباعة والنشر.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (ت٣٧٠هـ)، **تهذيب اللغة**، ط١، (تحقيق: محمد عوض مرعب)، دار إحياء التراث العربي ،بيروت ،٢٠٠١م.

الأسعد، طارق أسعد، **علم أسباب ورود الحديث وتطبيقاته عند المحدثين والأصوليين**، ط١، بيروت: دار ابن حزم.

الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين (ت١٤٢٠هـ)، **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**،ط١، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض.

بحشل، أسلم بن سهل الرزاز الواسطي(ت٢٩٢هـ)، **تاريخ واسط**، ط١، (تحقيق: كوركيس عواد)، عالم الكتب ،بيروت ،١٤٠٦هـ.

البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله(ت٢٥٦هـ)، **الجامع الصحيح المختصر**، ط٣، (تحقيق:مصطفى ديب)، دار ابن كثير، اليمامة ، بيروت.

---------- **التاريخ الكبير**، (تحقيق: السيد هاشم الندوي)، دار الفكر ، بيروت.

البقاعي، برهان الدين إبراهيم بن عمر(ت٨٨٥هـ)، **النكت الوفية بما في شرح الألفية**، ط١، (تحقيق: ماهر ياسين الفحل)، مكتبة الرشد، الرياض.

البلقيني، عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناني (ت٨٠٥هـ)، **مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح**، (تحقيق: عائشة عبد الرحمن)، دار المعارف.

البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين(ت٤٥٨هـ)، **شعب الإيمان**، ط١، (تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول)، دار الكتب العلمية ، بيروت.

----------**سنن البيهقي الكبرى**، مكتبة دار الباز، مكة المكرمة.

----------**فضائل الأوقات**، ط١، (تحقيق: عدنان عبد الرحمن مجيد القيسي)، مكتبة المنارة، مكة المكرمة.

----------**الدعوات الكبير**، (تحقيق: بدر بن عبد الله البدر)، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت ، ١٤١٤هـ -١٩٩٣م.

الترمذي، محمد بن عيسى أبو عيسى (ت٢٧٩هـ)، **الجامع الصحيح**- سنن الترمذي، (تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون)، دار إحياء التراث العربي ، بيروت.

التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر(ت٧٩٣هـ)، **شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه**، ط١، (تحقيق زكريا عميرات)، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان.

ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم الحراني(ت٧٢٨هـ)، **الرسالة التدمرية**، ط٤، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، السعودية -١٤٠٨هـ.

---------- **اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم**، ط٢، (تحقيق: محمد حامد الفقي)، مطبعة السنّة المحمدية -القاهرة.

---------- **كتب ورسائل وفتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية**، ط٢، (تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم)، مكتبة ابن تيمية.

الجارم، على أمين، مصطفى، **البلاغة الواضحة**، دار المعارف.

الجديع، عبد الله بن يوسف، **تحرير علوم الحديث**، ط١، بيروت: الريان.

---------- **تيسير أصول الفقه**، ط١، بيروت: الريان.

ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي(ت٣٢٧هـ)، **الجرح والتعديل**، ط١، دار إحياء التراث العربي ، بيروت.

الحازمي، أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان (ت٥٨٤هـ)، **الاعتبار في الناسخ والمنسوخ للحازمي**، ط٢، دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد، ١٣٥٩هـ.

الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله(ت٤٠٥هـ)، **معرفة علوم الحديث**، ط٢، (تحقيق: السيد معظم حسين)، دار الكتب العلميّة ، بيروت.

---------- **المستدرك على الصحيحين**، ط١، (تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا)، دار الكتب العلمية -بيروت.

ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد، أبو حاتم التميمي البستي(ت٣٥٤هـ)، **الثقات**، ط١، (تحقيق: السيد شرف الدين أحمد)، دار الفكر،بيروت -١٣٩٥هـ -١٩٧٥م.

----------**المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، ط١، (تحقيق: محمود إبراهيم زايد)، دار الوعي ،حلب ،١٣٩٦هـ.

ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني(ت٨٥٢هـ)، **تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس**- طبقات المدلسين، ط١، (تحقيق: عاصم القريوتي) ، مكتبة المنار-عمان.

----------**لسان الميزان**، ط١، (تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة) ، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط١-٢٠٠٢م.

----------**نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، دار إحياء التراث العرب – بيروت.

----------**نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**،، ط١، (تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي)، مطبعة سفير ، الرياض.

----------**النكت على كتاب ابن الصلاح**، ط٣، (تحقيق: ربيع المدخلي)، دار الراية -الرياض ، ١٤١٥هـ -١٩٩٤م.

----------**فتح الباري شرح صحيح البخاري،** (تحقيق: محب الدين الخطيب) ، دار المعرفة ، بيروت.

----------**الإصابة في تمييز الصحابة،** ط١، (تحقيق: علي محمد البجاوي)، دار الجيل ، بيروت ، ١٤١٢ هـ -١٩٩٢م.

---------- **تقريب التهذيب،** ط١، (تحقيق: محمد عوامة)، دار الرشيد ، سوريا ،١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.

----------**تهذيب التهذيب،**ط١، دار الفكر ، بيروت ،١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.

----------**نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأحكام،** ط٢، (تحقيق: حمدي عبد المجيد)، دار ابن كثير، دمشق.

حسن، عباس حسن (ت١٣٩٨هـ)، **النحو الوافي،** ط١٥، دار المعارف.

ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني(ت٢٤١هـ)، **سؤالات الأثرم لأحمد بن حنبل،** ط١، (تحقيق: عامر حسن صبري)، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ١٤٢٥هـ -٢٠٠٤م.

----------**العلل ومعرفة الرجال،** ط١، (تحقيق: وصي الله بن محمد عباس)، المكتب الإسلامي ، دار الخاني / بيروت ، الرياض ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

----------**سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم،** ط١، (تحقيق: زياد محمد منصور)، مكتبة العلوم والحكم ،المدينة المنورة ،١٤١٤هـ.

الخادمي، نور الدين بن مختار، الاجتهاد المقاصدي-حجيته-ضوابطه-مجالاته، **كتاب الأمّة٦٥،** قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، السنة الثامنة عشر.

الخضير، عبد الكريم بن عبد الله(١٤١٧هـ)، **الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به،**ط١، الرياض:دار المسلم.

----------**تحقيق الرغبة في توضيح النخبة**،ط١، الرياض: دار المنهاج.

الخطابي،أبو سليمان حمد بن محمد البستي (ت٣٨٨هـ)، **غريب الحديث**، (تحقيق: عبد الكريم إبراهيم العزباوي)، جامعة أم القرى - مكة المكرمة ، ١٤٠٢هـ.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي أبو بكر(ت٤٦٣هـ)، **تاريخ بغداد**، دار الكتب العلمية – بيروت.

----------**الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**، (تحقيق: محمود الطحان) ،مكتبة المعارف –الرياض.

----------**الكفاية في علم الرواية**، (تحقيق:أبو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي)، المكتبة العلمية - المدينة المنورة .

الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي(ت٣٨٥هـ)، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، ط١، (تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي)، دار طيبة ،الرياض ،١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.

----------**سؤالات البرقاني للدارقطني**، ط١، (تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري)،كتب خانه جميلي -باكستان -١٤٠٤هـ.

----------**المزكيات -الفوائد المنتخبة الغرائب العوالي من حديث أبي اسحاق المزكي**،ط١ ، دار البشائر، بيروت،٢٠٠٤م.

الدرامي، عبد الله بن عبد الرحمن أبو محمد(ت٢٥٥هـ)، **سنن الدارمي**، ط١، (تحقيق: فواز أحمد زمرلي، خالد السبع العلمي)، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٤٠٧هـ.

أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي(ت٢٧٥هـ)، **سنن أبي داود**، (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد)، دار الفكر ،بيروت.

الدريس، خالد بن منصور، **موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين**، الرياض: مكتبة الرشد.

----------(١٤٢٥هـ/٢٠٠٤هـ)،سلوك الجادة وأثره في إعلال الحديث، **مجلة جامعة الملك سعود**، م١٧، العلوم التربوية والدراسات الإسلامية (٢).

الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت٧٤٨هـ)، **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، ط١، (تحقيق: محمد عوامة)، دار القبلة للثقافة الإسلامية ، مؤسسة علو ، جدة ، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

----------**تذكرة الحفاظ**،ط١، دار الكتب العلمية -بيروت.

----------**سير أعلام النبلاء**، ط٩، (تحقيق: شعيب الأرناؤوط ، محمد نعيم العرقسوسي)، مؤسسة الرسالة -بيروت -١٤١٣هـ.

----------**تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**،، ط١، (تحقيق: عمر عبد السلام)، دار الكتاب العربي ، بيروت -١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.

----------**ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، ط١، (تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود)، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٥م.

----------**المهذب في اختصار السنن الكبير**،ط١، (تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي)، دار الوطن للنشر-الرياض، ٢٠٠١م.

الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر(ت٧٢١هـ)، **مختار الصحاح**، (تحقيق: محمود خاطر)، مكتبة لبنان -بيروت.

ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن (ت٧٩٥هـ)، **بيان فضل علم السلف على علم الخلف**، ط٢، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٢٤هـ.

----------**شرح علل الترمذي**، ط١، (تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد)، مكتبة المنار -الزرقاء -الأردن -١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.

الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني(ت١٢٠٥هـ)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، دار الهداية.

الزرقي، عادل بن عبد الشكور بن عباس، **قواعد العلل وقرائن الترجيح**،ط١، الرياض:دار المحدث للنشر والتوزيع..

الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس(ت١٣٩٦هـ)، **الأعلام**، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت.

الزهراني، محمد بن مطر، **تدوين السنة النبوية نشأته وتطوّره**، ط١، الرياض: دار المنهاج.

السخاوي، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن (ت ٩٠٢هـ)، **القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع**، دار الريان للتراث.

----------**فتح المغيث شرح ألفية الحديث**،ط١، دار الكتب العلمية -لبنان ، ١٤٠٣هـ.

ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع أبو عبد الله البصري الزهري(ت٢٣٠هـ)، **الطبقات الكبرى**، دارصادر – بيروت.

سليم، عمرو عبد المنعم، **تيسير دراسة الأسانيد للمبتدئين**،طنطا: دار الضياء.

السندي، أبو الحسن نور الدين بن عبدالهادي، **حاشية السندي على النسائي**، ط٢ ، (تحقيق : عبدالفتاح أبو غدة)، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب – ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

ابن السني، أحمد بن محمد بن إسحاق الدينوري(ت٣٦٤هـ)، **عمل اليوم والليلة**، (تحقيق: كوثر البرني)، دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن -جدة / بيروت.

السوسوة، عبد المجيد محمد إسماعيل، **منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث وأثره في الفقه الإسلامي**، دار النفائس.

ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت٤٥٨هـ)، **المحكم والمحيط الأعظم**، ط١، (تحقيق: عبد الحميد هنداوي)،دار الكتب العلمية -بيروت.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت٩١١هـ)، **تدريب الراوي في شرح تقريب النّواوي**، دار الكتب العلمية بيروت.

----------**أسباب ورود الحديث أو اللمع في أسباب الحديث**، ط١، (تحقيق: يحيى إسماعيل أحمد)،دار المكتبة العلمية -بيروت.

الشافعي، محمد بن إدريس أبو عبد الله(ت٢٠٤هـ)، **الرسالة**، ط:١، (تحقيق: أحمد محمد شاكر)، دار الكتب العلمية -بيروت -١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م.

----------**اختلاف الحديث**، ط١، (تحقيق: عامر أحمد حيدر)، مؤسسة الكتب الثقافية -بيروت -١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.

أبو شَهبة، محمد بن محمد بن سويلم (ت١٤٠٣هـ)، **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**، دار الفكر العربي.

----------**دفاع عن السنة وردّ شبه المستشرقين والكتّاب المعاصرين**، ط١، مكتبة السنة، ١٩٨٩م.

الشوكاني، محمد بن علي بن محمد (ت١٢٥٥هـ)، **إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول**،، ط:١، (تحقيق: محمد سعيد البدري أبو مصعب)، دار الفكر -بيروت -١٤١٢هـ -١٩٩٢م.

ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد(ت٢٣٥هـ)، **الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار**، ط١، (تحقيق: كمال يوسف الحوت)، مكتبة الرشد -الرياض -١٤٠٩هـ.

ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري(ت٦٤٣هـ)، **علوم الحديث-مقدّمة ابن الصلاح**، (تحقيق: نور الدين عتر)، دار الفكر المعاصر -بيروت -١٣٩٧هـ -١٩٧٧م.

الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام(ت٢١١هـ)، **المصنف**، ط٢، (تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي)،المكتب الإسلامي -بيروت.

ابن الضريس، أبو عبد الله محمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس(ت٢٩٤هـ)، **فضائل القرآن**، ط١، (تحقيق: عروة بدير)،دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٨هـ ، ١٩٨٧م.

الطبراني، سليمان بن أحمد أبو القاسم(ت٣٦٠هـ)، **الدعاء**، ط١، (تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا)، دار الكتب العلمية -بيروت.

----------**المعجم الأوسط**، (تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني)،دار الحرمين -القاهرة -١٤١٥هـ.

---------- **المعجم الكبير**، ط٢ ، (تحقيق : حمدي بن عبدالمجيد السلفي)، مكتبة الزهراء - الموصل – ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م .

الطحان، محمود(١٤١٧هـ)، **أصول التخريج ودراسة الأسانيد**، ط٣،الرياض:مكتبة المعارف.

----------**(١٤٠٥هـ)تيسير مصطلح الحديث**،ط٧، الاسكندرية:مركز الهدى للدراسات.

الطحاوي، أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة أبو جعفر(ت٣٢١هـ)، **شرح معاني الآثار**، ط١، (تحقيق: محمد زهري النجار)، دار الكتب العلمية -بيروت -١٣٩٩هـ.

العباد، عبد المحسن بن حمد العباد(١٤٢٨هـ)، **كتب ورسائل عبد المحسن العباد**، الرياض:دار التوحيد.

عبد الرؤوف، زين الدين محمد بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت١٠٣١هـ)، **فيض القدير شرح الجامع الصغير**،ط١، المكتبة التجارية الكبرى -مصر - ١٣٥٦هـ.

أبو عبيد، القاسم بن سلاّم الهروي(ت٢٢٤هـ)، **فضائل القرآن للقاسم بن سلام**، (تحقيق: مروان العطية ومحسن خرابة ووفاء تقي الدين)، دار ابن كثير -دمشق.

عتر، نور الدين محمد (١٤٠٦ هـ -١٩٨٥م)، الإمام البخاري وفقه التراجم في جامعه الصحيح، **مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية** -الكويت -عدد ٤ .

----------= **منهج النقد في علوم الحديث**،ط٣، دمشق: دار الفكر.

العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح(ت٢٦١هـ)، **معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم**، ط١، (تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي)، مكتبة الدار -المدينة المنورة -السعودية -١٤٠٥هـ -١٩٨٥م.

ابن عدي، عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد أبو أحمد الجرجاني(ت٣٦٥هـ)، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ط١، (تحقيق: يحيى مختار غزاوي)، دار الفكر -بيروت -١٤٠٩هـ -١٩٨٨م.

العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن (ت٨٠٦هـ)، شرح ألفية العراقي المسماة بـ: **التبصرة والتذكرة في علوم الحديث**، ط١، (تحقيق: عبد اللطيف الهميم -ماهر ياسين فحل)، دار الكتب العلمية-بيروت.

العز بن عبد السلام، عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام السلمي(ت٦٦٠هـ)، **الفوائد في اختصار المقاصد**، ط١ ، (تحقيق : إياد خالد الطباع)، دار الفكر المعاصر ، دار الفكر - دمشق – ١٤١٦هـ.

عز الدين، كمال، **الحديث النبوي من الوجهة البلاغية**،ط١، بيروت: دار اقرأ.

ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله(ت٥٧١هـ)، **تاريخ مدينة دمشق**، (تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري)، دار الفكر -بيروت -١٩٩٥م.

عطية، محيي الدين-حنفي، صلاح الدين-يوسف، محمد خير رمضان – **دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة القديمة والحديثية**، ط١، بيروت:دار ابن حزم.

العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى(ت٣٢٢هـ)، **الضعفاء الكبير**، ط١، (تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي)، دار المكتبة العلمية -بيروت -١٤٠٤هـ -١٩٨٤م.

العلائي، صلاح الدين أبو سعيد (ت٧٦١هـ)، **جامع التحصيل في أحكام المراسيل**، ط٢، (تحقيق: حمدي عبد المجيد) ،عالم الكتب، بيروت.

العمري، أحمد جمال(١٤٠٦هـ)، **دراسات في التفسير الموضوعي للقصص القرآني**، ط١، مصر:مكتبة الخانجي.

عوض الله، طارق، **اصطلاح الاصطلاح نقد كتاب تيسير مصطلح الحديث للطحان**،ط١، مصر:مكتب التوعية الإسلامية.

العيني، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد(ت٨٥٥هـ)، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**،ط١، دار الكتب العلمية-بيروت.

الغنيمي، عبد الآخر حماد، **الفوائد المنتقاة من حديث مثل القائم على حدود الله**،ط١، عمان: دار البيارق .

ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا(ت٣٩٥هـ)، **معجم مقاييس اللغة**، ط٢، (تحقق: عبد السلام محمد هارون)، دار الجيل -بيروت.

الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب(ت٨١٧هـ)، **القاموس المحيط**، مؤسسة الرسالة – بيروت.

ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم أبو محمد الدينوري(ت٢٧٦هـ)، **تأويل مختلف الحديث**، (تحقيق: محمد زهري النجار)، دار الجيل – بيروت.

ابن قدامه، عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي أبو محمد(ت٦٢٠هـ)، **روضة الناظر** وجنة المناظر، ط٢، (تحقيق: عبد العزيز السعيد)، جامعة الإمام محمد بن سعود -الرياض -١٣٩٩هـ.

القريوتي، عاصم بن عبد الله الخليلي(١٤٣١هـ)، الحديث التحليلي دراسة تأصيلية، **مجلة سنن**، العدد الثاني، رجب ، الجمعيّة العلميّة السعوديّة للسنة وعلومها.

القزويني، الخطيب(ت٩٣٧هـ)، **الإيضاح في علوم البلاغة**، ط٤، (تحقيق: بهيج غزاوي)، دار إحياء العلوم – بيروت.

القسطلاني، أحمد بن محمد بن أبى بكر (ت٩٢٣هـ)، **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري**،ط٧، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، ١٣٢٣هـ.

القضاة، سلمان محمد، **كتب إعراب الحديث النبوي تعريف وتحليل ومتابعة**، الأردن: دار جهينة.

القضاة، شرف(٢٠٠١)، علم مختلف الحديث أصوله وقواعده، الجامعة الأردنية، **مجلة دراسات**، مجلد٢٨، عدد٢.

القطان، مناع خليل (ت١٤٢٠هـ)، **تاريخ التشريع الإسلامي**،ط٥، مكتبة وهبة.

ابن القيم، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب(ت٧٥١هـ)، **إعلام الموقعين** عن رب العالمين، (تحقيق: طه عبد الرؤوف)، دار الجيل -بيروت -١٩٧٣م.

----------**زاد المعاد في هدي خير العباد**، ط:١٤، (تحقيق: شعيب الأرناؤوط - عبد القادر الأرناؤوط)، مؤسسة الرسالة -مكتبة المنار الإسلامية -بيروت –الكويت.

الكتاني، محمد بن جعفر(ت١٣٤٥هـ)، **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المصنفة**، ط٤، (تحقيق: محمد المنتصر محمد الزمزمي)، دار البشائر الإسلامية -بيروت.

أبو لبابة، الطاهر حسين(٢٠٠٤م)، **محاضرات في الحديث التحليلي**،ط١، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

اللكنوي، أبو الحسنات محمد عبد الحي الهندي (ت١٣٠٤هـ)، **الأجوبة الفاضلة** للأسئلة العشر الكاملة،ط١، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب.

ابن ماجة، محمد بن يزيد أبو عبد الله القزويني(ت٢٧٣هـ)، **سنن ابن ماجة**، (تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي)، دار الفكر -بيروت.

ابن مالك، جمال الدين الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، **شواهد التوضيح والتصحيح** لمشكلات الجامع الصحيح، ط٢، (تحقيق: طه محسن)، مكتبة ابن تيمية.

المحمدي، عبد القادر مصطفى(٢٠١٠م)، الميسر في علم تخريج الحديث النبوي، **مجلة الأنبار للعلوم الإسلامية**، المجلد الثاني، العدد الثامن، كانون الأول.

مختار، أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت١٤٢٤هـ)، **معجم اللغة العربية المعاصرة**،ط١، عالم الكتب، القاهرة.

المراغي، أحمد بن مصطفى (ت١٣٧١هـ)، **علوم البلاغة** (البيان، المعاني، البديع)،ط٣، دار الكتب العلمية-بيروت، ١٤١٤هـ.

حماد، نعيم بن حماد(ت٢٢٨هـ)، **كتاب الفتن**، ط١، (تحقيق: سمير أمين الزهيري)، مكتبة التوحيد -القاهرة – ١٤١٢هـ.

المزي، يوسف بن الزكي عبد الرحمن أبو الحجاج(ت٧٤٢هـ)، **تهذيب الكمال**، ط١، (تحقيق: شار عواد معروف)، الرسالة – بيروت.

مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، **المسند الصحيح** المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ، (تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي)، دار إحياء التراث العربي -بيروت.

مصطفى، إبراهيم، والزيات، أحمد، وعبد القادر، حامد، والنجار، محمد، **المعجم الوسيط**، الأجزاء:٢ (تحقيق: مجمع اللغة العربية)، دار الدعوة.

ابن معين، يحيى بن معين أبو زكريا(ت٢٣٣هـ)، **تاريخ ابن معين** (رواية الدوري)، ط١، (تحقيق: أحمد محمد نور سيف)، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، مكة المكرمة ، ١٣٩٩هـ -١٩٧٩م.

المقبل، عمر بن عبد الله(٢٠١٢م)، **خمسون قاعدة قرآنية في النفس والحياة**،ط٣، الرياض:مركز تدبر للاستشارات التربوية والتعليمية.

المليباري، حمزة عبد الله، **الحديث المعلول قواعد وضوابط**، منشور إلكترونيًا في ملتقى أهل الحديث، طبعة ثانية فيها زيادات عن الطبعة الأولى المطبوعة.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري(ت٧١١هـ)، **لسان العرب** ،ط١، دار صادر – بيروت.

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب(ت٣٠٣هـ)، **السنن الكبرى**، ط١، (تحقيق: عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن)، دار الكتب العلمية -بيروت ،١٤١١هـ -١٩٩١م.

----------**المجتبى من السنن**-سنن النسائي، ط٢، (تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة)، مكتب المطبوعات الإسلامية ،حلب ،١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.

النملة، عبد الكريم بن علي بن محمد، **المهذب في علم أصول الفقه المقارن**،ط١، الرياض:مكتبة الرشد..

النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف(ت٦٧٦هـ)، **صحيح مسلم بشرح النووي**،ط٢، دار إحياء التراث العربي -بيروت -١٣٩٢هـ.

----------**الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار**، دار الكتب العربي -بيروت - ١٤٠٤هـ -١٩٨٤م.

----------**التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير**، ط١، (تحقيق: محمد عثمان الخشت)، دار الكتاب العربي –بيروت.

الهاشمي، سعدي(١٤٠٩هـ)، **أبو زرعة وجهوده في خمة السنة**-مع تحقيق كتابه الضعفاء وأجوبته على أسئلة البرذعي،ط٢، المنصورة:دار الوفاء.

ابن هشام، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري أبو محمد(ت٢١٣هـ)، **السيرة النبوية**، ط١، (تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد)، دار الجيل -بيروت – ١٤١١هـ.

ياقوت بن عبد الله الحموي أبو عبد الله(ت٦٢٢هـ)، **معجم البلدان**، دار الفكر – بيروت.

ANALYTICAL HADITH

A FUNDAMENTAL STUDY

By:

Sundos Adel Jasem Alabaid

Supervisor:

Dr. Nama' Albanna

ABSTRACT

This study deals with the fundamental of analysis of Al- Hadith through roaming between Analytical Applied Studies at various time stages. The researcher managed to extract the concept of the analytical Hadith, identify its inception and controls, then elaborate through explaining the elements of the analysis with compliance as much as possible.

The most important findings that the researcher has concluded is: The analytical Hadith is a detailed integrative study for one Hadith in terms of the Sindh and Metn with deriving its benefits, and that the elements of the analysis are nine: Getting the hadith from Musnad of Jame' Ul Ahadith, Translation for men of attribution, Showing Lataa'if of attribution, Judging the Hadith, Analyzing the hadith's language, Mentioning the overall meaning of the hadith, elucidating the hadith according to the analysis rules and things that the elucidation needs, Integration of science in the analysis of Metn, and Extracting benefits derived.